  **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعـــة المثنــــى كليــة الادارة والاقتصاد**

**قسم العلوم المالية والمصرفيـة**

قياس الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج العائد على حقوق الملكية وأثرها على قيمة المصارف التجارية

دراسة تطبيقيه لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

**رسالـــــــــة مقدمــــــــة إلـــــــى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير / في العلوم المالية والمصرفية**

**تقدم بها الباحث: رسل صبحي عبد خضر**

اشراف : أ. د علي نعيم جاسم الزبيدي

**هـ 2022 م 1444**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

((**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إلى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**.)) التوبة ﴿١٠٥﴾

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

الى فاطمة وأبيها وبعلها وبنيها إجلالا وإكراما إلى وطن العلم والحضارة والسلام بلدي العراق

عزا وفخرا

الى عنوان العطاء والتضحية والصبر ودعاهم لي سبب نجاحي والدي ووالدتي

اطال الله . عمرهما

أهدي ثمرة جهدي الى ولديّ

(حور- مصطفى)

الى من شاركني هموم الحياة والدراسة وخفف عني زوجي الغالي إخواني وأخواتي

الى كل من أعانني ولو بكلمة شكراً وعرفان وإلى كل من يسرهم نجاحي أساتذتي وأصدقائي وزملائي.

((**شكر وامتنان**))

الحمد لله أولا وأخـرا عـلى جميع أنعامـه وتوقيفاته، والصلاة والسـلام عـلى رحمـة العـالمين وخـاتم النبيين محمد (صل الله عليه وعلى آلة وسلم)،

أما بعد: أتقـدم مـن أعـماق قلـبي بشكري وتقديري وامتناني للأستاذ المشرف **الدكتـور( علي نعيم جاسم)** على جهوده في الإشراف وحسن المتابعة والتوجيه خاصة في ظل الظروف الراهنة التي فرضتها علينـا جائحة كورونا، وما ترتبت عليهـا مـن صـعاب وقيود على كافة الأصعدة، فكان الأستاذ الفاضل خير عوناً لي بدعمه وتحفيزه المستمر وتوجيهاته وملاحظاته القيمة في جميع مراحـل الكتابة، ممـا سـاعد في إعـدادها بالشكل الذي بين أيديكم، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين ووفقه في كل مساعيه.

وإيماناً واعترافـاً مـني بالجميل الذي قدمه لي أصحاب المعـروف مـن دعم ونصـح لإكمال متطلبـات البحـث ، أتقـدم ببالغ الشكر والتقدير للسـادة **الأفاضـل السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد والسيد معاون الشؤون العلمية الدكتور عقيل دخيل والسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتور علي جابر عبد الحسين والدكتور مصطفى عبد الحسين المنصوري مقرر القسم والذين كانوا خير عون لما وصلت الية هذه الدراسة كما اتقدم بشكري وامتناني للأساتذة الذين اعطوني كل ما يملكون في السنة التحضيرية .**

كمـا أتقـدم بشكري وتقديري للسيد رئيس واعضاء لجنة المناقشة الأفاضـل الذين قبلوا مناقشة رسالتي **والأساتذة الذيـن منحونا العلم والمعرفة في مرحلة الدراسة، لممارستهم مهامهم بإخلاص وتفاني على الرغم من التحديات ، فأسأل الله لهم التوفيق والسداد.**

ولا يفوتني أن أقدم شكري واحترامي لزملائي في دراسة الماجستير لما بذلوه من دعم وجهد طيلة ايام الدراسة فكانوا نعم الأخوة والاخوات وبالتحديد ممثل الدفعة الطالب علي مفتن صيوان والطالبة افراح عبيد .

والله اسأل لهم التوفيق في كل مساعيهم

**الباحث**

**المستخلص**

تهدف هذه الدراسة الى عرض وتحليل الجوانب النظرية والفكرية لأثر العائد على حقوق الملكية واثرها على قيمة المؤسسة المصرفية، وتعد ادارة المخاطر والسيولة والربحية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على العمل المصرفي ومن ثم تؤثر على قيمة المصرف. وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان وجود أثر لأثر العائد على حقوق الملكية واثرها على قيمة المؤسسة المصرفية وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي اختيرت وفقاً لتطبيقها معايير المحاسبة الدولية من بين المصارف الاخرى المطبقة لهذه المعايير، بالاضافة الى نشاطها الكبير في الساحة المصرفية، وهي مصرف الشرق الاوسط للاستثمار (BIME)، مصـرف الخليج (BGUC)، مصـرف الاهلـي للاستثمار (BNOI)، مصـرف بغـداد (BBOB)، للفترة ( 2008 – 2020)، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف جميع المتغيرات وتحليلها وقياسها من خلال البيانات المالية الفعلية المتاحة من المصارف عينة الدراسة، وذلك بهدف تقييم وقياس المتغيرات المستقلة ( الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية والقيمة المصرفية ) والمتغير التابع (قيمة المصرف)، وتحليل علاقة الارتباط والاثر بينهم وتفسيرها، أذ استخدم تحليل التباين باستخدام برنامج (SPSS) لقياس علاقة الارتباط والاثر بين نتائج نموذج العائد على المخاطر والكفاءة التشغيلية المستخدمة في الدراسة وبين قيمة المصرف. توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات في اطار فرضياتها الرئيسية والفرعية وكان اهمها وجود علاقة واثر للأنموذج العائد على حقوق الملكية وعلى قيمة المؤسسة المصرفية،

كذلك أوصت الدراسة بناء على الاستنتاجات التي توصلت اليها كان أهمها ضرورة حث المصارف بعدم المبالغة في تقدير المخاطر بطريقة تقود الى تأثيرات سلبية على اداء وربحية المصارف واعتماد الدراسات العلمية والفنية والاكاديمية لإيجاد طريقة مثلى للتعامل مع المخاطر المتنوعة، ومن المفضل استخدام الكفاءة التشغيلية بشكل متوازن بين الاستثمار في المشاريع المختلفة وبين الاحتفاظ بهدف تحقيق رغبة المصرف بتحقيق الارباح من خلال استخدام السيولة في الاستثمار وبنفس الوقت الاحتفاظ بالسيولة الضرورية لمواجهة المتطلبات المستمرة.

**الكلمات المفتاحية : الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية ، وقيمة المصرف**

**فهرست المحتويات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الموضوع | الصفحة |
| 1 | الآية القرآنية |  |
| 2 | الاهداء |  |
| 3 | الشكر والامتنان | أ |
| 4 | المستخلص | ب |
| 5 | المحتويات | ت |
| 6 | فهرست الجداول | ث |
| 7 | فهرست الاشكال وقائمة الملاحق | ج |
| 8 | المقدمة | 1 |
| 9 | الفصل الاول : المبحث الاول منهجية للدراسة | **2** |
| 10 | اهمية الدراسة | **3** |
| 11 | مشكلة الدراسة | **4** |
| 12 | فرضيات الدراسة | **4** |
| 13 | الهدف من الدراسة | **5** |
| 14 | مناهج الدراسة | **5** |
| 15 | محددات الدراسة | **6** |
| 16 | هيكلية الدراسة | **7** |
| 17 | نموذج الدراسة | **8** |
| 18 | المبحث الثاني دراسات السابقة | **9** |
| 19 | الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة | **30** |
| 20 | المبحث الاول : المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية | **30** |
| 21 | المبحث الثاني: العائد على حقوق الملكية | **38** |
| 22 | المبحث الثالث: القيمة المصرفية | **44** |
| 23 | المبحث الرابع العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة | **60** |
| 24 | الفصل الثالث: لإطار الميداني للدراسة |  |
| **25** | **لمبحث الأول :نبذة عن المصارف عينة الدراسة** | **66** |
| **26** | **المبحث الثاني : قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف** | **70** |
| 27 | المبحـث الثالث : القياس والتحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية على قيمة المصرف  واختبار الفرضيات | **87** |
| 28 | الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات |  |
| 29 | المبحث الاول : الاستنتاجــــــــــــات |  |
| 30 | المبحث الثاني : والتوصيات |  |

**فهرست الجداول**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **العنوان** | **رقم الصفحة** |
| **1** | جدول رقم (1) يبين قياس الكفاءة التشغيلية للمصرف الاهلي العراق | **70** |
| **2** | جدول رقم (2) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الخليج | **73** |
| **3** | جدول رقم (3) الكفاءة التشغيلية لمصرف الشرق الاوسط | **75** |
| **4** | جدول رقم (4) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي | **77** |
| **5** | جدول رقم (5) القيمة المصرفية لمصرف الاهلي العراقي | **79** |
| **6** | جدول رقم (6) يمثل قيمة المصرف الخليج | **81** |
| **7** | جدول رقم (7) يمثل قيمة المصرف الشرق الاوسط | **83** |
| **8** | جدول رقم (8) يمثل قيمة مصرف بغداد | **85** |
| **9** | جدول رقم (9) يمثل ترميز المتغيرات | **87** |
| **10** | جدول ( 10 ) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة | **88** |
| **11** | **جدول (11 ) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **90** |
| **12** | **جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **91** |
| **13** | **جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **92** |
| **14** | **جدول (14) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **93** |
| **15** | **جدول (15) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **94** |
|  | **جدول (16) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **95** |
|  | **جدول (17) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى** | **96** |
|  | **جدول (18) اختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة** | **97** |
|  | جدول ( 19) متغيرات نموذج اختبار الفرضيات | **99** |
|  | جدول 20 احتساب قيمة f المحتسبة | **99** |
|  | **جدول (21) معاملات دالة الانحدار** | **100** |

فهرسة الاشكال

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** |  | **رقم الصفحة** |
|  | شكل رقم (1) نموذج المخطط الفرضي | **8** |
|  | شكل رقم (2) يبين نسب الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي | **72** |
|  | شكل رقم (3) يمثل نسبة الكفاءة التشغيلية لمصرف الخليج | **74** |
|  | شكل رقم (4) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الشرق الاوسط | **76** |
|  | الشكل رقم (5) الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي | **78** |
|  | الشكل رقم (6) يمثل القيمة السوقية لمصرف الاهلي العراقي | **80** |
|  | شكل رقم (7) يمثل قيمة مصرف الخليج | **82** |
|  | شكل رقم (8) القيمة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط | **84** |
|  | شكل رقم (9) يمثل قيمة مصرف بغداد | **89** |
|  | **شكل 10 يمثل النموذج يسلك التوزيع الطبيعي** | **98** |

**مقدمة**

ان تقييم الكفاءة التشغيلية مهمًا جدًا لأي مؤسسة مالية ذلك انه يمثل الدافع الأساس لوجود أو عدم وجود أي مؤسسة ويعد العامل الأهم في تحقيق أهدافها ثم إنه يتعلق بشكل أساس بالبقاء والاستمرار ، كما أنه مرتبط بمدى تحقيق أهدافه بوساطة الاستغلال العقلاني واللاعقلاني. والموارد والقدرات المتاحة ، وهذا ما يسمى الكفاءة التشغيلية توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة بأقل تكلفة ممكنة وفي مواجهة الزيادة القدرات المتنامية والموارد المالية والمادية للمؤسسات المالية ومن ثم عملية قياس وتقييم مدى المؤسسات المالية

انتظمت الدراسة الى أربعة فصول

تناول الفصل الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة

اما الفصل الثاني الاطار المفاهيمي (للكفاءة التشغيلية , حقوق الملكية , قيمة المصارف)

المبحث الاول يشمل الاطار المفاهيمي الكفاءة التشغيلية

المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للعائد على حقوق الملكية

والمبحث الثالث يشمل الاطار المفاهيمي لقيمة المصرف

اما الفصل الثالث الجانب العملي مناقشة الفرضيات

المبحث الاول قياس وتحليل الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية و قيمة المؤسسة

المصرفية

المبحث الثاني اختبار الفرضيات

وقسم الفصل الرابع على مبحثين

المبحث الاول الاستنتاجات

المبحث الثاني التوصيات

**الفصل الاول : منهجية الدراسة** Study Methodology

**تمهيد**

إن التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع المصرفي في العالم، و في ظـل تزايـد اسـتعمال تكنولوجيـا العالم و الاتصال خلال السنوات القليلة الماضية، حتم على البنوك مواكبة مختلف التطـورات و مسـايرتها خاصـة في شـقها الإداري و المالي .

فقــد شــكل هــذا التقـدم محور لتــدفق كــل التعاملات و الخدمات المصرفية المختلفة لمتلقيها وطالبيها بسرعة وجودة عاليتين .

تم تقسيم الفصل الاول الى مبحثين

المبحث الاول منهجية الدراسة

في حين يتناول المبحث الثاني دراسات السابقة العربية والاجنبية وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

**المبحث الاول : منهجية الدراسة Study Methodology**

**يتناول المبحث الاول اهمية الدراسة :**

**1-1-1- اهمية الدراسة the importance of studying**

1. تتركز اهمية الدراسة الحالية في كونها سلطت الضوء على (الكفاءة التشغيلية في ضل العائد على حقوق الملكية للمصارف وتأثيرها على قيمة المصارف التجارية)
2. أن موضوع الكفاءة التشغيلية العائد على حقوق الملكية للمصارف له أهمية جوهرية خاصة في الوقت الحالي، نظرا للتحديات في ضل المؤثرات التي تتعرض لها الساحة المصرفية والجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية والدولية.
3. تحقيق الكفاءة في أداء هذه البنوك باستخدام نماذج وتقنيات عديدة، وذلك لأهمية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية. حيث تسعى كل البنوك لتحسين قدرتها التنافسية والرفع من كفاءة أدائها لضمان البقاء والاستمرارية، من خلال مقارنة تأثير العائد والكفاءة على المصارف التجارية , ومعرفة مستوى المنافسة في السوق المصرفية .
4. اكتسب موضوع قياس الكفاءة التشغيلية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة المالية والمصرفية، وذلك من منطلق أن الكفاءة التشغيلية تمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من عدمه.
5. تعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية.
6. ترتبط بمدى بلوغها أهدافها من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد والامكانيات المتاحة، وهو ما يعرف بالكفاءة التشغيلية فهي في مدلولها تعبير عن الكيفية المثلى في استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق النتائج المرجوة والأهداف بأقل تكلفة ممكنة.
7. ستركز هذه الدراسة على قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام من مؤشر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر القيمة المصرفية وبيان مدى تأثيره على القيمة المصرفية.

**1-1-2- مشكلة الدراسة the study Problem**

**تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي الاتي :** (هل هناك تأثير لقياس للكفاءة التشغيلية في ضل نموذج العائد على حقوق الملكية على قيمة المصارف التجارية) ؟

وتتفرع منها التساؤلات الاتية :

اولا- هل ان قياس الكفاءة التشغيلية توثر على قيمة المصارف التجارية؟

ثانيا- هل ان قياس العائد على حقوق الملكية يوثر على قيمة المصارف التجارية؟

ثالثا- هل ان قياس الكفاءة التشغيلية في ضل نموذج العائد على حقوق الملكية يؤثر على قيمة المصارف التجارية ؟

**1 -1-3- فرضيات الدراسة Study hypotheses**

للإجابة على التساؤلات الاتية فان الباحث يضع الفرضية الرئيسية الاتية :

1. الفرضية الرئيسة الاولى " لا توجد علاقة ارتباط بين الكفاءة التشغيلية لشركات عينة البحث و بين قيمة المصرف . وتتفرع منها الفرضيات الفرعية

**ا-** الفرضية الفرعية الاولى " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف "

ب- الفرضية الفرعية الثانية لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف

ت- الفرضية الفرعية الثالثة " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الودائع للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "

ث- الفرضية الفرعية الرابعة لا توجد علاقة ارتباط بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "

ج- الفرضية الفرعية الخامسة " لا توجد علاقة ارتباط بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"

د- الفرضية الفرعية السادسة " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"

ه- الفرضية الفرعية السابعة " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة التكاليف الى الايرادات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "

1. **الفرضية الرئيسة الثانية" لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الكفاءة التشغيلية وبين قيمة المصارف التجارية"**
2. **- الفرضية الرئيسية الثالثة لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف"**

**1-1-4- هدف الدراسة: Purpose of the study**

تهدف الدراسة الحالية الى ما يلي :

اولا- بيان مفهوم الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية وطرق قياسها .

ثانيا- العوامل التي توثر على قيمة المصارف التجارية والكفاءة التشغيلية ونموذج العائد على حقوق الملكية

ثالثا- تحديد العلاقة بين الكفاءة التشغيلية للبنوك ونموذج العائد على حقوق الملكية ومعرفة نسبة تأثيرها على قيمة المصارف التجارية .

رابعا - بيان اثر العائد على حق الملكية والكفاءة تشغيل للمصارف على قيمة المصارف التجارية .

خامسا - تحديد المشاكل الجوهرية التي تعاني منها المصارف التجارية

**1-1-5- مناهج الدراسة: Study methods**

اعتمد الباحث في دراسته على المناهج الاتية:

**اولا- المنهج الاستقرائي : inductive method**

تم استخدامه من قبل الباحث من خلال تطبيق الدراسة على عينة البحث والتي تمثل ( عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مصرف الخليج, مصرف بغداد, مصرف الاستثمار )

**ثانيا- الاسلوب الاكاديمي: Academic Curriculum**

يتم الاعتماد على الكتب ودراسات والمصادر في المكتبات الجامعية والرسائل والاطاريح التي تتناول التي تناولت موضوع الدراسة

**ثالثا- الاسلوب الوصفي: Descriptive method**

من خلال عينة الدراسة واجراء المقابلات الشخصية مع اصحاب العلاقة في مجال عمل المصارف المعتمدة في الدراسة الحالية.

رابعا- **الاسلوب التطبيقي: Applied Method**

يتم استخدام هذا المنهج من خلال تطبيق المؤشرات الخاصة لقياس الكفاءة التشغيلية والمؤشرات الخاصة للعائد على حقوق الملكية والمؤشرات الخاصة للقيمة المصرفية وبيان العلاقة بينهما في اختيار فرضيات الدراسة ومناقشة مشكلة الدراسة لعينة المصارف المنتخبة من قبل الباحث

**خامسا- الاسلوب الاحصائي: Statistical method**

من خلال صياغة نماذج واستخدام اسلوب (spss ) الاحصائي لاختبار صحة الفرضيات ومعالجة مشكلة الدراسة

**1-1-6- محددات الدراسة :**  The limits of studies

تقسم حدود الدراسة من محددات مكانية ومحددات زمانية وكما يلي :

اولا- **الحدود المكانية:** spatial boundaries

تـطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، إذ تـم اختيار ثلاثة مصارف من القطاع المصرفي وذلك ضمن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي ، مصرف بغداد، والمصرف الاستثمارالعراقي مصرف الخليج التجاري.

**ثانيا- الحدود الزمانية:** time limits

تحديد مدة الدراسة الحالية للفترة من (2008 -2020 ) وذلك لبيان العلاقة قياس الكفاءة التشغيلية في ضل نموذج العائد على حقوق الملكية وتأثيره على قيمة المصارف التجارية وعلى القيمة السوقية للمصارف التجارية

1-1-7- هيكلية الدراسة: Study structure

تم تقسيم الدراسة الى الفصول والمباحث الاتية:

الفصل الاول: منهجية الدراسة ودراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : دراسات السابقة

الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي ( الكفاءة التشغيلية العائد على حقوق الملكية والقيمة المصرفية)

المبحث الاول: الكـفاءة التشغيليـة وطرق قياسها واثرها على القيمة المصرفية

المبحث الثاني : العائد على حقوق الملكية وطرق قياسها واثرها على القيمة المصرفية

المبحث الثالث : مفهوم القيمة المصرفية وطرق قياسها

المبحث الرابع : العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية والقيمة المصرفية

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي

المبحث الاول: نبذة عن المصارف عينة الدراسة

المبحث الثاني: الجانب العملي ومناقشة الفرضيات

الفصل الرابع: الاستنتاجات التوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

1-1-8 نموذج الدراسة : study model

شكل رقم (1) نموذج المخطط الفرضي

قيمة المصارف التجارية

الكفاءة التشغيلية

نموذج العائد على حقوق الملكية

المصدر من اعداد الباحث

**1-2 المبحث الثاني: دراسات سابقة Previous Studies**

**1-2-1 دراسات العربية وتقسم الى ثلاثة متغيرات**

1- 2-1-1 دراسات الخاصة بالكفاءة التشغيلية

|  |  |
| --- | --- |
| الانصاري , 2020 | تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في القيمة السوقية |
| اهداف الرسالة | توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية المصرفية وطرق قياسها وتحديد اتجاه العلاقة المباشرة ببن الكفاءة التشغيلية كمتغير مستقل والعائد كمتغير تابع . |
| مشكلة الدراسة | المشكلة هو المبادلة الصحيحة المطلوبة بين حجم القروض والاستثمارات وما تخصص من مبالغ ترصدها المصارف للتأدية انشطتها التشغيلية في مجالات الاجور وتهيئة راس المال المادي على تراجع مستوياتها الربحية وما تتركه من والنقدي , وما ترتب علبها من كلف تشغيلية لربما تنسحب سلبا إشارات عكسية للمستثمر في السوق المالية |
| فرضية الدراسة | تتوسط الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة الدراسة بمعنوية إحصائية علاقة كلا من القروض والاستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي ،ورأس المال النقدي بالقيمة السوقية لتلك المصارف. |
| اسلوب الرسالة | استخدام مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية |
| الاستنتاجات | ان ارتفاع النسبة المعبرة عن راس المال النقدي لعدد من المصارف المدروسة كان نتيجة ارتفاع الفوائد المدفوعة مقابل الودائع وهي تعكس ارتفاعا في الكلف التشغيلية للمصارف وبالعكس |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| **الاستفادة من هذه الدراسة** | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | ينبغي للمصارف رسم سياساتها الائتمانية في مجال منح القروض بعد دراسة الأوضاع الاقتصادية العامة ومستويات الملاءة المالیة لجمهور المقترضين في إطار عناصر المركز الائتماني لكلا منهم للحيلولة دون اعتماد سياسة ائتمانية تخالف تلك المعطيات ومن ثم الاخفاق المحتمل لتلك المصارف في تحقيق أهدافها في الربحية والنمو والوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن بما فيها التزاماتها الاجتماعية في المساهمة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يخدم في امتصاص فائض البطالة. |

|  |  |
| --- | --- |
| فتيحة , 2020 | قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة من المؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة بنك الخليج التجاري |
| اهداف الرسالة | تقييم الكفاءة التشغيلية للمؤسسة المالية )حالة بنك الخليج الجزائر( وذلك بعرض البيانات المالية الخاصة بها وتحليلها وتفسيرها استنادا إلى مؤشرات العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية، منفعة الأصول وكذا هامش الربح من خلال الاستعانة بالتقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة، |
| اسلوب الرسالة | استخدام مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية |
| الاستنتاجات | محدودية كفاءة البنك محل الدراسة في تحقيق الربح وتدنئيه التكاليف، وذلك لعدة أسباب منها نقص كفاءة المورد البشري وضعف استخدام واستغلال التكنولوجيا الحديثة، |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| مشكلة الدراسة | هل يمكن الاستعانة بالنسب المالية في قياس الكفاءة التشغيلية على مستوى المؤسسة المالية |
| فرضية الدراسة | يمكن الاستعانة بالنسب المالية للوقوف على الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المالية طالما أنها تعكس تحقيقه للربحية وكذا تحقيقه أعلى عائد ممكن من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة |
| التوصيات | السعي للمحافظة على المستوى الأمثل للكفاءة التي حققها بنك خليج الجزائر خلال فترة الدراسة و العمل على خلق المزيد من الابتكارات المالية وتقديم مزيج متكامل من الخدمات يجمع بين التقليدي والمستحدث من المنتجات لزيادة الحصة السوقية و المنافسة مع المصارف الأخرى العاملة في الجزائر |
| طلعت , 2016 | تأثير نوع الاتصال بالزبون وفق نموذج CCM على الكفاءة التشغيلية لنظام تقديم الخدمة |
| اهداف الرسالة | تقديم اطار مفاهيمي الدراك اهمية نموذج CCM الذي من خلاله يتم توضيح كيف يؤثر نوع اتصال الزبون عند حساب الوقت المستغرق على كفاءة الأداء في مكاتب الحجز في شركة الخطوط الجوية العراقية . |
| اسلوب الرسالة | 1. الجانب النظري: تم الاعتماد على العديد من المراجع العلمية من كتب ومجلات ودراسات وبحوث اجنبية . 2. .الجانب العملي: الاجل تحقيق اهداف البحث وفرضياته تم الحصول على البيانات من خلال الزيارات الميدانية لمكتب حجوزات شركة الخطوط الجوية العراقية والاطلاع على السجلات والمشاهدات الميدانية فضال عن المقابلات الشخصية مع موظفي الشركة وقياس الأوقات بالدقائق وباستخدام ساعة التوقيت . |
| الاستنتاجات | ظهر لدينا ان الاتصال الفعال مع الزبون يؤثر على الكفاءة التشغيلية التي سوف تقل عندما يكون وقت اتصال الزبون اكبر. |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| مشكلة الدراسة | هل تميز شركة الخطوط الجوية العراقية بين انواع الاتصال عند تصميم الخدمة المقدمة للزبون ؟ |
| فرضية الدراسة | "يؤدي تقليل وقت اتصال الزبون على تحسين مستوى الكفاءة التشغيلية للخدمة المقدمة من ال منتج" |
| التوصيات | يجب العمل على تقليل وقت الاتصال الفعال لرفع مستوى الخدمة من خلال الاتي: • تعريف الزبون بعمليات تقديم الخدمة • الترتيب الداخلي الجيد لموظفي الحجز |

**2-1-2 دراسات الخاصة العائد على حقوق الملكية**

|  |  |
| --- | --- |
| حسن , 2019 | محاسبة الانجاز واثرها في قياس الكفاءة التشغيلية بحث تطبيقي في شركة مصافي الوسط – مصفى الدورة |
| اهداف الرسالة | يهدف البحث الى توضيح دور محاسبة الإنجاز في قياس الكفاءة التشغيلية للشركة وبالإضافة الى ذلك توضيح بعض القيود والمسببات وراءها. |
| مشكلة الدراسة | تكمن مشكلة البحث في التساؤل هل القيود في العملية الإنتاجية تسبب انخفاض الكفاءة التشغيلية والتي يجب قياسها لتحديد نقاط الضعف في الشركة. |
| فرضية الدراسة | في ضوء المشكلة والأهداف تكون فرضية البحث ان استخدام محاسبة الإنجاز يسهم في قياس الكفاءة التشغيلية. |
| اسلوب الرسالة | يعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الاختبار الفرضية اعتمادا الحالة الدر اسية، ثم يستخدم تلك البيانات لخدمة المضامين التطبيقية. ولذلك يجمع الأسلوب بين الوصفي والمنهج التحليلي. |
| الاستنتاجات | تو فر محاسبة الإنجاز مؤشرات تساعد في قياس الكفاءة التشغيلية مثل )هامش الإنجاز، معدل الإنجاز(. |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | الدراسة الحالية تستخدم التحليل الوصفي والاستقرائي |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النضري للدراسة بالمعلومات |
| التوصيات | قياس الكفاءة التشغيلية بصورة مستمرة واستخدام عدة اساليب ومؤشرات لدورها في اكتشاف نقاط الضعف في الشركة. |
| مصطفى , 2018 | تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف السالمي والمصرف التقليدي -د راسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسويتي جنرال الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية |
| اهداف الرسالة | محاولة تقييم أداء البنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنوك الاسلامية على منافسة البنوك التقليدية. |
| مشكلة الدراسة | الوصول الى نتائج تخدم قيمة الشركة من خلال معرفة العوامل المؤثرة في الكفاءة التشغيلية والعائد على حق الملكية |
| فرضية الدراسة | نظرا للخبرة الطويلة للبنوك التقليدية فإن بنك سويتي جنرال الجزائري أكثر كفاءة من بنك البركة الجزائري، من حيث قدرته على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح وذلك بنسب متفاوتة. |
| اسلوب الرسالة | للإجابة على الإشكالية البحث الفرضية كان من الضروري اختيار اختبار صحة منهجين من أجل موضع أكثر شمولا ووضوحا، المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه ملائما لعرض المفاهيم بالنماذج المستعملة في تقييم الأداء |
| الاستنتاجات | جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول لصالح بنك سنوسيتي جنرال الجزائري، فقد كانت منفعة الأصول فيه أكبر من بنك البركة. ومنه نستنتج أن بنك سواسيتي جنرال الجزائري يعد الأفضل استغالا لأصوله من بنك البركة؛ |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | الدراسة الحالية تستخدم التحليل الوصفي والاستقرائي |
| الاستفادة من هذه الدراسة | الوصول الى نتائج تخدم قيمة الشركة من خلال معرفة العوامل المؤثرة في الكفاءة التشغيلية والعائد على حق الملكية |
| التوصيات | تحسين صافي الدخل بالاعتماد على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه؛ |
| القضاة, 2015 | **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لمفترة من 2005- 2011** |
| اهداف الرسالة | **تهدف هـذه الدراسـة إلـى التعـرف على أثـر العوامـل المسـتقلة علـى الأداء المـالي فـي الشركات المساهمة العامـة الصـناعية الأردنية المدرجـة فـي بورصـة عمـان للأوراق الماليـة فـي السـوق الأول والســوق الثـــاني لفتـــرة من 2005 - 2011** |
| مشكلة الدراسة | التعـرف عمـى العوامـل المختلفة التـي تـؤثر علـى الأداء المـالي للشـركات المساهمة العامـة الصـناعية الأردنية، و هـذه العوامـل ممثلة بحجـم الشـركة، وعمـر الشـركة، ومساهمة المسـتثمر المؤسسـي فـي رأسـماليا ، ونسـبة مديونيتينا ، ونسـبة ناجيتيها، ودرجـة تداولها ، و رفعهـا المـــالي، ورضـــا عملائها |
| فرضية الدراسة | يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة كحجم الشركة، المستثمر المؤسسي، نسبة المديونية، عمر الشركة، نسبة التداول، رضا العملاء، الإنتاجية، |
| اسلوب الرسالة | **استخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات** |
| الاستنتاجات | **العوامل المؤثرة نسبة المديونية ونسبة التداول ورضا العملاء توثر في التحليل المالي للشركة** |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | الدراسة الحالية تستخدم التحليل الوصفي والاستقرائي |
| الاستفادة من هذه الدراسة | الوصول الى نتائج تخدم قيمة الشركة من خلال معرفة العوامل المؤثرة في الكفاءة التشغيلية والعائد على حق الملكية |
| التوصيات | على إدارات هذه الشركات استثمار الديون لتحقيق أداء مالي جيد للشركة من خلال قراراتها المالية السليمة المرتبطة بالاستثمار لكي تضمن زيادة الأرباح |

**2-1 - 3 دراسات الخاصة قيمة المصارف التجارية**

|  |  |
| --- | --- |
| المصري , 2019 | دور تمكين العميل في تنمية قيمته للشركة من خلال توسيط جودة العالقة: |
| اهداف الرسالة | يتمثل الهدف العام للبحث في دراسة وتحليل طبيعة ومدى العالقة بيـن تمكيـن العميل والقيمة التـي يضيفها العميل للشركة في ظل الدور الوسيط لجودة عالقة العميل بشركة الاتصالات الخلوية التـي يتعامل معها. |
| مشكلة الدراسة | فـي الأسواق التنافسـية تعـد القـدرة علـى بنـاء عالقـات قويـة طويلـة الأجل مـع العمـاء العامـل الحاسـم فـي الفـوز بالحصة السـوقية الكبــرى، وتطويــر الميزة التنافسـية، |
| فرضية الدراسة | -الفرض الأول: يوجد تأثيـر معنوي إيجابـي لتمكيـن العميل على جودة عالقة العميل بالمنظمة. -الفرض الثاني: يوجد تأثيـر معنوي إيجابـي لجودة العالقة على القيمة التـي يضيفها العميل للمنظمة. -الفرض الثالث: يوجد تأثيـر معنوي إيجابـي لتمكيـن العميل على القيمة التـي يضيفها العميل للمنظمة. |
| اسلوب الرسالة | أساليب الإحصاء الوصفي تحليل الاارتباط بيـرسون |
| الاستنتاجات | يوجـد تأثيـر معنـوي إيجابـي لتمكيـن العميـل بأبعـاده الأربعة )التأثيـر، المعنى، حـرية الاختيار، الفاعليـة الذاتيـة(-الخدمـة، أي أن مسـتويات مرتفعـة مـن تمكيـن حسـب أهميتهـا- علـى جـودة عالقـة العميـل بالمنظمة مقد مرت العميـل تسـتجلب مسـتويات مرتفعـة مـن جـودة العالقـة |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | فـي ضـوء العـرض النظـري للبحـث ومناقشـة نتائـج الدراسـة التطبيقيـة التــي تـم التوصل التوصيـات التــي قـد يـؤدي الأخذ بهـا إلـى تفعيـل دور تمكيــن العميـل فـي تعزيــز جـودة عالقـة المنظمة بعملائها وتنميـة قيمـة العميـل، وذلـك كمـا هـو موضــح |
| **نويجي 2017** | **أثر خصائص لجنة المراجعة علي قيمة الشركة دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة** |
| اهداف الرسالة | يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار العالقة بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركة ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، في الفترة من 2012 –2016 |
| مشكلة الدراسة | فقد ظهرت حوكمة الشركات التي من شأنها ضبط العالقة بين حملة أسهم الشركة ومجلس إدارتها، بالإضافة إلى ضمان حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة والمتأثرة بنشاطها وممارستها. |
| فرضية الدراسة | أن العالقـة بـين حجـم لجنـه المراجعـة وقيمـة الشـركة محـل جـدل بـين دراسات السابقة ، حيث تؤيد بعض دراسات أن هناك عالقة سلبية بين حجم لجنـه المراجعـة وقيمـة الشـركة ، |
| اسلوب الرسالة | أعتمد الباحث على القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة وكذلك تقارير مجلس الإدارة وتقارير لجان المراجعة ، وذلك من خلال عدة مصادر منها شركة 8 مصر لنشر المعلومات موقع مباشر لنشر المعل |
| الاستنتاجات | فيما يتعلق بالعالقة بين حجم لجنة المراجعة وقيمـة الشـركة فقـد أوضـحت نتـائج الدراسـة التطبيقيـة أن هناك عالقة ايجابية معنوية أو ذات دلالة احصائية بـين حجـم لجنـة المراجعـة وقيمـة الشركة. وتوضـح هذه النتائج أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زاد ذلك مـن قيمـة الشـركة ، حيـث كلمـا زاد عدد أعضاء اللجنة كلما زاد تنوع المهارات والمعرفة الأمر الـذي قـد يـنعكس ايجابـا علـي أداء الشـركة وقيمتها في السوق . |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | يجب أن تلزم هيئة الرقابة المالية الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح اجباريا المراجعة الذي يدعم الشفافية من ناحية ، ويساعد علي البحث في أكثر من بعد لهذه اللجان باستخدام منهجية تحليل المحتوي علي نطاق واسع . |
| زلوم , 2013 | الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحكومة الشركات وأثرها في قيمة الشركة |
| اهداف الرسالة | الإفصاح عن مدى الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية لدليل حكومة الشركات في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية |
| مشكلة الدراسة | هل تلتزم الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات؟ |
| فرضية الدراسة | لا تلتزم الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات |
| اسلوب الرسالة | خصص الباب الثاني لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لمجموعة القواعد الخاصة بمجلس إدارة الشركة حيث تناول هذا الباب القواعد الخاصة بـ: تكوين مجلس الإدارة، مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياتها، دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية في الشركة، لجان المجلس واستقلاليتها بما فيها لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت، اجتماعات مجلس الإدارة. |
| الاستنتاجات | وضع قواعد إرشادية للشركات تستند إلى متغيرات إضافية تراعي الظروف الاقتصادية المحلية والدولية( على سبيل المثال قواعد إرشادية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية). |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | توجيه اهتمام المستثمرين نحو جميع المعلومات (الكمية والوصفية) الواردة في التقارير المالية السنوية ، بما يساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وذلك من خلال توعيتهم بضرورة توجيه اهتمامهم للبنود الخاصة بمدى التزام الشركات بالقواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات لتقييم سياسات الشركة اتجاه الحوكمة والمخاطر المصاحبة لها وعدم التركيز فقط على المؤشرات المالية |

دراسات الاجنبية

**2-2-1 دراسات الخاصة للكفاءة التشغيلية**

|  |  |
| --- | --- |
| Ahmed ,2019 | The role of operational efficiency in managing the risks of liquidity risk in commercial banks - Study of a sample of banks operating in Algeria during the period (2010-2015)-  دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية - دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015 |
| اهداف الرسالة | محاولة معرفة درجة التأثر و اتجاهها بين مستوى كفاءة البنوك التشغيلية و حجم مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر. |
| مشكلة الدراسة | هل تؤثر كفاءة الأرباح والتكاليف على حجم مخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية ؟ |
| فرضية الدراسة | حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو التقدير الإجمالي( Pooled ،(أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد. |
| اسلوب الرسالة | ويسمى كذلك بأسلوب تطويق البيانات، بحيث يستعمل البرمجة الخطية الرياضية لتحديد مستويات الكفاءة النسبية لتشكيلة معينة ، والتي تستعمل مجموعة من المدخلات والمخرجات، ويقوم هذا الأسلوب ببناء 16 من وحدات اتخاذ القرار القابلة للمقارنة فيما بينها نسبة واحدة، من خلال قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل وحدة، ويتم مقارنتها مع باقي الوحدات الأخرى المثيلة لها، وكلما اقتربت النسبة من الواحد زادت كفاءة الوحدة والعكس. |
| الاستنتاجات | الكفاءة الإنتاجية تعبر عن العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وناتجها؛ تساهم الكفاءة في اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك لكي يتم اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة منعا لتكرارها، كما تعمل على ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة؛ |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | من حيث التكاليف: من خلال مؤشر هامش الربح يتبين أن بنك الجزائر الخارجي أفضل بنك من ناحية هامش الربح المحقق، وهو ما يعكس حجم الربح الصافي من مجمل الإيرادات المحققة للبنك وهذا لمساهمته شبه الحصرية في تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية بصفته بنك عمومي، لكن من ناحية إجمالي التكاليف إلى الإيرادات فالنسبة جد مرتفعة، ويعود ذلك ارتفاع تكاليفه لكبر حجم ونشاط البنك و كثرة فروعه |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | على البنوك تطوير أساليب الرقابة والفحص خاصة في ظل تطور المخاطر التي تواجه البنوك، و أيضا تطور وتشعب الأنشطة و العمليات البنكية مما يزيد من حدة هذه المخاطر؛ ⎫ على البنوك القيام ودوريا بدورات تكوينية و توجيهية لموظفي البنك في مجال الإدارة والتسيير البنكي، وهذا قصد مواكبة جل التطورات في المعاملات المالية، وكذا أخلقت مهنة العمل البنكي ورفع مستوى ومؤهلات وكفاءة الموظفين؛ |
| AL ANSARE, 2020 | Operational Efficiency Analysis under the Random Limit Model and its Mediating Role in the Market Value of the Shares (Applied Study on a Sample of Iraqi Joint-Stock Banks)  تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في القيمة السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المساهمة |
| اهداف الرسالة | التعرف على الشروط الواجب توافرها واتباعها من قبل المصارف عينة الدراسة لغرض تحقيق الكفاءة التشغيلية المصرفية في الجانب التطبيقي للدراسة . |
| مشكلة الدراسة | وما يزيد من تعقيد المشكلة هو المبادلة الصحيحة المطلوبة بين حجم القروض والاستثمارات وما يخصص من مبالغ ترصدها المصارف لتأدية انشطتها التشغيلية في مجالات الاجور وتهيئة راس المال المادي ً على تراجع مستوياتها الربحية وما تتركه من والنقدي , وما يترتب عليها من كلف تشغيلية لربما تنسحب سلبا إشارات عكسية للمستثمر في السوق المالية |
| فرضية الدراسة | تؤثر كلا من القروض ، والاستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي ورأس المال النقدي في الكلف .ً التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث تأثير معنويا احصائيا |
| اسلوب الرسالة | معامل الارتباط , استعمل معامل الارتباط بهدف التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات البحث |
| الاستنتاجات | اشرت القيم الموجبة لمعدلات النمو في القروض المصرفية زيادة القروض الممنوحة الى عملاء المصارف من الزبائن ، وبالعكس اشرت معدلات النمو السالبة في تلك القروض تراجعا في معدلات منح القروض واعتماد السياسات الائتمانية الاكثر تشددا لأسباب لربما تتعلق بالمصارف ذاتها او ببيئتها العامة . |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | وقد أظهرت نتائج هذه ألدراسة أن جودة الأداء لهذه الشركات ترجع سببه إلى الكفاءة في تحقيق الربح ومراقبة التكاليف واستخدام الأصول كما أظهرت وجود تباين في نتائج تقييم الأداء لتلك الشركات في كل قطاع وكل على حدة من ناحية, وببن مختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى وحسب مؤشر العائد على حق الملكية , |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | وكانت أهم التوصيات في هذه الدراسة هو التأكد على استخدام مؤشرات قياس وتقييم للأداء متنوعة سواء كانت كمية او نوعية للوصول إلى فهم واضح لأداء الشركات. |

2-2-2 دراسات الخاصة للعائد على حقوق الملكية

|  |  |
| --- | --- |
| م. م. فايزة حسن مسجت , 2019 | تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية )دراسة مقارنة لمصرف بغداد والخليج التجاري للمدة  2012- 2014  Evaluating the financial performance of commercial banks using the return on equity model (a comparative study of the Bank of Baghdad and the Commercial Bay for the period 2012- 2014 |
| اهداف الرسالة | يهدف البحث الى توضيح أهمية نظام تقييم الأداء المالي في الجهاز المصرفي من اجل صياغة سياسات مصرفية ناجحة تسهم في تطوير النظام المالي في العراق فضال عن كفاءة الأداء المالي. |
| مشكلة الدراسة | يعـــود تعرض الكثير من المؤسسات المصرفية بشكـل عام والعراقية بشكل خاص) وذلك بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر في العراق والذي له الأثر الكبير في أداء هذه المصارف( للفشل بسبب سوء الأداء المالي مما يعرض المصارف الى الافلاس فضال عن اهمال متطلبات الإدارة الكفؤة للموارد المالية المتاحة وامكانية الاستفادة منها وتوجيهها نحو الاستثمار وتحقي العوائد |
| فرضية الدراسة | يتصف الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية بالضعف وكبر حجم الخسائر المالية التي تتعرض لها خلال المدة 2012- 2014 |
| اسلوب الرسالة | يعد استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ال تعكس بشكل صحيح أداء المصرف ما لم يتم تحليل هذه الأرقام والربط بينها من خلال استخدام العديد من النسب والمؤشرات المالية ، |
| الاستنتاجات | يعد تقييم الأداء المالي مهما في جميع المجالات الاقتصادية لاسيما في مجال العمل المصرفي لما له من تأثير كبير في تحقي معدلات عالية من الارباح |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | وقد أظهرت نتائج هذه ألدراسة أن مؤشر العائد والمخاطرة لهذه الشركات ترجع سببه إلى الكفاءة في تحقيق الربح ومراقبة التكاليف واستخدام الأصول كما أظهرت وجود تباين في نتائج تقييم الأداء لتلك الشركات في كل قطاع وكل على حدة من ناحية, وببن مختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى وحسب مؤشر العائد |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | يجب على المصارف تبني قواعد الافصاح والشفافية من أجل تقييم أداء مالي سليم من خلال القوانين الخاصة بذلك و التي تفرض عليها من قبل البنك المركزي |

|  |  |
| --- | --- |
| خلف واخرون ,2018 | أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف السالمية "دراسة حالة مصرف سورية الدولي السالمية للفترة (2010-2017") |
| اهداف الرسالة | تهدف هذه الدارسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف السالمية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي السالمي خلال الفترة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2017 |
| مشكلة الدراسة | أثر الهيكل المالي لمصرف سورية الدولي السالمي في ربحيه؟ لا لجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:  .1ما أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول؟ |
| فرضية الدراسة | افترض أنه الا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل( نسبة الهيكل المالي( في المتغيرين التابعين )العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية( وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائيSPSS |
| اسلوب الرسالة | وتم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العالقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية حيث شمل نموذج الدراسة متغير مستقل وهي نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف، |
| الاستنتاجات | توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العالقة بينهما طردية. الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الربحية، التمويل الداخلي للأصول، ROA ،ROE ،مصرف سورية الدولي |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | تأطير الجانب النظري للدراسة وحسب متغيراتها بالمقارنة مع المتغيرات للدراسات المستقلة |
| التوصيات | ضرورة قيام المصرف بعملية توازن بين الهيكل المالي الداخلي والمشاركات الخارجية التي يستفيد منها في عملية تمويل عملائه في الاستثمار والمضاربة وبذلك يتم دراسة نسبة مشاركة الأرباح بين المصرف ومودعيه الداخليين والخارجين |

**2-2-3 دراسات الخاصة قيمة المصارف التجارية**

|  |  |
| --- | --- |
| Muhammad ,et al,2017 ) ) | The Effect of Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Its Impact on the Firm Value  ) (تأثير إدارة المخاطر والحوكمة الجيدة للشركات على الأداء المالي وأثرها على قيمة الشركة) |
| اهداف الرسالة | تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر ادارة المخاطر والحوكمة على اداء الشركة وتأثير ادارة المخاطر و على قيمة الشركة من خلال تحليل البيانات المالية الموضوعة من خلال السلسلة الزمنية والممتدة من (2010- 2015). |
| مشكلة الدراسة | إدارة المخاطر لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي، الحوكمة للشركات ليس لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي |
| فرضية الدراسة | وجود ارتباط ذاتي دلالة بين ادارة المخاطر وقيمة الشركة |
| اسلوب الرسالة | اعتمدت الدراسة العائد على الموجودات كمؤشر عن الاداء المالي اما قيمة المؤسسة فقد بينت الدراسة القياس وفق نسبة ضرب عدد الاسهم المكتتب بها في السعر السوقي اما فيما يخص ادارة المخ استخدمت الدراسة نسبة القروض المتعثرة. |
| الاستنتاجات | ما توصلت اليه الدراسة أن إدارة المخاطر لها تأثير هام وسلبي مباشر على الأداء المالي، الحوكمة للشركات ليس لها تأثير ايجابي كبير على الأداء المالي، وإدارة المخاطر لها تأثير سلبي كبير على الشركة، الحوكمة الجيدة للشركات ليس لها تأثير كبير على قيمة الشركة، الاداء المالي له تأثير هام و على قيمة الشركة، إدارة المخاطر لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي، الحوكمة للشركات ليس لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي. |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | استخدام التحليل الوصفي والاستقرائي في الدراسة الحالية عكس الدراسة السابقة |
| الاستفادة من هذه الدراسة | التعرف على انواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات |
| (Mahalia, et al,2016 ) | Effects of Capital Structure and Profitability on Corporate Value with Company Size as the Moderating Variable of Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange  أثر هيكل رأس المال والربحية على قيمة الشركة مع حجم الشركة باعتباره متغير وسيط في شركات التصنيع المدرجة في بورصة اندونيسيا) |
| اهداف الرسالة | تهدف الدراسة الى بيان تأثير كل من هيكل رأس المال والربحية على قيمة الشركة من خلال المتغير الوسيط وهو حجم الشركة لمجموعة من الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا من خلا تحليل السلسة الزمنية |
| مشكلة الدراسة | أوجدت نوعا من التفسيرات المتعددة لقرار التمويل، فكثرة العوامل، التي تؤثر في الشركة ومديريها، يجعل من الصعب تحديد عامل واحد يكون المسؤول عن تفسير قرار التمويل، وما يجعل التفسير أكثر صعوبة، الدور الذي يلعبه عدم التجانس في المعلومات بين المديرين والمستثمرين في التأثير على قرار التمويل، حيث ينظر الى هذه الفجوة في الأدبيات المالية على أنها الحقيقة الكاملة وراء الاختلاف في قرار التمويل. |
| فرضية الدراسة | تسعى الدراسة لاختبار مدى قدرة مجموعة من العوامل في التأثير على قرار تمويل الشركات الأردنية المساهمة العامة، ولتحقيق هذا الهدف سيتم اختبار تأثير تسعة متغيرات مستقلة على نسبة المديونية في تركيبة رأس المال للشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وبوجود متغيرات وهمية |
| اسلوب الرسالة | استخدمت الدراسة لقياس نسبة هيكل رأس المال نسبة الدين الى حقوق الملكية واستخدمت لقايس الربحية العائد على المجودات ولقياس قيمة الشركة استخدمت نسبة السعر في السوق الى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين. |
| الاستنتاجات | هم ما توصلت اليه الدراسة ان هيكل رأس المال يؤثر سلبيا على قيمة الشركة، أن الربحية لها تأثير ايجابي على قيمة الشركة، ان حجم الشركة لها تأثير بسيط على هيكل رأس المال والربحية. |
| اوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية | أستخدام نسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية، تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث أستخدمت الدراسة السابقة عينة من الشركات الصناعية، اما الدراسة الحالية عينة من المصارف التجارية، استخدمت الدراسة السابقة قياس قيمة الشركة بواسطة نسبة السعر الى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، |
| الاستفادة من هذه الدراسة | التعرف على اهم مؤشرات الربحية |

**الفصل الثاني :**

**الاطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية والقيمة المصرفية**

تمهيد :

تعتبر الصناعة المصرفية من القطاعات المهمة في اقتصاد الدول المختلفة لذلك هذه البنوك هي المصدر الوحيد للمنح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية ، لذا فإن كفاءة عمل البنك مهمة للغاية ، على وجه الخصوص خلال فترة فتح السوق المالي ، المنافسة الشرسة والتطور في المجال الفني والأنشطة المصرفية.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك التي تهتم بالكفاءة تقوم بإدارتها وتنفيذ السياسات المالية وتخصيص مواردها بشكل رشيد من خلال إدارة أصولها والتزاماتها.

نحو النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك وجدنا أن دراسة كفاءة التشغيلية النظام المصرفي العراقي عملية ضرورية للقطاع آخذ في التغير بسبب الظروف التي تمر بها البلاد.

وقد جاء هذا الفصل ثلاث مباحث

الاول - للكفاءة التشغيلية وطرق قياسها واثرها على القيمة المصرفية

الثاني - العائد على حقوق الملكية وطرق قياسها واثرها على القيمة المصرفية

الثالث- القيمة للمصرفية وطرق قياسها.

**المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية**

تمهيد

يقسم هذا المبحث مفهوم الكفاءة التشغيلية

تعريف الكفاءة التشغيلية

تعتبر كفاءة التشغيلية المصرفية مهمة للغاية ، لأن الصناعة المصرفية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإنتاجية الاقتصادية للبلد ، وتعتبر هذه الكفاءة في العمل المصرفي من شروط وجود الدائرة واستمرارها ونجاحها

إن مفهوم كفاءة مؤسسة مصرفية ليس بالمهمة السهلة بسبب تنوع المفاهيم والأساليب المتبعة في قياسها وكذلك الاختلافات طبيعة العمل المصرفي وتعقيده وتداخله وتداخل مفاهيم الكفاءة مع المفاهيم الاقتصادية الأخرى وقد ناقش هذا المبحث مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها على القيمة المصرفية

**1-2-1 مفهوم الكفاءة التشغيلية :**

يشير مفهوم الكفاءة التشغيلية على أنها العلاقة بين السلع والخدمات (المخرجات) التي ينتجها مشروع أو نشاط والموارد (المدخلات) المستخدمة لإنتاجها. بمعنى آخر ، يمكن القول بأن النشاط الذي يولد مخرجات معينة يكون صالحًا إذا لم تكن هناك طريقة بديلة لتوليد المخرجات بأقل مدخلات.. ترتبط الفعالية بتحقيق هدف ، بينما ترتبط الكفاءة بالتكلفة أو الجهد المبذول لتحقيق هذا الهدف. لذلك ، تركز الكفاءة على المخرجات والمدخلات ، بدلاً من التركيز فقط على فعالية المخرجات.( McKinley & Banaian, 2005:47)

يتم تحليل الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية والحكومية العامة ثم يتم تطبيقها على البنوك التجارية والأنشطة المرتبطة بالبنك .

يؤدي إجراء هذا التحليل إلى بعض الاستنتاجات العامة حول تحديد الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية: المدخلات والمخرجات: يتم تحديد المخرجات المطلوبة للبنوك التجارية من خلال أهدافه الخاصة. مدخلات البنك هي الموارد (العمالة ورأس المال) المستخدمة لتحقيق ذلك: الأشخاص والمكاتب ومعدات معالجة البيانات. ومع ذلك ، على عكس المؤسسات المالية المتنافسة ، لا يوجد غالبًا نظراء ذوو صلة داخل الدولة للمقارنة. لذلك ، لتحديد الكفاءة بالمعنى المقارن ، نحتاج إلى النظر إلى البنوك التجارية الأخرى في الخارج. ومع ذلك ، يتطلب القيام بذلك التحكم في حالة الاقتصاد ، وحجم الدولة ، وما إلى ذلك ، مما يسمح لنا بالتصرف كما لو كان لدينا مواقع مماثلة الكفاءة ضرورية لأنها أداة تنافسية لدعم الأعمال المؤسسات والمنظمات الخدمية والإنتاجية حيث تعمل على الارتقاء بالأنشطة المالية والاقتصادية والنهوض بها إلى أعلى مستوى ، لا سيما بالنظر إلى تراكم وتقدم المعرفة والتكنولوجيا ، من خلال توفير الأنشطة والفعاليات التي تحقق الريادة والتميز على مستوى الخدمة والإنتاج السلعي. وبشكل عام تمثل الكفاءة الاستخدام الأمثل والأفضل للموارد ، أي قدرة المنظمة وأعلى قدرة قياس الإنتاج بما هو متوفر ومتوفر في الخدمة لتحقيق التطوير الأفضل والصحيح بالنسبة للموارد وتحقيق الأهداف المتوقعة ، يتم الحصول على قيمة الكفاءة عن طريق قسمة الناتج الفعلي على المدخلات الفعلية. (Nejad,2012 , 2451)

يركز هذا المفهوم على كفاءة المستهلكين أو المنتجين أو الاقتصاد بأكمله وفقًا لتفاؤل باريتو ، إذا كان من الممكن إعادة البضائع ، فإن عملية تخصيص البضائع للمستهلكين تسمى الأمثليه يتم تنظيم هذا التوزيع لزيادة رضا مستهلك واحد أو أكثر دون تقليل رضا المستهلك الآخر.

وفقًا لأمثليه باريتو ، فإن عملية تخصيص عوامل الإنتاج للسلع والخدمات المنتجة تسمى أيضًا الأمثليه.

من المستحيل إعادة تنظيم الإنتاج لزيادة إنتاج سلعة واحدة (أو أكثر) دون تقليل الإنتاج إذا تم توزيع عوامل الإنتاج على النحو الأمثل ، فستكون سلعة أخرى والاقتصاد بأكمله في حالة توازن عام وفي وضع مثالي. فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة ، والتوزيع الأفضل للسلع والخدمات على المستهلكين توزيع الدخل . ( Alan & Stuart , 2000:433-434)

الكفاءة ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، هي دراسة العلاقة بين القيم الفعلية للمنتج بالإضافة إلى المخرجات والمدخلات المستهدفة ، يمكن أن تأخذ هذه العلاقة شكل نسبة يصل المخرج الفعلي إلى الهدف ويحقق أعلى مستوى من الإنتاج مستوى معين من المدخلات ، أو أنه يوفر أدنى مستوى من المدخلات المستهدفة للمخرجات الفعلية لتحقيقها الإخراج المقبول) **بتال ,2016 : 7 (**

هي العلاقة ببن كمية الموارد المستغلة والنتائج المتحققة من خلال تعظيم المخرجات مع جعل المدخلات في اقل مستوى لھا ) . (سليمان وشريعة , 2013 : 160).

**يعرف الباحث الالكفاءة التشغيلية على انها علاقة بين مخرجات ومدخلات المنتج لتصل الى النتيجة النهائية لمستوى جيد من الانتاج الكفوء**

ويشير مفهوم الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية إن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية الموجودة هو الذي يمكّن البنوك من تحقيق الإدارة المثلى لجميع تدفقات ومعاملات رأس المال.

وهنا ، بالإضافة إلى الإدارة المنظمة جيدًا وتقسيم المهام ، من الضروري أيضًا توفير وكالة إشرافية فعالة وفقًا للخطط والمحددة على جميع مستويات البنك ، تلتزم الإدارة السليمة بأفضل الروابط بين مدخلات البنك.

وبالتالي ، تنعكس الكفاءة التشغيلية في اختيار مجموعة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتقديم أكبر عدد من الخدمات المالية والمصرفية في بيئة تنافسية للغاية ، حيث يظهر مصطلح الإدارة ، مع القدرة على تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.

القدرات والأهداف. التكنولوجيا المستخدمة ، والمهارات الإدارية وسياسة الأجور المتاحة ، وبالتالي التطور العالي للتكنولوجيا المستخدمة ، ومهارات الإدارة وسياسة الأجور المتاحة ... إلخ .

لذا فإن الكفاءة العالية للبنك تعني تحكمًا جيدًا في هذه العناصر ، والعوامل البشرية والإدارية تجعل الفعالية عنصرًا هامًا المساهمة في زيادة الإنتاجية بشكل كبير وتقليل أوجه القصور الإدارية.

يتم تعريف الكفاءة التشغيلية على أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج التي تم الحصول عليها من خلال تعظيم الإنتاج أو تقليل كمية المدخلات المستخدمة لتحقيق قدر معين من المخرجات ، مقاسة بالنسب التالية: الناتج الفعلي أقصى ناتج من الموارد المتاحة

**تشمل الكفاءة التشغيلية الكفاءة الفنية ،**

**يتم تعريف الكفاءة الفنية** على أنها قدرة المنظمة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل الموارد (المدخلات) على افتراض أن العناصر التكنولوجية مستقرة.

**بالنسبة لكفاءة التخصيص** الموارد ، فهي طريقة للتخصيص الأمثل بين الاستخدامات البديلة المختلفة للموارد مع مراعاة تكلفة استخدام الموارد.

(شريفة وناصر ، 2013: 160)

يتم تعريف الكفاءة على أنها: (أفضل طريقة للربط بين الموارد وناتج الخدمات المالية ، أي اختيار أقل مجموعة من الموارد تكلفة إنتاج أكبر عدد من الخدمات المالية. (عبد مولاة, 2011 :3 )

عرفت الكفاءة حسب ما جاء بها المكتب الكندي بأنها ( الكفاءة الجيدة التي تستعمل بھا المنظمة مواردها (مدخلاتها) لإنتاج السلع والخدمات (المخرجات(**عبد الكريم , 2010 : 71(**

واستنادًا إلى التعريفات أعلاه ،

وهي تتماشى مع طموح المنظمة في تحقيق أهدافها. لاحظنا أن بعض هذه التعريفات تركز على المهارات ويركز البعض الآخر على المدخلات و ناتجها إلى حد ما يتفق مع المدخلات. أن الكفاءة (تشير إلى قدرة المنظمة على دراسة النتائج المحققة باستخدام الموارد المادية والمالية). والموارد البشرية والمعلوماتية المتاحة لتحقيق مخرجات تتناسب مع مدخلات الموارد المستخدمة قيادة المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة) أو (تقديم العديد من الخدمات المصرفية عالية الجودة عالية دون اللجوء إلى الطاقة الإنتاجية الباهظة.

يرى الباحث ان كل هذه التعريفات تعمل على كيفية تعامل الكفاءة التشغيلية مع الموارد.

وتجنب الهدر والإسراف بدقة عالية ، وتقدم مخرجات تفوق كمية المدخلات المستخدمة بأقل تكلفة

تحاول المنظمة تحقيق أهدافها من خلال تخصيص الموارد بأفضل طريقة وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية من خلال خلط عوامل الإنتاج والحصول على أكبر منتج ، يعلق الاقتصاديون أهمية كبيرة على الكفاءة.

هذا من خلال وصف قضية الكفاءة التشغيلية باعتبارها قضية أساسية في الاقتصاد ، وبذلك تعتبر الكفاءة مهمة من مبدأ استخدام الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة ،.

(الداوي ، 1995: 5-6).

1. تعتبر الكفاءة التشغيلية مهمة لأنها تعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها تحديد الاستخدام الفعال للموارد المتاحة. بالإضافة إلى أنها تعكس كفاءة وفعالية الإدارة العليا في اتخاذ الخيارات الجيدة بين التنسيق والبدائل. التوجيه الآمن . أهمية الكفاءة التشغيلية على النحو التالي. (حيمر ، 2009-2010: 87-88)
2. يرجع التخلف إلى حد كبير إلى التأخر في استخدام فن الإنتاج الحديث والاستفادة من التقدم التكنولوجي ، مما أدى إلى انخفاض كفاءة إنتاج العمل والمواد الخام والآلات. تحسين كفاءة الإنتاج هو عامل رئيسي في زيادة العمل.
3. نظرا لندرة بعض عوامل الإنتاج (مثل الخبرة والقدرة الإدارية والتنظيم ورأس المال العامل) ، فقد زادت أهمية الكفاءة التشغيلية.
4. تنعكس أهمية الكفاءة التشغيلية في محاولات الحكومة التوفيق بين جميع الأطراف ، لأنها تواجه ضغوطًا مستمرة من العملاء لخفض أسعار السلع وتحسين الجودة ، مع مطالبة العمال بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل وتحسين ظروف العمال. مع اهتمام أصحاب رأس المال بزيادة الأرباح . ما لم يتم تحسين كفاءة الإنتاج (التشغيل) يستحيل إرضاء جميع هذه الأطراف إلا بهذه الطريقة بزيادة أجور العمال وخفض أسعار السلع وتحسين جودتها.

وتعتبر من الوسائل المهمة للدول التي تواجه عجزا تجاريا لتحقيق التوازن بين الواردات والصادرات.

- ازدادت أهمية الروابط المباشرة مع مستويات معيشة الأفراد والمجتمع لأن زيادتها تؤدي إلى مصلحة العمال والمؤسسات والمجتمع ككل.

تنعكس أهميته على مستوى النظام ، فهو مؤشر لقياس التطور الفعال للموارد المتاحة ، وهو وسيلة مهمة لصياغة سياسات الأجور وخفض التكاليف والتحكم في الإنتاج. مستوى النظام. الإدارة المؤسسية.

**2-1-2 طرق قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية:**

تتعدد طرق قياس الكفاءة التشغيلية والتي يمكن تقسيمها إلى طرق تقليدية كميّة وهي كالآتي:

**2-1-2-1 الطريقة التقليدية (التحليل المالي):**

التحليل المالي هو الطريقة الكلاسيكية لدراسة وتقييم أداء مؤسسة ما ، ويستخدم التحليل المالي المقاييس ذات الصلة (النسب المالية: العائد على رأس المال - العائد على الأصول - التقدير - نسبة الهامش) لتعكس وضعهم المالي بشكل مباشر ومدى ذلك يمكنهم سداد ديون البنك المختلفة. ينقسم التحليل المالي إلى مستويين:

التحليل الطولي: أي دراسة العلاقة بين القوائم المالية للبنك على مدى فترات مختلفة لتحديد الوزن النسبي لكل بند.

التحليل الأفقي: استنادًا إلى مقارنة البيانات المالية من فترتين مختلفتين ، وحساب مقدار التغيير لكل عنصر ، ثم حساب الكفاءة التشغيلية ، ثم حساب التغيير الإجمالي من فترة إلى أخرى ، وتحديد نقاط التحول والتغييرات العاجلة ، وفهم التغييرات في اتجاه المؤشرات المالية للبنك

**2-1-2-2 الطرق الكمية: يمكن تمييز عدة طرق على النحو التالي**

1. تحليل البيانات المغلفة "": تطورت مقاييس الكفاءة بشكل ملحوظ بعد التطورات التي شهدها العالم. الكفاءة على مستويين ، الكفاءة الفنية الصافية وكفاءة الميزان ، وطريقة تغليف البيانات ، وهي تقنية غير معلمية تستخدم تقنيات البرمجة الخطية لاختبار نشاط بنك مقارنة ببنك آخر في نفس العينة ، مما يوفر لنا أفضل تطبيق لـ المستوى الفني لكلا البنكين. ( الجموعي , 2012 )
2. طريقة حد التكلفة العشوائية "": والتي يتم من خلالها تحديد الشكل الملموس لدالة التكلفة ، عادة اللوغاريتمية ، والتي يتم من خلالها تحديد التكلفة كمتغير يعتمد على مجموعة من المتغيرات المستقلة في النموذج ، وبالتالي فإن الإجمالي المتوقع تمثل التكلفة معظم البنوك التي توصف بأنها فعالة عندما تتجاوز التكاليف الحالية التكاليف المتوقعة.(حلس , 2014 )
3. طريقة الحدود السميكة: استمدت فكرتها من أول طريقتين ، التحليل الوصفي و ,التحليل العاملي الاستكشافي ، وتفترض أن انحراف التكلفة الإجمالية الحالية عن التوقعات يرجع إلى أخطاء عشوائية تتعلق بكفاءة إدارة الموارد.(ناهض , 2005 )
4. طريقة التخصيص المجاني: وهي تعتمد على تحديد نقطة الكفاءة عن طريق تعديل دالة الحد رياضياً وبافتراض وجود اختلاف في الكفاءة بين البنوك ، أي توافر الكفاءة بافتراض وجود أخطاء عشوائية تؤثر عليها ، لذلك يمكن لهذه الطريقة أن تؤثر عليها. يمكن مقارنتها بمقارنة دالة تقدير التكلفة وقيود تكلفة كفاءة البنك لتحديد الكفاءة. ( بلعزوز , 2005 )

البنوك مهمة للغاية في اقتصاد بلدهم ، وتتحكم البنوك في الحد الأقصى لمقدار الائتمان الممنوح والمقدم إلى مختلف قطاعات الاقتصاد. لذلك ، يجب أن تحقق هذه البنوك أقصى إنتاج ممكن من هذه الموارد من خلال استخدام مواردها المتاحة. هناك العديد من الطرق التقليدية والحديثة لقياس كفاءة هذه البنوك. الأساليب التقليدية التي تركز على النسب المالية والإحصائية معيبة لأنها لا تعطي نتائج طويلة الأجل. - نظرة طويلة المدى للكفاءة لا تركز على مدخلات ومخرجات البنك ، ووصف ضعيف وغير كامل لأداء البنك ، الأمر الذي يتطلب من الباحثين استخدام الأساليب الحديثة لقياس كفاءة البنك ، والتي تشمل طريقتين مختبرية وغير تجريبية. تنقسم الأساليب الحديثة لقياس وتحديد الكفاءة المصرفية إلى مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** الأساليب المعملية العشوائية Parametric Approach وطورت من قبل .Aigner et al عام 1977.

وتعتبر طريقة التحليل الحدودي العشوائي من أهم الطرق المعلمية وهو النموذج الذي سوف يتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

**المجموعة الثانية:** الأساليب اللامعلميةNonparametric Approach والتي تم تطويرها من قبل Charmesetal عام 1978.

وتعتبر طريقة تحليل البيانات من أهم وأكثر الطرق اللامعلمية استخداماً في دراسات.

**المبحث الثاني : العائد على حقوق الملكية**

**تمهيد**

يتناول هذا المبحث مفهوم العائد على حقوق الملكية من خلال قياس ربحية المصارف عينة الدراسة وبيان التركيز على العوائد ورفع القيمة الخاصة للمساهمين في المصرف والتي تركز بشكل أساسي على الحصول على عوائد مالية من خلال استثمار مواردها المالية (الداخلية والخارجية).

**1-2-2 مفهوم العائد على حقوق الملكية**

الربحية هي أحد أهم العوامل لاستمرارية الأعمال التجارية ، وتعتمد بقاء المؤسسة المالية (البنك) على المدى الطويل وإمكانية تحقيق أهدافها الأخرى على قدرتها على تحقيق العوائد. من ناحية أخرى ، تؤدي الخسائر المستمرة إلى استنفاد الأصول ، واستنزاف حقوق الملكية ، وإخضاع البنوك لسيطرة الدائنين. ، ولكن يجب أيضًا التركيز على معدل العائد كنسبة مئوية من المبيعات وإجمالي الأصول وحقوق الملكية. واستقراره الدوري أكثر قبولا من زيادة الأرباح خلال فترة زمنية (العمري ، 2010: 4)

، وترتبط عملية تحقيق العوائد بقدرة البنك على إدارة عملياته المصرفية بطريقة تحقق الأهداف المحددة. ، والتي تركز بشكل أساسي على الحصول على عوائد مالية من خلال استثمار مواردها المالية (الداخلية والخارجية) ، وأكثر على الاستثمارات التي تمكن من السيولة في المستقبل ،

لكن هذه العملية تواجه العديد من العوامل والتحديات التي تؤثر على الجوانب الداخلية والخارجية لخطة البنك المستهدفة ، والتي تنعكس بشكل مباشر في تحقيق هذه العوائد (سلمان ، 2016: 344)

العائد على حقوق الملكية (ROE) هو مقياس للأداء المالي ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين. نظرًا لأن حقوق المساهمين تساوي أصول الشركة مطروحًا منها الديون ، فإن العائد على حقوق الملكية يعتبر ROE. العائد على حقوق الملكية هو مقياس لربحية الشركة وفعاليتها في تحقيق الأرباح . (25 , 1976 ,Arditti).

، وعوائد الأعمال بشكل أساسي من بين العديد من محددات الحصة. يمكن أيضًا دراسة محددات السعر ، بالإضافة إلى العوائد كمحدد للربحية طويلة الأجل ونجاح الأعمال ، بشكل فردي من خلال البيانات المالية للشركة ، حيث إنها تظهر ربحية الشركة.

بالإضافة إلى ذلك ، تخضع تقارير العوائد ربع السنوية والسنوية للأعمال للتحليل والمقارنات والتخمين ، والتي قد تكون بمثابة إرشادات للأعمال نفسها ، وكذلك عندما لا تتوافق العوائد مع التقديرات ، مما قد يؤدي إلى انخفاض حصة الشركة السعر ، من ناحية أخرى ، عندما تكون توقعات العوائد الفعلية دقيقة عندما يكون الجنس مرتفعًا مما يؤدي إلى طفرة في أسعار الأسهم (المعاضيدي ، 2010: 5) ، هناك العديد من المفاهيم التي تشير إلى العوائد ، ونراجع بعضًا من معهم.

(خضير، جاسم، ٢٠١٥: ۱۹۹)،

يطلق عليه أحيانًا الربح (العائد) ويشير إلى قدرة الشركة على تحقيق فائض زائد عن المصروفات ، مما يعني أن العوائد تمثل باقي النفقات (191: 2014، GABRIEL & CONSTANTA).

ومع ذلك ، فإن الحصول على العائد المتوقع في فترة معينة يرتبط بطبيعة البيئة المحيطة (أبو رحمة ، 2006: 38).

في سياق ما سبق ، فإن استمرارية أي مؤسسة مالية مرتبط بشكل واضح بقدرتها على تحقيق عوائد مالية من خلال العمليات التي تجريها ، وتشير نتائج تلك العمليات إلى مدى استخدام المؤسسة لأموالها بشكل فعال في سلعة. موقع الاستثمار ، عائدات العائد يمكن تعريفها على أنها الفائض المالي لمنتج التشغيل الحالي في وقت محدد.

2-2-2 **اهمية العائد على حق الملكية**

1. العائد على حقوق الملكية (ROE) هو مقياس للأداء المالي للشركة، محسوبًا بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين.
2. يعتبر العائد على حقوق الملكية مقياسًا لربحية الشركة ومدى فعاليتها في تحقيق الأرباح.
3. سيعتمد ما إذا كان العائد على حقوق الملكية يعتبر مُرضيًا على ما هو طبيعي بالنسبة للصناعة أو لأقران الشركة.
4. يمكن للمستثمرين اعتبار عائد حقوق الملكية بالقرب من المتوسط طويل الأجل لمؤشر S&P 500 (14٪ كنسبة مقبولة وأي شيء أقل من 10٪ ضعيف (Lombardo & Pagano, 2006:243).

**3-2- 2 اهداف العائد على حقوق الملكية**

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للشركة في زيادة ثروة المساهمين إلى الحد الأقصى عن طريق جعل سعر السهم أعلى ما يمكن ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اختيار سياسة توزيع العائد التي تحقق التوازن بين المبلغ الحالي للعائد الموزع على المساهمين والأرباح. النمو المعدل ، بمعنى أن الزيادة في مقدار أرباح الأسهم يكون لها تأثير إيجابي على سعر السهم ، بينما تقليل الأرباح المحتجزة ، مما يقلل من معدل النمو ، يكون له تأثير سلبي على سعر السهم. تعظيم ربحية الشركة من خلال تعظيم ثروة المساهمين ، والذي يتجلى في زيادة القيمة السوقية للسهم (الصبيحي ، 2011: 50)

لذلك ، يحاول المديرون تعظيم قيمة المساهمين للحفاظ على وظائفهم في البنك ، والتي يمثل أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية ، وفي المقابل ، هناك العديد من القيود التي تحد من محاولات المديرين لتوزيع العوائد المتضخمة ، سواء كانت كذلك.

القيود القانونية والمعايير المحاسبية والجهات التنظيمية ومعايير التقارير المالية وحتى المعايير الأخلاقية (محمد، ٢٠٠٦: ٢٠)،

في حين أن القيمة المصرفية مهمة ، فإن البعض يلوم المديرين على إحجامهم عن إدارة هذه القيمة لمجرد أنهم يركزون بشكل أكبر على الإبلاغ عن الأرباح أكثر من القيمة ، على الرغم من أن الأخيرة طويلة الأجل أكثر من الأولى ، بقدر ما لها أهمية مصرفية في. البنوك ، على الرغم من أهمية البنوك وتعقيد تقييمها ودورها الفعال في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد الأزمات من وقت لآخر. يجب إعطاء المؤسسات المصرفية أولوية عالية مقارنة بالشركات أو الجمهور (10: 2012 ، Wittrup & Jensen)

على حد علمي ، القيمة هي مقياس للثروة وتشير إلى مقدار الثروة التي تخلقها وحدة العمل للمالك أو المساهم ، لأن الهدف الرئيسي للبنك هو زيادة ثروة المساهمين (عثمان ، 2008: 34 ) ، بالنظر إلى أنه في الحالة المذكورة أعلاه ، يمكن تعريف قيمة البنك على أنها مقياس لكفاءة إدارة البنك في تعظيم عوائد الأسهم لتحقيق زيادات الأسعار في الأسواق المالية.

**4-2-2 طرق المقياس**

**تشير الربحية إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح من العمليات المالية أو صناديق الاستثمار. لا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة ، حيث يرتبط مالكو ومقترضو القروض طويلة الأجل أيضًا من الناحية المؤسسية. يعد الربح الذي تحققه المؤسسة أحد أهم العوامل التي تؤثر على ثروة المالك. من وجهة نظر المقرض ، تعتبر العوائد غير الكافية مؤشرًا غير مرضٍ ، حيث يتوقع المقرضون أن يكون المدير الرئيسي قادرًا على الإقراض على المدى الطويل من الأرباح التي يجنيها بينما لا تبيع الأصول التي تمتلكها.** ( بدراوي، كريم،٢٠١٤: ۱۰۸)

يمثل العائد (الربح) النتيجة النهائية للجهود والأنشطة عبر جميع منتجات البنك وهو مقياس عام للأداء المالي (لطفي ، 2007: 98).

تعتبر الأرباح وتحقيق عائد مناسب لمساهمي البنك من أولويات ما يحاول البنك تحقيقه. لكي يحقق البنك أهدافه الربحية ، يجب عليه تكريس الموارد التي يمتلكها لعمليات الاستثمار المختلفة وإنفاق أقل قدر ممكن( حداد وهذلول ,: 2005 47).

تشير مقاييس الربح بالتالي إلى مدى نجاح الإدارة في استخدام مواردها المتاحة لتوليد عوائد من الأموال المستثمرة بطرق مختلفة (Worton & Porter 2009: 75).

الأداء التشغيلي وموارد الأعمال المتاحة ، حيث أن الارتفاع في هذه المؤشرات يوضح كفاءة البنك في تحقيق الأرباح (Reeve & Warren، 2008: 755)

أهم هذه العوائد أو المقاييس هي:

**1. العائد على الأصول (ROA)**

**تُستخدم هذه الصيغة لتحديد ما إذا كان البنك يستخدم أصوله بشكل فعال وصحيح لتحقيق الأرباح. ينصب تركيز هذا المؤشر على عدد الأصول المستخدمة ، حيث يشير إلى إجمالي الأصول (الحالية والثابتة) (Bragg 2002: 587)**

**، وتوضح هذه النسبة صافي العائد الذي يولده كل مستثمر مع مستثمر واحد بطريقة واحدة. القدرة على استثمار أصولها لتحقيق صافي عائد ، حيث تشير النسبة المرتفعة إلى الحجم الكبير والأداء العالي (196: 2008 ،** Mahammad**)**

**ويتم التعبير عنها على النحو التالي:**

**صافي الربح بعد الضريبة**

**العائد على الأصول (ROA) = ----------------------------**

**إجمالي الأصول**

**2. العائد على حقوق الملكية (ROE)**

**تقيس النسبة مدى كفاءة الشركة في تحقيق ربح من كل وحدة من حقوق المساهمين ويتم احتسابها بقسمة صافي الربح على حقوق المساهمين. يحدد العائد على حقوق الملكية أيضًا الكفاءة التي تستخدم بها إدارة البنك استثمار المساهمين (:6 2005 ,** Alkassim**)**

يوضح الارتفاع في المقياس أيضًا المخاطر العالية المرتبطة باعتماد البنوك على المودعين والمقرضين في كثير من استثماراتهم مقابل حصة أصغر من أموال المساهمين. بالمقابل ، عندما ينخفض ​​هذا المؤشر ، فهذا دليل على أن البنوك تعتمد على أموال المساهمين بدلاً من المودعين والمقترضين (الججاوي ، الدفاع ، 2016, 56)

يتم التعبير عنها على النحو التالي:

صافي الربح بعد الضريبة

العائد على حقوق الملكية (ROE) = ---------------------------

حق الملكية

إنه أحد أفضل مؤشرات أداء البنك. تعكس هذه النسبة قدرة إدارة البنك على جني الأرباح من ودائع العملاء. تشير عوائد الودائع إلى قدرة البنك على الحصول على تمويل. يتم احتساب معدل العائد على الودائع بسعر الفائدة بالمعادلة التالية: (يسار ، الرباط ، 201772)

صافي الربح بعد الضريبة

العائد على الإيداع (ROD) = --------------------------------

إجمالي الإيداع

**5-2-2 مقياس توبن (Tobin's Q)**

يتميز Tobin Q بسهولة الحساب حيث أنه يعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة المتوفرة في البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة. تم تطويره من قبل العالم JamesTobin عام 1969 لكونه من أكثر النماذج قبولًا نظرًا لسهولة حسابه وتفسيره (العودات ، 2015 : 49)

تُعرَّف القيمة المصرفية بأنها نسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى تكلفة الحصول على رأس مال جديد ، والتي يمكن أيضًا فهمها على أنها سعر السهم الفعلي. (2008:16,Juselius)،

أما المعادلة الآتية تعبر عن نموذج Tobin 's Q والتي سيتم استخدامها في هذا البحث

Q = (MVE +PS + DEBT)/ TA

ومع ذلك :

MVE: سعر السهم (31 ديسمبر من كل عام) × عدد الأسهم العادية المكتتب بها. ملاحظة: القيمة النقدية للأسهم الممتازة المصدرة للبنك.

الدين: قيمة الخصوم قصيرة الأجل مطروحًا منها الأصول المتداولة بالإضافة إلى القيمة الدفترية للالتزامات طويلة الأجل.

المبحث الثالث : القيمة المصرفية

تمهيد

سيناقش هذا المبحث مفهوم ـ القيمة المصرفية وتعريفيا، بالإضافة الى انواع القيـم التي يمكن من خلالها تقييـم المؤسسات المصرفية، واهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس قيمة المؤسسات المصرفية، وسوف يتطرق هذا المبحث الى المحددات التي يمكن أن تؤثر على قيمة المصرف بالإضافة الى اهمية تقييـم المؤسسات المصرفية.

1-2-3- المفهوم

تعتبر قيمة المؤسسة المصرفية أحد المؤشرات لتقييم أدائها ، لأنه إذا كانت هذه القيمة عالية ، فسيفترض السوق أن المؤسسة المصرفية تقوم بعمل جيد ويمكنها ضمان استدامة مصالح المساهمين في المستقبل. وبما أن المستثمرين يستثمرون أموالهم في شكل أسهم لتحقيق منافع اقتصادية في المستقبل ، فكلما زادت قدرة البنك على جني الأرباح ، زاد طلب المستثمر على المنافع الاقتصادية ، مما يعني أنه سيكون له تأثير إيجابي..(Adiputra & Hermawan, 2020:326)

تعتبر قضايا القيمة بشكل خاص من أهم القضايا بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية ، خاصة بعد الهدف الأساسي للتطوير المؤسسي ، أي ، في التفكير المالي الحديث ، أصبح تعظيم الربح هو تعظيم القيمة المؤسسية. وتحقيق الأرباح على أساس التنمية والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (رمضان ، 2014: 3).

يعتقد المستثمرون أن القيمة هي السبب الرئيسي للاستثمار في مؤسسة معينة ، وأن سعر السهم هو مؤشر مهم لقياس قيمة المؤسسة المصرفية ، لذلك فإن القيمة المرتبطة بها مهمة جدًا للمستثمرين الحاليين والمحتملين في سوق الأوراق المالية) 2015:191 , Bala & Idris )

أعتقد أن قيمة المشروع تتحدد بقوة أرباحها. بمعنى آخر ، بغض النظر عن الأصول ، فإن الزيادة في الربح أو قوتها ستؤدي إلى زيادة قيمة المشروع. هناك عوامل تؤثر على قيمة البنوك ، بما في ذلك سياسة الدين على قيمة المؤسسات المصرفية ، لأنه كلما ارتفع الدين ، ارتفع سعر السهم (2016 : 149 Sucuahi & Cambarihan).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤسسات المصرفية تتشكل من خلال مؤشرات قيمة سوق الأوراق المالية المتأثرة بفرص الاستثمار ، ويمكن لهذه الفرص أن تقدم إشارة إيجابية للتطور المستقبلي للمؤسسة المصرفية ، حتى تتمكن من زيادة قيمتها ، وبالتالي فإن القيمة العالية للمؤسسة المصرفية تجعل المستثمرين واثقين من قدراتها (2019:3 ,al et , Tarigan )

من حيث تعظيم قيمة المؤسسة المصرفية ، يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التنفيذ الصحيح لقرارات الإدارة المالية ، لأن كل قرار مالي سيكون له تأثير على القيمة. أفضل مزيج من هذه القرارات يشمل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة القصوى للمؤسسات المصرفية ، مع الأخذ في الاعتبار أن كل سياسة أو قرار يتم اتخاذه سيكون مترابطًا (Sari & Sedana 2020: 117).

وأشار إلى أن البنوك لا ترغب فقط في الحصول على حصة أكبر من الأرباح ، بل تريد أيضًا تعظيم ثروة المساهمين ، على الرغم من أن القيام بذلك يعد هدفًا منطقيًا بالنسبة لهم. يعتقد الخبراء الماليون بالإجماع أن هدف الإدارة المالية للمؤسسات المالية المصرفية لم يعد مجرد تعظيم الأرباح ، بل تعظيم ثروة المساهمين ، مما يدل على أن قيمة المؤسسات المالية المصرفية تنعكس في ثروة المساهمين. قيمة المؤسسة المصرفية هي أحد مؤشرات تقييم المستخدمين

.

1-3-3- تعريف قيمة المصرف

يتم تعريف قيمة البنك على أنها قيمة البيع والشراء المقدرة للتاجر.

هناك معلومات كاملة عنها. تعتمد قيمة البنك على أصوله وخصومه وهيكله التنظيمي والتكنولوجيا والموارد البشرية والتدفقات النقدية المستقبلية (62-61, 2011، Arkan & Altan).

لا يؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة السوق في الأداء الحالي للبنك فحسب ، بل يؤدي أيضًا إلى تعزيز الآفاق المستقبلية للبنك (2019 ,4: et al، Rangkuti).

الغرض الرئيسي الذي تسعى البنوك إلى تحقيقه هو زيادة ثروتها أو قيمتها إلى أقصى حد. وهذا مهم للغاية ، لأن تعظيم قيمة البنك يعني أيضًا تعظيم ثروة المساهمين. وهذا هو الهدف الرئيسي للبنك (Toni , 2020 :3 )

يمكن أن تؤثر قيمة البنك على صورة أدائه في تقييم البنوك من قبل المستثمرين. وكما نعلم جميعًا ، فإن هدف البنوك هو تعظيم سعر السهم لتحقيق أقصى قدر من الازدهار لأصحابها ، وبالتالي تعظيم قيمة البنوك هدف مناسب لتوجيه قرارات الإدارة المالية.

لتوجيه قرارات الإدارة المالية، وتعظيم قيمة المصرف هو تعظيم الربح أو الدخل من خلال الأخذ في الاعتبار عوامل الخطر(2020:117, Sari& Sedana)

1-4-3- الاهمية

1. يعتبر تقييم البنك مهمًا جدًا للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والهيئات الحكومية والإدارة والمجتمع لضمان سلامة وربحية الاستثمارات. يعتبر تقييم البنك وثيق الصلة بصانعي السياسات لأنه سيأخذ في الاعتبار ما إذا كانت شفافية المساعدة الحكومية ضرورية. وتقييم البنك مهم جدا لأنه مرتبط بنمو الأرباح واستقرار البنك ونموه وقيمته (Dayag & Trinidad , 2019 46-45).
2. الغرض من التقييم هو معرفة ما إذا كانت إحدى أصول أو مؤسسات البنك مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية أو مبالغ فيها من قبل السوق.
3. فهم وفهم قيمة الأعمال المصرفية والعوامل المؤثرة فيها تختلف اختلافا كبيرا في توقيت عمليات الدمج أو البيع أو التصفية ، وفي الواقع فإن تقييم المؤسسات المصرفية مهم جدا لكثير من الشركات.
4. محاولة المستثمرين في القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية تقدير قيمة المؤسسات سعياً وراء عوائد عالية ومخاطر محدودة.
5. يحتاج المدققون والاستشاريون إلى تقدير قيمة المؤسسات المصرفية للمساعدة في بيع وشراء الأعمال والمناسبات الخاصة الأخرى.
6. يحتاج المديرون الماليون إلى فهم مبادئ التقييم لفهم ما يزيد من قيمة المؤسسة المصرفية.
7. التقييم مهم لعمليات الاندماج والاستحواذ وتمويل المؤسسات المصرفية وإدارة المحافظ ، حيث إنه شرط لفهم ما الذي يحدد قيمة المؤسسة المصرفية وكيفية تقدير تلك القيمة.
8. القرارات الإستراتيجية مهمة لاستمرار وجود المؤسسة المصرفية وللتخطيط القائم على خلق القيمة.
9. التقييم مهم للتخطيط الاستراتيجي لقياس تأثير السياسات والاستراتيجيات المحتملة للمؤسسة المصرفية على خلق القيمة ، ولاتخاذ القرارات المناسبة.

1-5-3 أنواع القيمة المصرفية Types of value

للقيمة انواع متعددة من المفاهيم تشتمل على ما يأتي:

1. القيمة السوقية Market value

تعرف القيمة السوقية بأنها المقدار التقديري الذي يجب الحصول عليه أثناء التداول في البورصة ، وتظهر القيمة السوقية من خلال صفقات أسهم المؤسسات المصرفية في تلك السوق ، وتتغير هذه القيمة حسب العرض والطلب لأسهم المؤسسة المصرفية. وإدراكها مقدار الربح وموقعه.

يتم تعريف القيمة السوقية على أنها سعر بيع الأسهم في الأسواق المالية مضروبة في عدد الأسهم المكتتب بها ، والتي تكون أعلى أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية للأصل بناءً على طبيعة الطلب على أسهمها في سوق المال .

القيمة السوقية للمؤسسات المصرفية هدف استراتيجي يركز على زيادة أسعار الأسهم في السوق (، 157-158، 2016 , Jaara & Elkotayni)

يتم تعريف القيمة السوقية على أنها القيمة المحددة بناءً على قوى العرض والطلب في سوق المال ، حيث إنه يتغير باستمرار ولا يظهر في ميزانيات البنوك

(303: 2019 ، Linde , Nordlund ).

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر ، وتنعكس هذه العوامل في تأثير التغيرات في الظروف الاقتصادية ، والبيئة السياسية ، وأسعار الفائدة ، ومعدلات التضخم ، وتدفق الاستثمار المؤسسي ، والأحداث العالمية.

وتأثير التغيرات نتيجة الأحداث العالمية، أما المتغيرات الداخلية فتتمثل بحجم المؤسسة المصرفية وحصتها في السوق والعائد على أرباح الاستثمار ومعدل النمو وغيرها الكثير(2017 : 113 , Kumar)

2. القيمة الاستثمارية Investment value

هو مجموع التدفقات النقدية المستقبلية ، أي العائد الذي يولده الأصل خلال فترة استثماره. بالإضافة إلى الحجم ، فإنه يأخذ في الاعتبار عاملين مهمين ، الأصول ذات القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها في السنوات القليلة المقبلة قد تتأثر التغيرات في أسعار الفائدة أو معدلات التضخم بالقوى الاقتصادية والمخاطر والتغيرات التي تحدث في ( بكر, 65-3 , 2020 )

القيمة الدفترية تعكس قيمة صافي الأصول المسجلة في سجلات المؤسسات المصرفية قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية (Boonlert & Sen , 2020: 6).

يمكن الحصول على هذه القيمة من خلال استبعاد جميع التزامات البنك من الأصول التي يمتلكها (العبيدي ، 2016: 26).

1. قيمة التصفية

تشير إلى القيمة التي تم الحصول عليها عن طريق بيع أصل معين أو مجموعة من أصول المؤسسات المصرفية في السوق ، بعد خصم جميع المصاريف المتكبدة في عملية البيع ، والتي يمكن تصفيتها.

يسمى صافي القيمة التي يتم بيع هذه الأصول بها بقيمة التصفية (صابر، 2018 : 47 ).

1. القيمة العادلة Fair Value

تعكس القيمة العادلة ظروف السوق على أساس تاريخ الميزانية العمومية ، مع الإشارة إلى التقييمات في وقت محدد ، وتستند إلى القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي تعتبر معقولة ومقبولة من قبل الأطراف. أفضل دليل على القيمة العادلة هو معاملات مماثلة لأصول مماثلة في مواقع وظروف مماثلة ، ومعلومات أخرى تستند إليها القيمة السوقية عندما لا تكون متاحة .

يتم تعريفه على أنه السعر الذي يتم به بيع الأصل أو تسليمه لدفع التزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (Nordmans، 2017: 14).

1. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس للأرباح الفعلية للمؤسسة المصرفية من أجل ضمان سلامتها وقدرتها على تعظيم قيمة المساهمين. تساعد القيمة الاقتصادية المضافة في تطوير الأساس المالي لتقييم الأهداف التنظيمية وتعظيم الثروة. تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة معلومات مهمة مقارنة بالمعلومات التي توفرها مقاييس الربح المحاسبية الأخرى وتوفر معلومات مهمة تتجاوز تدابير المحاسبة التقليدية (115:,et al , 2012 Khan)

القيمة الاقتصادية المضافة هي أداة إدارية لقياس أداء مؤسسة مصرفية أو استثماراتها ، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالفرق بين إنتاج واستهلاك المؤسسة المصرفية أو شراء السلع والخدمات من أو خارج البلاد. انسياب العناصر المؤسسية (Tabara 2013: 6).

**1-6-3- العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة المصرفية**

banking Value Factors Affecting Institution

يتناول هذا الجزء على أهم العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة وكالآتي:

1. **نمو المؤسسة المصرفية Blanket Institution Growth**

يعكس نمو مؤسسة مصرفية قدرتها على التوسع والحفاظ على مكانتها في تطوير الصناعة والاقتصاد العام. يتأثر نمو المؤسسات المصرفية بشكل رئيسي بعدة عوامل خارجية وداخلية ، فضلاً عن تأثير بيئة الصناعة المحلية. لذلك ، يجب على البنوك ذات النمو المرتفع ، من حيث الرافعة المالية ، استخدام حقوق الملكية كمصدر للتمويل لتجنب التكاليف ، التي تتطلب مدفوعات فائدة منتظمة من قبل المؤسسات المصرفية (2019 :3 ، Rangkuti et al).

إذا كانت مؤسسة مصرفية تعتزم توسيع أعمالها في المدى القريب ، فإن الإدارة بحاجة إلى استخدام استراتيجيات محددة للتحكم في عمليات المؤسسة المصرفية ، ويتم تشجيع التوسع التجاري بشكل عام لأن المؤسسة في مرحلة نمو حيث تصبح خدمات التزويد أكبر والمستثمرون بالكامل الدائنين الائتمانيين المتاحين ، وفرص نمو الأعمال الأخرى ( 2018:58,Fajaria& Isnalita ).

2. **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة Institution Social Responsibility**

تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات والقرارات لتحسين رفاهية ومصالح المجتمع والمؤسسات. بالإضافة إلى تعظيم الأرباح ، تتم إدارة المؤسسات المصرفية المعاصرة بشكل متزايد لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. لا تخضع المؤسسات المصرفية المعاصرة للمساءلة فقط أمام المالكين أو المساهمين ، ولكن أيضًا أمام جميع الأطراف ، بما في ذلك أصحاب المصلحة في اقتصادهم ، بما في ذلك المجتمع. لا شك أن زيادة شعور الشركة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع سيشكل صورة جيدة للشركة. يهتم المستثمرون أكثر بالمؤسسات ذات الصورة الجيدة في المجتمع لأن لديهم صورة أفضل من غيرها

( 3-4 , 2019,Trigon, et al)، نظرا لقيمة المؤسسات المصرفية إذا ركزت على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يتم تنفيذ هذه الأبعاد في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية ، ومن الإفصاحان الضرورية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية الكشف عن مكافحة الفساد ، لأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية له دور إيجابي. تأثير (2020 : 778 ,Zulvina).

**3-حوكمة الشركات Corporate Governance**

الحكم الرشيد هو عامل مهم في تعزيز قيمة المؤسسة المصرفية. يختلف تأثير الحوكمة من دولة إلى أخرى حيث تؤدي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المختلفة إلى هياكل حكم مختلفة. يتم تعريف الحوكمة على أنها مجموعة من العمليات والعادات والسياسات والقوانين التي تؤثر على كيفية توجيه المنظمة والتحكم فيها. (2013:3 ,Obradovich &Gill).

1. **هيكل رأس المال**

من الضروري الفهم الكامل للمكونات الرئيسية لهيكل رأس المال ، حيث أن الهيكل الأمثل لرأس المال هو العامل الذي يزيد سعر السهم. قد تتسبب الديون الكبيرة في تعثر البنوك وتجعل المساهمين يفكرون أكثر قبل الاستثمار (2020 , 11,AL- Slehat )

علاوة على ذلك ، يؤدي استخدام المزيد من الديون إلى زيادة قيمة المؤسسة المصرفية على أساس أن الزيادة في قيمة الدين ستقلل الفائدة الخاضعة للضريبة .(Silvia &Toni,2020:6)

وفي الختام ، يرى الباحثون أن القيمة المصرفية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه البنوك والمساهمون ، وتعظيم قيمة الأرباح التي يحصل عليها المساهمون لما لها من تأثير على سعر السهم وسعر السهم. أصول البنك ، ثم ترتفع قيمة أصوله في السوق. يعتمد هذا على عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البنك. في الختام يناقش هذا الموضوع القيمة العامة للمؤسسات المصرفية وما تتضمنه من مفاهيم محاسبية واقتصادية. يتحدث عن المقاييس التي تقيسها ، ويسلط الضوء على أهم مقاييس (توبين كيو) المستخدمة على نطاق واسع من قبل الباحثين.

1. **الملكية الادارية Managerial Ownership**

زيادة ملكية الإدارة تسهل اتخاذ قرارات أفضل لتعزيز قيمة البنك. يمكن مراقبة أنشطة البنك بشكل مباشر من خلال الملكية التنفيذية الكبيرة ، بافتراض وجود علاقة مباشرة بين الملكية التنفيذية وقيمة المؤسسة المصرفية ، لأن زيادة الملكية التنفيذية سيكون لها تأثير إيجابي على قيمة المؤسسة المصرفية. المؤسسات المصرفية ، حيث ستزداد قيمة المؤسسات المصرفية مع زيادة الملكية من قبل إدارة المؤسسة والسيطرة على الأنشطة الإدارية (76-75-2019, Subing & Susiani) .

1. **الربحية** : Brofitability

الربحية هي أحد العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على قيمة المؤسسة المصرفية ، حيث أن تقلب أسعار الأسهم يعتمد على ربحية المؤسسة المصرفية. إذا كان الربح الذي حققته المؤسسة مرتفعًا نسبيًا ، مما يعني أن نسبة الربح المدفوعة للمساهمين ستكون عالية ، فإن الربحية سيكون لها تأثير إيجابي على سعر السهم وكذلك على المستثمرين والمهتمين بشرائه لأنه في النهاية هو يزداد الطلب على الأسهم ، ثم ترتفع الأسعار ، يجب أن يزيد السهم من قيمة المؤسسة المصرفية. إذا انخفضت نسبة الربح المحقق ، والعكس صحيح (2019: 51, ( Husna& Satria .

1. **السيولة: Liquidity**

تلعب دورًا مهمًا في نجاح المؤسسات المصرفية لما لها من تأثير إيجابي وهام على قيمة المؤسسات المصرفية ، حيث تعتبر المؤسسات ذات السيولة الجيدة من قبل المستثمرين جيدة الأداء ، والعكس في حالة حدوث السيولة بنسب منخفضة ( 425 , 2021 ، al et ، Jihadi)

1. **أداء المصرف السابق:** Institution's Prior performance

تتأثر قيمة المؤسسة المصرفية بأدائها السابق بسبب التوجيه السابق لمجلس الإدارة وسيطرته على أنشطة المؤسسة المصرفية. وقد يحفز الأداء الضعيف في الماضي المجلس على إظهار خبرته من أجل ممارسة المزيد من السيطرة. وقد يكون مرتبطًا بالأداء الحالي ، لذلك يجب السيطرة عليها. قد تبدأ المؤسسات المصرفية ضعيفة الأداء في إجراء تغييرات للتحكم في الموارد المتاحة على الفور لتحسين الأداء وتعظيم قيمة المؤسسة المصرفية.(Steyn,2018:186-187)

1. **الرافعة المالية: Financial Leverage**

الرافعة المالية هي نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول. يشير إلى نسبة الدين إلى حقوق الملكية لهيكل رأس مال مؤسسة مصرفية

(2020:376, Siahaan& Hanantij).

يعد قرار زيادة رأس المال أو الرافعة المالية قرارًا إداريًا مهمًا لأنه قد يؤثر على ربحية المساهمين والمخاطر ، وبالتالي على قيمة المؤسسة المصرفية ، حيث تؤثر نسب الدين إلى حقوق الملكية على المساهمين والأرباح والمخاطر وتكلفة رأس المال ، و المالية المستوى الأمثل للرافعة المالية يوازن بين فوائد وتكاليف الديون ( ,tarigan, et al 2019:3)،

والهدف من الرافعة المالية هو استخدام الأموال المقترضة لزيادة الإنتاج والمبيعات من أجل تحقيق نتائج أفضل في زيادة أرباح أداء المؤسسة المصرفية (2020:2802,Kalbuana,et al)، حيث تسمح القروض للبنوك بتحقيق المزيد من الأرباح دون زيادة مقابلة في رأس مالها ، مما يؤدي إلى توزيعات الأرباح وبالتالي زيادة في قيمة المؤسسة

( el at , 2021:247 , Kanta) .

تركز الصناعة المصرفية على دفع أرباح الأسهم مقابل الاستثمار في المؤسسات (-2016:2,3) ، Yuko) ،

وتؤثر سياسة توزيع الأرباح على قدرة المؤسسات المصرفية على توفير الأموال ولها أيضًا تأثير كبير على قيمتها. يمكن أن تخلق قيمة (2018: 254, Asiri)

نتيجة لذلك ، غالبًا ما يكون اتخاذ قرار بشأن الاحتفاظ بالأرباح لأغراض التمويل الداخلي والبنك مشكلة بسبب تضارب الرغبات بين المؤسسة ومستثمريها.

1. **سياسة توزيع الارباح Dividend Policy**

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى سياسة الصرف التي تتبعها المؤسسة المصرفية عندما تمكن المؤسسة المصرفية من زيادة مستوى نموها ولكن المستثمرين يريدون ذلك. توزيعات أرباح أكبر( 2021 : 917 ,Barus) ، توزيعات أرباح أكبر على المستثمرين ستكون متناسبة عكسياً مع الأرباح المحتجزة ، مما يمنع نمو وتوسع نشاط المؤسسات المصرفية (329-2020:328 ,Adiputra, et al).

أما البحث الهادف إلى شرح العوامل المؤثرة في قيمة البنوك (Kusumo wardhani، 2020) ، فقد خلص إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة لا تؤثر على قيمة المؤسسات ، على اعتبار أن التغيرات في أسعار الفائدة على المطلوبات مصحوبة بنفس الشيء. التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الأصول ، وبالتالي لن يكون هناك تأثير على قيمة المؤسسة. أما بالنسبة للبحث الذي يهدف إلى بيان تأثير محددات الاقتصاد الكلي على القيمة المؤسسية (، et al. 2020 Isnurhadi)

، فقد توصل إلى الاستنتاج الأهم ، والذي يؤكد أن مخاطر سعر الفائدة تؤثر سلبًا على القيمة المؤسسية. المؤسسات ، بالنظر إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة تزيد من تكلفة رأس المال. التمويل الذي تقوم به المؤسسات المصرفية ، والذي يتوافق مع البحث (2015 ، Pratiwi & Rahayu) الذي يوضح أن التغيرات في أسعار الفائدة تتناسب عكسًا مع قيمة الأصول نظرًا لأن أسعار الفائدة لها تأثير كبير على قيمة الشركة.

هناك بعض دراسات حول مخاطر أسعار الفائدة التي تعتقد أن هذه المخاطر تتناسب عكسياً مع قيمة المؤسسات المصرفية ، أي في حالة ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ، فإن قيمة المؤسسات المصرفية ستنخفض . يمكن أن تؤدي الخسائر من التغيرات في أسعار الفائدة إلى انخفاض الأرباح ، مما يقلل من ثروة المساهمين ، مما يقلل بدوره من قيمة المؤسسات المصرفية ، والعكس صحيح ، حيث تسعى البنوك جاهدة للاحتفاظ بأسعار الفائدة على الأصول الأقل تأثرًا بالتغيرات في أسعار الفائدة ، مثل القروض طويلة الأجل أو الأصول ذات معدل الفائدة المرتفع ، يمكن تغطية التغيرات في أسعار الفائدة على مطلوبات البنوك لتقليل الخسائر وزيادة قيمة البنك للمؤسسة ، مع تقليل الخسائر بسبب التغيرات في التزامات البنك. لذلك فإن كفاءة الإدارة في تجنب مخاطر أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة الأرباح وزيادة قيمة المؤسسة المصرفية ، والعكس صحيح.

**9-أثر السيولة على قيمة المؤسسة المصرفية**

السيولة من أهم المؤشرات التي تؤثر على قيمة المؤسسة المصرفية. السيولة هي الأداة التي تمكن البنوك من توفير الاستثمارات والاستفادة من جميع الفرص الممكنة ومساعدتها على تلبية متطلباتها والتزاماتها. كل ذلك له تأثير على أداء البنك ، مما يعزز قوة مركزه المالي ، مما سيكون له تأثير إيجابي على ارتفاعه. وتوفر السيولة النقدية للمؤسسات القدرة على تلبية متطلبات القروض المصرفية والمطلوبات الأخرى.

هناك العديد من دراسات التي تشير إلى العلاقة بين السيولة النقدية وقيمة المؤسسة المصرفية. أما عن دراسة (2020 , Kusomowardhani،)

التي هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على قيمة البنك ، فقد خلصت إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة لم تؤثر على قيمة المؤسسة ، مستشهدة بالتغيرات في أسعار الفائدة على المطلوبات ، كما لم يكن للتغيرات في أسعار الفائدة على الأصول أي قيمة للمؤسسة ، أما بالنسبة للدراسة (، et. 2020 al ، Isnurhadi)

التي هدفت إلى إظهار محددات الاقتصاد الكلي للقيمة المؤسسية ، أخلص إلى الاستنتاج الأكثر أهمية ، والذي يؤكد أن مخاطر سعر الفائدة لها تأثير سلبي على القيمة المؤسسية ، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة تزيد من تكلفة رأس المال الذي تتحمله المؤسسات المصرفية ، بما يتفق مع البحث (2015 ، Pratiwi and )

، أظهروا أن التغيرات في أسعار الفائدة مرتبطة عكسياً بقيمة المؤسسات ، حيث أن معدلات الفائدة لها تأثير كبير على قيمة البنوك) الشركات ، من بحث سابق ، هناك بعض الأبحاث حول مخاطر أسعار الفائدة التي تظهر أن هذه المخاطر مرتبطة بقيمة البنوك المؤسسية تتناسب عكسيا ، مما يعني أنه مع زيادة مخاطر أسعار الفائدة ، تنخفض قيمة مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للمؤسسات المصرفية. والسبب في ذلك هو أن الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض الربح ، مما يقلل من ثروة المساهمين ، ومن ثم تنخفض قيمة المؤسسات المصرفية ، والعكس صحيح ، لأن البنوك تعمل للحفاظ على الأصول أقل تأثراً بالتغيرات في أسعار الفائدة ، مثل القروض طويلة الأجل أو الأصول عالية الفائدة ، يمكن أن تغطي التغيرات في الفائدة معدلات الخصوم إن العمل المصرفي بهدف تقليل الخسائر وزيادة قيمة البنك ، مع تقليل الخسائر بسبب التغيرات في أسعار الفائدة ، يمكن أن يعطي للبنك انطباعًا جيدًا ، وبالتالي تعزيز سمعته وجعله أكثر قيمة. لذلك فإن كفاءة الإدارة في تجنب مخاطر أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة في الأرباح وزيادة في قيمة المؤسسة المصرفية ، والعكس صحيح.

**10-تأثير السيولة على قيمة المؤسسة المصرفية.**

السيولة من أكثرها العوامل المهمة التي تؤثر على قيمة المؤسسة المصرفية. السيولة هي الأداة التي تمكن البنوك من توفير الاستثمارات والاستفادة من جميع الفرص الممكنة ومساعدتها على تلبية متطلباتها والتزاماتها. كل ذلك له تأثير على أداء البنك ، مما يعزز قوة مركزه المالي ، مما سيكون له تأثير إيجابي على ارتفاعه.

وتوفر السيولة النقدية للمؤسسات القدرة على تلبية متطلبات القروض المصرفية والمطلوبات الأخرى.

هناك العديد من دراسات التي توضح العلاقة بين السيولة النقدية وقيمة المؤسسة المصرفية ، وقيمة المؤسسة المصرفية ، وفي هذه الحالة يجب أن تعمل إدارة البنك.

من أجل تحقيق توازن فعال بين كمية السيولة التي يجب الحفاظ عليها ومقدار السيولة المطلوبة لاستخدامها في مختلف مجالات الاستثمار المربح ، لا شك في أن هذا الرصيد يعكس أداء مصرفيًا فعالاً وجيدًا ويظهر قدرة البنك للوفاء بالتزاماته مما يعزز سمعة البنك ويجعله ذا قيمة عالية. وبالتالي فإن كفاءة الإدارة في الاستخدام الصحيح للسيولة المتاحة وتجنب المخاطر يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة المصرفية والعكس صحيح.

أما نسبة السيولة السريعة ، فهي توفر للمؤسسات القدرة على تغطية جميع المطلوبات المتمثلة في ودائع الأصول السائلة التي لا يمكن تحويلها إلى نقد إلا بسرعة.

هناك العديد من دراسات التي توضح علاقة أو تأثير السيولة السريعة على القيمة المؤسسية ، تهدف إحداها (Sari & Sedana , 2020) إلى إظهار تأثير الربح والسيولة على القيمة المؤسسية النتيجة الأكثر أهمية لهذه الدراسة هي أن السيولة السريعة تؤثر سلبًا على القيمة المؤسسية ، بحجة أن نسبة السيولة العالية جدًا ليست جيدة لأنها توضح مقدار الأموال الخاملة التي يمكن أن تقلل في النهاية من إنشاء الشركة القدرة على جني الأرباح ، بمعنى آخر ، يعني وجود السيولة إلى حد كبير أن الشركات لديها مبالغ كبيرة من المال مرتبطة بأصول غير منتجة ، مثل النقد أو الأوراق المالية الزائدة التي لا يمكن تغييرها أو إضافتها إلى قيمة ثابتة ، وهذا البحث يتوافق مع البحث

(2017 , Marsha & Murtaqi )

، التي تسعى إلى إظهار تأثير نسب السيولة والربحية على القيمة المؤسسية ، تتماشى مع دراسات التي خلصت إلى أن السيولة السريعة لها تأثير سلبي على القيمة المؤسسية (Salim & Susilowati 2019 ) ، دراسة الأثر السلبي لنسبة السيولة السريعة على القيمة من المؤسسات المصرفية.

أما بالنسبة لدراسة (فليح ، 2020)

، فقد بينت أن للنسبة السريعة تأثيراً إيجابياً على القيمة السوقية ولكن ليس كثيراً ، فهذه النتيجة متوافقة مع دراسة التي أظهرت أن للنسبة السريعة تأثيراً إيجابياً على السوق. القيمة. ترتبط مؤشرات مثل السيولة السريعة لنموذج (CAMELS) ارتباطًا مباشرًا بقيمة الخدمات المصرفية المؤسسية. من بحث سابق حول السيولة السريعة نستنتج أن هناك دراسات تؤكد وجود علاقة مباشرة بين نسبة السيولة السريعة وقيمة المؤسسة ، حيث أن الزيادة في نسبة السيولة تمكن المؤسسات من الوفاء بالتزاماتها ، لكن هذا يعكس من ناحية أخرى ، أخرى أكدت دراسات وجود علاقة عكسية بين السيولة والقيمة المؤسسية للبنك ، مما يعني أن النسبة السريعة لها تأثير سلبي على القيمة المؤسسية ، أي سريعًا كلما انخفضت النسبة ، زادت القيمة.

تستخدم المؤسسة جميع الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد في استثمارات مختلفة والربح منها بدلاً من الخمول ، وإذا كانت نسبة السيولة هذه أقل من (1) ، فهذا يعني أن البنك لا يمكنه السداد عند حلول تاريخ الاستحقاق. الدين في الوقت المناسب ، يجب على البنك أن يخصص الجزء الأكبر من أصوله النقدية لتغطية المطلوبات المتداولة عن طريق التحويل السريع لأصوله قصيرة الأجل إلى شكل سائل كافٍ لتغطية الالتزامات الفورية ، ويجب أن تعمل إدارة البنك بكفاءة لتحقيق الصيانة المطلوبة. إن التوازن بين السيولة والسيولة اللازمة لاستخدامها في مختلف مجالات الاستثمار المربح سيعكس أداء البنك الفعال والكفء ويوضح مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، وبالتالي تعزيز قدرته على السمعة وزيادة قيمته. لذلك ، فإن كفاءة الإدارة لتجنب مخاطر السيولة والاستخدام السليم للسيولة المتاحة يؤدي إلى زيادة الأرباح وزيادة قيمة المؤسسات المصرفية.

**11. أثر الربحية على قيمة المؤسسة المصرفية**

الربحية تعبر عن أداء المؤسسة المصرفية بعد توليد الأرباح.

الهدف الأساسي للمؤسسة هو تعظيم الأرباح ، حيث أن القيمة العالية للربحية تعكس الأداء الجيد للمؤسسة في تحقيق الأرباح ، وبالتالي تحقيق قيمة عالية لها. يظهر العائد على الأصول حجم البنك. القدرة على جني الأرباح من الأصول التي تمتلكها.

هناك العديد من دراسات التي توضح العلاقة بين العائد على الأصول وقيمة المؤسسة المصرفية ، والتي تهدف إحداها ( (Akbar & Lanjarsih, 2019

إلى إظهار تأثير الربحية على قيمة المؤسسة. خلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام العائد ليس له تأثير إيجابي معنوي على الربحية ، ومن ناحية أخرى ، يوضح البحث الذي أجراه أن السيولة والربحية ذات قيمة للمؤسسات بسبب الربحية العالية التي يمكن أن توفر قيمة إضافية لقيمة المؤسسة ، وهو ما ينعكس في سعر السهم. بينما يؤكد البحث تأثير العائد على الأصول على مؤشرات أداء السوق المتمثلة في رسملة سوق الأوراق المالية ، تظهر هذه الدراسة أن العائد على الأصول له تأثير إيجابي كبير على قيمة الأسهم. الوكالة وهذه دراسات متوافقة مع الدراسة (2020,Rahayu & Pratiwi)

وهذا يدل على أن الربحية المحققة من خلال العائد على الأصول لها تأثير إيجابي كبير على القيمة المؤسسية ، حيث أن الأرباح المرتفعة التي تحققها المؤسسات تعطي المستثمرين إشارة جيدة لاتخاذ قرار الاستثمار ، ومن ثم يزداد الطلب على الأسهم المؤسسية ، مما ساعد على رفع سعر السهم ، وهو ما انعكس في زيادة مماثلة في القيمة المؤسسية. أما بالنسبة لدراسة (2019 ، Lanjarsih & Akbar)

والتي هدفت إلى تحليل تأثير المخاطر ورأس المال وحوكمة الشركات والربحية على قيمة الشركة ، فقد خلصت إلى أن الربحية لم يكن لها تأثير على قيمة الشركة ، لأن الشركات ، بالإضافة إلى الربحية ، تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى ، والتي تفسر نتائج بعض السلوك غير العقلاني لبعض المستثمرين عند إلغاء قراراتهم الاستثمارية فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة ، فقد استنتجنا من بعض دراسات السابقة التي تضمنت الربحية أن العائد على الأصول يتناسب مع قيمة المؤسسة المصرفية. كلما زاد العائد على الأصول ، ارتفعت قيمة المؤسسة ، لأن المؤسسة قادرة على تحقيق الربح باستخدام الأصول التي تمتلكها ، وبالتالي زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين ، مما يعد انعكاسًا إيجابيًا لتعظيم ثروة المساهمين. ، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.

وهذا يعكس مستوى فاعلية إدارة البنك والذي ينعكس في الأرباح التي يحققها.في دراسات أخرى ، لا تؤثر الربحية على قيمة البنك فحسب ، بل تؤثر أيضًا على العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها اعتمادًا على أسلوب المستثمرين وخصائصهم.

التوجه ، ينعكس في قيمة الشركة أو البنك سيزداد في القيمة.

أما معدل العائد على الودائع فهو يوضح مدى قدرة المؤسسة المصرفية على استخدام الودائع المتاحة ومدى كفاءة تحقيق الأرباح نتيجة استخدام هذه الودائع ، مما أدى إلى زيادة نسبة الأرباح. سيتم الحصول على قيمة بنكية أعلى.

هناك عدة دراسات توضح العلاقة بين معدل العائد على الودائع وقيمة المؤسسات المصرفية. ومن بين هذه دراسات دراسة (Rosikah et al , 2018 )

والتي تهدف إلى إظهار تأثير الربحية على قيمة المؤسسات المصرفية. ومن أهم نتائج الدراسة أن جميع نسب الربحية كان لها أثر إيجابي كبير على قيمة المؤسسات المصرفية. قيمة البنك تعني ارتفاع قيمة الربح. وتزيد القيمة المحققة للمؤسسة ، بالإضافة إلى ذلك ، فكلما انخفضت تكلفة دفع الودائع ، ارتفعت قيمة المؤسسة المصرفية ، لأنه كلما زادت الربحية التي يتم الحصول عليها باستخدام المؤسسة المصرفية. الوديعة. تتوافق هذه الدراسة مع (، (Widhiastuti et al. 2020

أما البحث (العجلوني ، 2011)

، فيظهر أن قيمة الشركة لا تتأثر بربحية الشركة ، بل تعتمد على نهج المضاربة الذي يحكم اتجاه الطلب لدى معظم المستثمرين. الإشاعات السائدة في السوق لا تستند إلى العوائد المحققة من خلال مؤشرات الربحية للشركات ذات العلاقة ، العينات المطبقة في هذا البحث.

يمكن أن نستنتج من بعض دراسات السابقة أن معدل العائد على الودائع وعلاقته بقيمة البنك أو تأثيره على قيمة البنك ، فإن النسب أعلاه تتناسب مع قيمة المؤسسة المصرفية لأنه كلما ارتفعت الفائدة فكلما ارتفع معدل العائد على الوديعة ، ارتفعت قيمة المؤسسة ، وهو ما يتناسب عكسياً مع الفائدة المدفوعة على الودائع (تكلفة الودائع) ، حيث أن المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح من خلال استخدام الأصول التي تمتلكها ، وبالتالي زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين ، الأمر الذي له أثر إيجابي في تعظيم القيمة المؤسسية وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين مما يعكس مؤسسة: إن مستوى فاعلية أداء الإدارة ، والربح المتحقق من خلاله ، قد أظهر في بعض دراسات أن الربحية لا تؤثر بشكل كبير على قيمة الشركة بكونها سعر السهم ، بل يتأثر سعر السهم بالمعلومات والإشاعات المتداولة.

في السوق ، وبالتالي يتأثر سعر السهم بالعرض والطلب ، وليس بالربحية التي يحققها السهم ، والتي تنعكس في قيمة الشركة. باختصار ، يناقش هذا الموضوع مخاطر الائتمان والتشغيل والفوائد والسيولة والربحية وعلاقتها بقيمة المؤسسة المصرفية ، وكذلك مدى تأثير كل من هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي تمثله قيمة البنك. المؤسسات المصرفية ، وذلك بعد انتهاء هذا الفصل حدد المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر والربحية والسيولة) والمتغيرات التابعة (قيمة البنك) من الناحية المفاهيمية وقم بالقياس عن طريق بناء المعادلات الرياضية الخاصة بك. المؤسسات المصرفية بناءً على بيانات البيانات المالية البنكية النموذجية من 2008 إلى 2020

المبحث الرابع:

العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ونموذج العائد على حقوق الملكية وقيمة المصرف

بشكل عام ، الهدف من العمل هو تحسين العمليات وزيادة الأرباح عن طريق تقليل تكاليف التشغيل. ومع ذلك ، لا ترتبط التكاليف بشكل مباشر فقط بأجزاء محددة من النشاط ، ولكن بوقت التشغيل. ترتبط تكاليف التشغيل بتكاليف التشغيل ، والتي يمكن تعريفها على أنها جميع المصروفات المتعلقة بالعمليات. التكاليف التي لا يمكن حسابها بسهولة ، بما في ذلك تكلفة العمليات بخلاف دعم عملية الإنتاج ، لا تعتبر تكاليف تشغيل.(GILANI & KÖRPE,2019:2)

وينطبق الشيء نفسه على عمليات إدارة الأعمال التي تتخذ من بومي مقراً لها. وتعتبر تكاليف التشغيل ، أي المصروفات المتعلقة بالصيانة وتكاليف التشغيل ، أحد مكونات الدخل التشغيلي وعادةً ما تنعكس في الدخل التشغيلي للشركة ، بينما لا تشمل تكاليف التشغيل عمومًا رأس المال النفقات. ، يمكن أن تشمل العديد من المكونات من إدارة الأعمال التجارية ، بما في ذلك الرسوم المصرفية والقانونية وتكاليف المبيعات والتسويق والبحث والتطوير وتكاليف الصيانة والأجور والرواتب ، تتطلب جميع الأعمال تكاليف التشغيل الحالية ، لا سيما مع توسع الشركة عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات ، يمكن للشركات اتخاذ خطوات بسيطة لتخفيف وتقليل هذه التكاليف ومخاوفهم:

.(Dreyer et al,2019:5) (Kim et al, 2019,4)

1. **ا**لاستعانة بمصادر خارجية: يمكن للعديد من الشركات الاستعانة بمصادر خارجية ، مثل المقاولين والفرق الخارجية ، لأداء مهام أكثر تخصصًا وذات جودة أعلى ، ويمكن أيضًا استخدام الاستعانة بمصادر خارجية للعثور على مواهب جديدة ومناسبة لإنجاز المهمة بطرق مبتكرة. من ناحية أخرى ، من الأفضل دراسة نقاط قوة الفريق الخارجي بعناية ، مع إيجاد أفراد أو شركات مؤهلين للعمل معهم من أجل تحقيق هدف خفض التكاليف بدلاً من زيادتها.
2. الاعتماد على الأتمتة: تساعد التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها على زيادة كفاءة العمل المرتبط بنظام الفوترة بشكل كبير ، مما يزيد من ربحية الشركة. يساعد على إعادة تخصيص الموارد ، وخاصة اختيار التطبيقات والوسائل المطلوبة لعمل الشركة ، دون تكبد أي تكاليف غير ضرورية. يعتمد اختيار التقنية المناسبة والضرورية على طبيعة عمل الشركة.
3. انخفاض تكاليف التسويق: تعتبر الطرق التقليدية لتسويق وترويج منتجات أو خدمات الشركة مكلفة مقارنة بأساليب التسويق الحديثة عبر الإنترنت ، ويمكن الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى ملايين المستهلكين في جميع أنحاء العالم ، وهناك العديد من مواقع الويب التي تسمح بالمجان أو الإعلانات مجانا تقريبا.

ثانيا- العائد على حقوق الملكية :

يعد العائد على حقوق الملكية أحد مقاييس أداء الأعمال التي تراقب مدى استخدام الشركة لأصولها لتوليد الأرباح. العائد على الأصول هو مؤشر لربحية الشركة بالنسبة إلى إجمالي الأصول ، ويشار إليه بالعائد على الاستثمار ، والذي يعتمد إلى حد كبير على نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج ، لذلك يتم استخدامه لمقارنة الشركات في الصناعات المماثلة بـ فهم الأرباح الناتجة عن الاستثمار في حجم الأصول ، حيث تشمل أصول الشركة إجمالي المطلوبات ورأس المال ، والتي تستخدم لتمويل أنشطة الشركة (الشيخ 2008)

يقيس العائد على الأصول قدرة الشركة على الاستثمار في الأصول التي تمتلكها (صحيح ، 2010).

ويتحقق ذلك من خلال إظهار الاستخدام الفعال لأصول الشركة الاستثمارية لتحقيق عوائد مناسبة ، مما يبرر تكلفة الاستثمار في تلك الأصول. هذا يؤدي إلى مسؤوليتين ،

أولاهما: مسؤولية التشغيل الكفوء لتلك الأصول

ثانيهما: مسؤولية التمويل المطلوبة للحصول عليها (عامر، 2008

**ثالثا قيمة المصرف**

لا يختلف مفهوم كفاءة المؤسسات المصرفية عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، خاصة من حيث المبادئ والمعاني ، والتي تنعكس بشكل أساسي في التنمية المثلى للموارد وتحقيق أقصى إنتاج من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية و تحقيق أشياء معينة بأقل تكلفة ممكنة. من المفترض أن تكون بعض البنوك أفضل من غيرها ، ويرجع ذلك أساسًا إلى جودة إشرافها ، مما يسمح لها بإدارة تدفقات الأموال والمعاملات بشكل أفضل. تتمتع هذه البنوك بالكفاءة لأنها تتحكم في الجوانب الفنية للوساطة المالية ، والتي تخولها تقديم أكبر قدر من هذه الخدمات بناءً على مستوى معين من الموارد. البحث عن أسعار الموارد. من هذا المنظور ، الكفاءة هي اختيار أقل مجموعة تكلفة من الموارد لتوليد أكبر قدر من الخدمات المالية. لذلك ، فإن تلك البنوك ذات القدرات المصرفية أو المهنية قادرة على التعامل مع القيود والمتغيرات التي تصاحب تغيرات الأسعار وزيادة المنافسة (عبد المولى ، 2011 ، ص 3).

يهتم الباحثون كثيرًا بتأثير التغييرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة البنوك ومدى أداء البنوك لوظيفتها المتمثلة في تحويل الموارد إلى خدمات متعددة. ونتيجة لذلك ، تولد الكفاءات المؤسسية موارد أقل مما يمكن استخدامها ، كما أنها تستخدم تكلفة عالية نسبيًا. مزيج من الموارد لإنتاج مجموعة محددة من المنتجات أو الخدمات المالية (P41، 1995، Robert.

عند قياس وتقدير كفاءة البنك ، من الضروري تحديد أهم مفاهيم الكفاءة الاقتصادية ، والتي يوفر كل منها معلومات مختلفة حول كفاءة البنك. (الكور، 2008 ، ص182 )

وبالتالي ، فإن التعريف الذي يمكن استخدامه لإنشاء إطار لقياس كفاءة البنك هو: "تكون المؤسسة المصرفية فعالة إذا كان بإمكانها تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة لأكبر عائد ممكن بأقل قدر من الهدر. النفايات ، أي التحكم الناجح من مواردها المادية والبشرية ، من ناحية ، هو تحقيق الحجم الأمثل وعرض المنتجات المالية المختلفة "(رايس وفاطمة الزهراء ، 2009 ، ص 61.

من خلال التعريفات السابقة نجد أن كفاءة البنك تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في الآتي:

1. إن كفاءة تخصيص التكاليف من خلال السعي إلى النطاق الأمثل ، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة من خلال التحكم في التكاليف ، تسمى كفاءة التكلفة. بحجم. - كفاءة تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع الأنشطة التي تعرف بكفاءة النطاق.
2. قياس كفاءة البنك: ترتبط فكرة قياس كفاءة الأداء بالأداء الاقتصادي ومدى تطوره وتنظيمه في أي مجتمع أو منظمة. لذلك تحرص الدول النامية ومؤسساتها على تبني هذا المبدأ الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات نمو أعلى للإنتاجية والعائدات وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والعوائد على الرغم من معاناتها من ندرة رأس المال وتدني مستويات مهارات الموارد البشرية وجودتها ، و ضعف المعاملات وتحسين الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة وتكييف التكنولوجيا في عملية الإنتاج (آل آدم واللوزي، 2005 ،ص199 )

تنبع أهمية قياس كفاءة القطاع المالي من تأثيره الكبير على الأنظمة المالية الفعالة على مستويي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ، حيث أن للقطاع المالي تأثير كبير على استخدام SFA لقياس كفاءة البنوك (141). يجب أن تدعم النماذج التي تساعد على إيجاد أفضل استخدام للإنتاجية بأكثر الطرق كفاءة ، وتقليل عمليات التخصيص غير الضرورية ، والتخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية في النظام المالي (الذي يشمل البنوك بشكل طبيعي) أو القطاع المصرفي ، إثراء وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي ، جهود لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

نظرًا لاختلاف وتنوع طبيعة أنشطة المؤسسات المصرفية ، وتنوع طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها ، هناك أيضًا مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات لقياس كفاءة البنوك. تتكون الكفاءة من عنصرين: الكفاءة الفنية وكفاءة التوزيع ، ويوفر الجمع بين هاتين الطريقتين مقياسًا للكفاءة الإجمالية. (Farrell) 1957 ) في تطوير المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الإنتاجية في الاقتصاد الجزئي ، تكمن أبرز مساهماته في مجالين:

كيفية تحديد الكفاءة والإنتاجية ، وكيفية حساب المؤشرات الفنية ومقاييس الكفاءة. الافتراض الأساسي لقياس الكفاءة هو الانحراف عن افتراض التوزيع المثالي للمدخلات والمخرجات ، مع السماح بعمليات غير فعالة.

الفصل الثالث

المبحث الاول : **قياس وتحليل الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية و قيمة المؤسسة المصرفية**

المبحث الثاني قياس الكفاءة التشغيلية في ضل نموذج العائد على حقوق الملكية واثره على قيمة المصارف التجارية.

**المبحث الثالث القياس والتحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية على قيمة المصرف واختبار الفرضيات**

المبحث الاول

تمهيد

بعد مراجعة المفاهيم المعرفية والنظرية لكافة المتغيرات المشمولة بالدراسة والمتغيرات المستقلة (العائد والكفاءة التشغيلية,) والمتغيرات التابعة (قيمة المؤسسة المصرفية) ، تمت مراجعتها في الفصل السابق (الفصل الثاني). المفاهيم والتعاريف والأهمية والمقاييس والعوامل التي تؤثر عليها.

الموضوع الأول يتضمن قياس وتحليل نتائج المتغيرات المستقلة (العائد والكفاءة التشغيلية) ونتائج قياس وتحليل المتغيرات التابعة (قيمة المؤسسة المصرفية).

لكل متغير مدرج في الدراسة.

بينما يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل أثر القياس (العائد والكفاءة التشغيلية) على قيمة المؤسسات المصرفية ، وذلك بتطبيق النتائج الواردة في الموضوع الأول من هذا الفصل في الإجراء الإحصائي SPSS ، ثم تحليل علاقة وتأثير النتائج وفرضيات الاختبار.

**المبحث الاول**

**قياس وتحليل الكفاءة التشغيلية والعائد على حقوق الملكية و قيمة المؤسسة المصرفية**

يتناول هذا المبحث قياس وتحليل جميع المتغيرات المستقلة (العائد والكفاءة التشغيلية) المستخدمة في الدراسة وتحليلها من خلال جمع بيانات المنشورة عن المصارف عينة الدراسة للحصول على نتائج صحيحة تستخدم في التحليل الاحصائي.

قبل ذلك يجب التطرق ومعرفة نبذة عن المصارف عينة الدراسة

**مصرف الشرق الاوسط للاستثمار**

بنك الشرق الأوسط شركة مساهمة تم تأسيسها بموجب قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 بشهادة شركة صادرة عن دائرة التسجيل رقم MM / 5211 لسنة 1993. تأسس البنك برأس مال 400 مليون دينار عراقي وبدأ العمل في عام 1994 ، ثم تطور إلى رأس مال بنك ، حتى عام 2019 بلغ رأسمال البنك (26.7) مليار ، ويعمل ويتوسع في العراق ، وحقق نموًا هائلاً في مجال الاستثمار والتمويل ، وهو ما ينعكس في القيمة. من مركزها المالي في السنوات الأخيرة ، مما مكنها من جذب المزيد من الأعمال حيث بلغ إجمالي أصولها لعام 2019 (684.237.000) دينار عراقي ، ويتوزع إجمالي عدد فروعها على (18) فرعاً ويبلغ عدد موظفي الفرع 640. السياسات المالية الوطنية تحقيقاً لأهداف البنك وتطوره ، ساهم البنك برأسمال في عدد من الشركات المساهمة المحلية ، تصل نسبة مساهمة رأس المال فيها إلى (10) شركات ، ولا تزيد النسبة عن 20 ٪ من رأس المال.

مصرف الخليج

تأسس المصرف الخليج التجاري عام 1997 كشركة مساهمة بموجب قانون الشركات رقم (21) وتأسس عام 1999 برأس مال قدره (600 مليون) مليون دينار. في بداية عام 2000 بلغ رأس المال المعدل (300 مليار) دينار ، وبلغ عدد الفروع المتفرقة التابعة في المنطقة المحلية (19) ، واعتباراً من عام 2019 بلغ إجمالي أصول البنك (5491.46). ) مليون اعتبارًا من عام 2019 ، بلغ عدد العاملين في فروع المحافظات المختلفة (302) ، وبلغ إجمالي الاستثمار في الشركات التابعة والشركات التابعة (45300) مليون ، أما الشركات غير المرتبطة والشركات التابعة التي استثمرها البنك (24) ) تسعى شركة وبنك إلى تقديم عدة أهداف أهمها:

1. الاستفادة من أحدث التقنيات لتقديم خدمة متميزة ومنتجات مبتكرة وخدمات مصرفية قيمة.

2. الالتزام بمعايير النظام المصرفي العراقي والدولي في سياق الخدمات المصرفية الاجتماعية والإنمائية على أساس إدارة الجودة الشاملة.

3. المحافظة على التوسع في الأسواق المالية والمصرفية العراقية من خلال تقديم الخدمات المالية متكاملة.

المصرف الاهلي العراقي

اصبحت المصرف الاهلي للاستثمار شركة مساهمة عام 1995 برأس مال قدره (400) مليون دينار ، بنهاية عام 2019 كان رأسمال البنك (250) مليون دينار وتم ترخيصه.

بدأ البنك المركزي عملياته المصرفية في 28 مارس 1995 تحت مسمى (بنك الاستثمار القومي والتمويل والزراعي). يعمل البنك فقط حوالي (11) فرعا في العراق ويعمل به حوالي (353) موظف.

بالإضافة إلى إعداد التقارير المالية من قبل البنك والشركات التابعة له وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية ، يدير البنك أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي ومتقدم لدعم تطوره وخدمة العملاء.

أما بالنسبة للأهداف الرئيسية التي يسعى البنك إلى تحقيقها ، فهو يسعى إلى المساهمة بشكل فعال في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال تطبيق أفضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات لخدمة القطاعات المختلفة في العراق. المجتمع ، وتزويدهم بحلول مالية شاملة تتيح لهم تنمية أعمالهم وتلبية احتياجاتهم بسهولة وسرعة ، بالإضافة إلى أن بنك الاستثمار القومي يقدم حزمة من الخدمات للأفراد والشركات ، ممثلة بحسابات العملاء ومقبولة بالعملة المحلية أو الدولار الأمريكي أو أي عملة رئيسية أخرى للودائع بجميع أنواعها.

مصرف بغداد

مصرف بغداد شركة مساهمة تأسست عام 1992 بشهادة تأسيس صادرة عن دائرة التسجيل نافذة عام 1983 برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي (25) مليون دينار ، ومصرف بغداد هو ثاني شركة. تأسس مصرف العراق ، المعتمد بموجب القانون رقم 12 لسنة 1991 للبنك المركزي العراقي ، والذي نفذ عمليات مصرفية مختلفة في عام 1992 ، وقد خضع لعدة تغييرات في رأس ماله نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع للبنك منذ ذلك الحين 1997-2005 بلغت (5،297.3) مليار دينار ، تغيرت إلى (250 مليار دينار في السنوات الأخيرة ، بقيت على حالها بنهاية 2019 محليا وخارجيا للعراق ، في السنوات الأخيرة ، نما المركز المالي للبنك بشكل ملحوظ ، مما أدى إلى جذب المزيد من الأعمال حيث تحتفظ بموجودات إجمالية تقارب (1،132،744،205،000) دينار عراقي في عام 2018 ، ويبلغ عدد موظفي المصرف في عام 2018 قرابة (789) بينما عدد فروعها العاملة فقط في العراق وبلغ عدد الفروع (22)تعمل داخل العراق فقط ويسعى المصرف لتحقيق الاهداف التالية :

1. المشاركة في التنمية الاقتصادية
2. تقديم اعمال الصيرفة اضافة الى الاعمال المصرفية الاخرى
3. تنشيط اسهامات المصرف من خلال اعمال الصيرفة الشاملة

المبحث الثاني : قياس الكفاءة التشغيلة في ضل نموذج العائد على حقوق الملكية واثره على قيمة المصارف التجارية.

جدول رقم (1) يبين قياس الكفاءة التشغيلية للمصرف الاهلي العراقي

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2010** | **0.0228** | **0.0126** | **1.8182** | **0.0261** | **0.0681** | **0.1846** | **0.7035** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2011** | **0.0308** | **0.0157** | **1.9608** | **0.0384** | **0.0694** | **0.2266** | **0.5725** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2012** | **0.1173** | **0.0540** | **2.1739** | **0.1175** | **0.0859** | **0.6283** | **0.2648** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2013** | **0.0986** | **0.0306** | **3.2194** | **0.0461** | **0.0605** | **0.5060** | **0.3037** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2014** | **0.0345** | **0.0148** | **2.3355** | **0.0269** | **0.0610** | **0.2418** | **0.3522** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2015** | **0.0084** | **0.0037** | **2.2405** | **0.0088** | **0.0631** | **0.0591** | **0.8551** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2016** | **0.0816** | **0.0406** | **2.0110** | **0.1451** | **0.0858** | **0.4734** | **0.3805** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2017** | **0.0100** | **0.0047** | **2.1113** | **0.0155** | **0.0733** | **0.0647** | **0.8439** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2018** | **-0.0307** | **-0.0151** | **2.0372** | **-0.0417** | **0.0266** | **-0.5677** | **1.4104** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2019** | **0.0357** | **0.0145** | **2.4657** | **0.0366** | **0.0546** | **0.2653** | **0.6669** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2020** | **0.0497** | **0.0223** | **2.2305** | **0.0475** | **0.0605** | **0.3682** | **0.5480** |
| **المتوسط** | | **0.0417** | **0.0417** | **0.0180** | **2.2367** | **0.0424** | **0.0644** | **0.2227** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول ( 1) ان الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالربحية والتي تم قياسها من خلال مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع و منفعة الموجودات ، وكذألك الرافعة المالية اذ يتضح بان المصرف الاهلي العراقي بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية له (0.0417) مما يشير الى نسبة استغلال اموال المصرف في تحقيق الارباح، وبلغ متوسط العائد على الموجودات لمصرف الاهلي العراقي (0.0417 ) والذي يشير الى مدى مقدرة المصرف على ادارة موجوداته من اجل تحقيق الارباح. اما متوسط العائد على الودائع فبلغ (0.0180) مما يشير الى مدى مقدرة المصرف على تحقيق العوائد من خلال استثمار الودائع المتوفرة في المصرف، كما بلغ متوسط مؤشر منفعة الموجودات (2.2367 ) والذي يوضح مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته بصورة مثلى ، وبلغ متوسط الرافعة المالية لمصرف الاهلي العراقي (0.0424)والذي يشير الى تدني نسبة اعتماد المصرف على التمويل الخارجي المتمثل بالديون . كما تم قياس الكفاءة التشغيلية من حيت التكاليف من خلال مؤشر هامش الربح و مؤشر نسبة التكاليف الى الايرادات . اذ كانت نسبة هامش الربح بمقدار (0.0644) ، كما كانت نسبة التكاليف الى الايرادات بمقدار(0.2227) ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم (2 ) .

شكل رقم (2) يبين نسب الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (2) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الخليج

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **مصرف الخليج** | **2010** | **-0.099** | **0.0228** | **-4.3469** | **0.0326** | **0.0757** | **0.3009** | **0.6687** |
| **مصرف الخليج** | **2011** | **-0.193** | **0.0363** | **-5.3238** | **0.0435** | **0.0808** | **0.4488** | **0.4782** |
| **مصرف الخليج** | **2012** | **1.2697** | **0.0856** | **14.8401** | **0.1394** | **0.1358** | **0.6299** | **0.2236** |
| **مصرف الخليج** | **2013** | **0.0153** | **0.0072** | **2.1381** | **0.0134** | **0.1119** | **0.0640** | **0.1756** |
| **مصرف الخليج** | **2014** | **0.0797** | **0.0524** | **1.5214** | **0.0939** | **0.0997** | **0.5252** | **0.2068** |
| **مصرف الخليج** | **2015** | **0.0174** | **0.0117** | **1.4801** | **0.0230** | **0.0478** | **0.2459** | **0.4447** |
| **مصرف الخليج** | **2016** | **0.0102** | **0.0073** | **1.3892** | **0.0137** | **0.0325** | **0.2251** | **0.6430** |
| **مصرف الخليج** | **2017** | **0.0111** | **0.0070** | **1.5820** | **0.0159** | **0.0430** | **0.1630** | **0.6007** |
| **مصرف الخليج** | **2018** | **0.0016** | **0.0010** | **1.5779** | **0.0025** | **0.0287** | **0.0356** | **0.8515** |
| **مصرف الخليج** | **2019** | **-0.0158** | **-0.0072** | **2.2116** | **-0.0195** | **0.0199** | **-0.3600** | **1.1975** |
| **مصرف الخليج** | **2020** | **-0.0116** | **-0.0041** | **2.8716** | **-0.0132** | **0.0221** | **-0.1836** | **0.8449** |
| **المتوسط** | | **0.0987** | **0.0200** | **1.8129** | **0.0314** | **0.0635** | **0.1904** | **0.5759** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول ( 2) ان الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالربحية والتي تم قياسها من خلال مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع و منفعة الموجودات، و كذالك الرافعة المالية إذ يتضح بان مصرف الخليج بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية له (0.0987) مما يشير الى نسبة استغلال اموال المصرف في تحقيق الارباح، وبلغ متوسط العائد على الموجودات لمصرف الخليج (0.02 ) والذي يشير مما يشير الى مدى مقدرة المصرف على ادارة موجوداته من اجل تحقيق الارباح. اما متوسط العائد على الودائع فبلغ (1.8129) مما يشير الى مدى مقدرة المصرف على تحقيق العوائد من خلال استثمار الودائع المتوفرة في المصرف، كما بلغ متوسط مؤشر منفعة الموجودات (0.0314) والذي يوضح مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته بصورة مثلى ، وبلغ متوسط الرافعة المالية لمصرف الاهلي العراقي (0.0635)والذي يشير الى تدني نسبة اعتماد المصرف على التمويل الخارجي المتمثل بالديون . كما تم قياس الكفاءة التشغيلية من حيت التكاليف من خلال مؤشر هامش الربح و مؤشر نسبة التكاليف الى الايرادات . اذ كانت نسبة هامش الربح بمقدار (0.1904) ، كما كانت نسبة التكاليف الى الايرادات بمقدار(0.5759) ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 3) .

شكل رقم (3) يمثل نسبة الكفاءة التشغيلية لمصرف الخليج

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (3) الكفاءة التشغيلية من خلال قياسها بالعائد لمصرف الشرق الاوسط

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| اسم المصرف | السنة | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| مصرف الشرق الاوسط | **2010** | 0.0302 | 0.0174 | 1.7367 | 0.0217 | 0.0555 | 0.3131 | 0.3338 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2011** | 0.0473 | 0.0324 | 1.4604 | 0.0428 | 0.0702 | 0.4608 | 0.2670 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2012** | 0.0511 | 0.0349 | 1.4644 | 0.0464 | 0.0707 | 0.4938 | 0.2336 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2013** | 0.0593 | 0.0327 | 1.8094 | 0.0443 | 0.0747 | 0.4384 | 0.2576 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2014** | 0.0105 | 0.0063 | 1.6735 | 0.0120 | 0.0526 | 0.1194 | 0.4554 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2015** | 0.0164 | 0.0098 | 1.6684 | 0.0200 | 0.0648 | 0.1514 | 0.3356 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2016** | 0.0319 | 0.0179 | 1.7812 | 0.0467 | 0.0545 | 0.3283 | 0.5233 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2017** | -0.0012 | -0.0008 | 1.6054 | -0.0018 | 0.0349 | -0.0216 | 0.6218 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2018** | -0.0048 | -0.0029 | 1.6795 | -0.0052 | 0.0200 | -0.1436 | 0.8843 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2019** | 0.0002 | 0.0001 | 1.6920 | 0.0003 | 0.0247 | 0.0048 | 0.8218 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2020** | 0.0083 | 0.0044 | 1.8962 | 0.0106 | 0.0220 | 0.1990 | 0.5457 |
| المتوسط | | 0.0226 | 0.0138 | 1.6788 | 0.0216 | 0.0495 | 0.2131 | 0.4800 |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول ( 3) ان الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالربحية والتي تم قياسها من خلال مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع و منفعة الموجودات، و كذالك الرافعة المالية اذ يتضح بان مصرف الشرق الاوسط بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية له (0.0226) مما يشير الى نسبة استغلال اموال المصرف في تحقيق الارباح، وبلغ متوسط العائد على الموجودات لمصرف الاهلي العراقي (0.0138 ) والذي يشير الى مدى مقدرة المصرف على ادارة موجوداته من اجل تحقيق الارباح. اما متوسط العائد على الودائع فبلغ (1.6788) مما يشير الى مدى مقدرة المصرف على تحقيق العوائد من خلال استثمار الودائع المتوفرة في المصرف، كما بلغ متوسط مؤشر منفعة الموجودات (0.0216) والذي يوضح مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته بصورة مثلى ، وبلغ متوسط الرافعة المالية لمصرف الاهلي العراقي (0.0495)والذي يشير الى تدني نسبة اعتماد المصرف على التمويل الخارجي المتمثل بالديون . كما تم قياس الكفاءة التشغيلية من حيت التكاليف من خلال مؤشر هامش الربح و مؤشر نسبة التكاليف الى الايرادات . اذ كانت نسبة هامش الربح بمقدار (0.2131) ، كما كانت نسبة التكاليف الى الايرادات بمقدار(0.48) ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 4) .

شكل رقم (4) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الشرق الاوسط

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (4) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **مصرف بغداد** | **2010** | **0.0323** | **0.0169** | **1.9174** | **0.0201** | **0.0423** | **0.3989** | **0.4372** |
| **مصرف بغداد** | **2011** | **0.0428** | **0.0285** | **1.5010** | **0.0357** | **0.0634** | **0.4499** | **0.3387** |
| **مصرف بغداد** | **2012** | **0.0324** | **0.0228** | **1.4221** | **0.0283** | **0.0481** | **0.4736** | **0.4003** |
| **مصرف بغداد** | **2013** | **0.0285** | **0.0220** | **1.2987** | **0.0278** | **0.0479** | **0.4590** | **0.3802** |
| **مصرف بغداد** | **2014** | **0.0219** | **0.0179** | **1.2245** | **0.0220** | **0.0416** | **0.4306** | **0.4371** |
| **مصرف بغداد** | **2015** | **0.0055** | **0.0044** | **1.2663** | **0.0073** | **0.0537** | **0.0812** | **0.3128** |
| **مصرف بغداد** | **2016** | **0.0204** | **0.0169** | **1.2078** | **0.0245** | **0.0613** | **0.2750** | **0.5151** |
| **مصرف بغداد** | **2017** | **0.0066** | **0.0056** | **1.1735** | **0.0086** | **0.0491** | **0.1145** | **0.6820** |
| **مصرف بغداد** | **2018** | **0.0045** | **0.0037** | **1.1982** | **0.0053** | **0.0328** | **0.1135** | **0.9624** |
| **مصرف بغداد** | **2019** | **0.0080** | **0.0064** | **1.2484** | **0.0091** | **0.0352** | **0.1830** | **0.7597** |
| **مصرف بغداد** | **2020** | **0.0170** | **0.0142** | **1.1916** | **0.0188** | **0.0427** | **0.3336** | **0.6638** |
| **المتوسط** | | **0.0200** | **0.0145** | **1.3318** | **0.0189** | **0.0471** | **0.3012** | **0.5354** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول (4 ) ان الكفاءة التشغيلة المتمثلة بالربحية والتي تم قياسها من خلال مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع و منفعة الموجودات، وكذالك الرافعة المالية اذ يتضح بان المصرف الاهلي العراقي بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية له (0.0200) مما يشير الى نسبة استغلال اموال المصرف في تحقيق الارباح، وبلغ متوسط العائد على الموجودات لمصرف الاهلي العراقي (0.0145 ) والذي يشير الى مدى مقدرة المصرف على ادارة موجوداته من اجل تحقيق الارباح. اما متوسط العائد على الودائع فبلغ (1.3318) مما يشير الى مدى مقدرة المصرف على تحقيق العوائد من خلال استثمار الودائع المتوفرة في المصرف، كما بلغ متوسط مؤشر منفعة الموجودات (0.0189 ) والذي يوضح مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته بصورة مثلى ، وبلغ متوسط الرافعة المالية لمصرف الاهلي العراقي (0.0471)والذي يشير الى تدني نسبة اعتماد المصرف على التمويل الخارجي المتمثل بالديون . كما تم قياس الكفاءة التشغيلية من حيت التكاليف من خلال مؤشر هامش الربح و مؤشر نسبة التكاليف الى الايرادات . اذ كانت نسبة هامش الربح بمقدار (0.3012) ، كما كانت نسبة التكاليف الى الايرادات بمقدار(0.5354) ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 5) .

الشكل رقم (5) الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

Tobin's Q= TABV

اي أن

MT= القيمة السوقية (سعر الإغلاق X عدد الأسهم المكتب بها)

TABV= القيمة الدفترية لمجموع الموجودات .

جدول رقم (5) القيمة المصرفية لمصرف الاهلي العراقي

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2010** | **250000000** | **0.8100** | **202500000** | **107558296** | **1.8827** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2011** | **250000000** | **0.8500** | **212500000** | **184664516** | **1.150735** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2012** | **250000000** | **0.8400** | **210000000** | **337248547** | **0.622686** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2013** | **250000000** | **0.8200** | **205000000** | **542405926** | **0.377946** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2014** | **250000000** | **0.9000** | **225000000** | **615235071** | **0.365714** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2015** | **250000000** | **0.5500** | **137500000** | **592200000** | **0.232185** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2016** | **250000000** | **0.4100** | **102500000** | **578847033** | **0.177076** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2017** | **250000000** | **0.4700** | **117500000** | **603213751** | **0.19479** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2018** | **250000000** | **0.3400** | **85000000** | **524948213** | **0.161921** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2019** | **250000000** | **0.6100** | **152500000** | **632803150** | **0.240991** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2020** | **250000000** | **0.9200** | **230000000** | **893964966** | **0.257281** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.514911** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم(5 ) ان قيمة المصرف لسنتي 2010 و 2011 كانت اكثر من الواحد الصحيح حيث كانت القيمة السوقية لهاتين السنتين على التوالي (1.8827، 1.150735) اي ان القيمة السوقية للمصرف كانت جيدة في تلك السنتين مما يعني أن قيمة المصرف أعلى من قيمة موجوداته وهذا يدل على الزيادة في القيمة السوقية لأسهم المصرف . الا ان قيمة المصرف اخذت بالانخفاض من سنة 2012 الى سنة 2020 بشكل ملحوظ لتأخذ بالانخفاض من قيمة 0.622 في سنة 2012 لتصل الى 0.1619 في سنة 2018 ومن ثم بدأت بالتحسن نوعا ما في سنة 2019 و 2020 لتكون على التوالي بمقدار(0.2409 و 0.257281) . كما يشير متوسط قيمة المصرف الى ان مستوى قيمة المصرف منخفض اذ كانت قيمته بمقدار 0.5149 . ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 6) .

الشكل رقم (6) يمثل القيمة السوقية لمصرف الاهلي العراقي

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (6) يمثل قيمة المصرف الخليج

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف الخليج** | **2010** | **30000000** | **0.9000** | **27000000** | **272031632** | **0.099253** |
| **مصرف الخليج** | **2011** | **30000000** | **1.0100** | **30300000** | **343800873** | **0.088132** |
| **مصرف الخليج** | **2012** | **30000000** | **1.0900** | **32700000** | **424766297** | **0.076984** |
| **مصرف الخليج** | **2013** | **30000000** | **1.1500** | **34500000** | **781579239** | **0.044141** |
| **مصرف الخليج** | **2014** | **30000000** | **0.9000** | **27000000** | **816478797** | **0.033069** |
| **مصرف الخليج** | **2015** | **30000000** | **0.5100** | **15300000** | **800108667** | **0.019122** |
| **مصرف الخليج** | **2016** | **30000000** | **0.4500** | **13500000** | **802022034** | **0.016832** |
| **مصرف الخليج** | **2017** | **30000000** | **0.3900** | **11700000** | **603312990** | **0.019393** |
| **مصرف الخليج** | **2018** | **30000000** | **0.2000** | **6000000** | **578336519** | **0.010375** |
| **مصرف الخليج** | **2019** | **30000000** | **0.1400** | **4200000** | **549145531** | **0.007648** |
| **مصرف الخليج** | **2020** | **30000000** | **0.1400** | **4200000** | **606833121** | **0.006921** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.038352** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم(6 ) ان قيمة مصرف الخليج التجاري كانت منخفضة طيلة مدة الدراسة اذ كان مقدار لسنة 2010 اقل من الواحد الصحيح حيث كانت القيمة السوقية (1.8827) اي ان القيمة السوقية للمصرف كانت ضعيفة في تلك السنة مما يعني أن قيمة المصرف اقل من قيمة موجوداته وهذا يدل على انخفاض في القيمة السوقية لأسهم المصرف . كما ان قيمة المصرف اخذت بالانخفاض الى سنة 2020 بشكل ملحوظ لتأخذ بالانخفاض لتصل الى 0.0069 . كما يشير متوسط قيمة المصرف الى ان مستوى قيمة المصرف منخفض اذ كانت قيمته بمقدار 0.0383. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 7) .

شكل رقم (7) يمثل قيمة مصرف الخليج

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (7) يمثل قيمة المصرف الشرق الاوسط

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2010** | **250000000** | **1.1000** | **275000000** | **580125543** | **0.474035** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2011** | **250000000** | **1.9200** | **480000000** | **668017284** | **0.718544** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2012** | **250000000** | **1.4600** | **365000000** | **818969589** | **0.445682** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2013** | **250000000** | **1.6000** | **400000000** | **747180018** | **0.535346** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2014** | **250000000** | **0.6000** | **150000000** | **683076386** | **0.219595** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2015** | **250000000** | **0.5100** | **127500000** | **675123602** | **0.188854** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2016** | **250000000** | **0.4300** | **107500000** | **656850484** | **0.16366** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2017** | **250000000** | **0.3500** | **87500000** | **770690000** | **0.113535** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2018** | **250000000** | **0.1300** | **32500000** | **800750000** | **0.040587** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2019** | **250000000** | **0.1000** | **25000000** | **658231494** | **0.037981** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2020** | **250000000** | **0.1200** | **30000000** | **647868000** | **0.046306** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.271284** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول ( 7) ان قيمة مصرف الشرق الاوسط كانت منخفضة طيلة مدة الدراسة اذ كان مقدار لسنة 2010 اقل من الواحد الصحيح حيث كانت القيمة السوقية (0.474035). ثم لتعاود بالتحسن قليلا في سنة 2011 لتصبح قيمة المصرف بمقدار (0.718) اي ان القيمة السوقية للمصرف كانت ضعيفة في تلك السنة مما يعني أن قيمة المصرف اقل من قيمة موجوداته وهذا يدل على انخفاض في القيمة السوقية لأسهم المصرف . كما ان قيمة المصرف اخذت بالانخفاض الى سنة 2019 بشكل ملحوظ لتأخذ بالانخفاض لتصل الى 0.037 . لتعاود قيمة المصرف لتحسن في سنة 2020 لتصبح بمقدار (0.0463) كما يشير متوسط قيمة المصرف الى ان مستوى قيمة المصرف منخفض اذ كانت قيمته بمقدار 0.0383. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم ( 8) .

شكل رقم (8) القيمة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط

المصدر مخرجات البرنامج الاحصائي

جدول رقم (8) يمثل قيمة مصرف بغداد

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف بغداد** | **2010** | **250000000** | **1.7900** | **447500000** | **961062610** | **0.46563** |
| **مصرف بغداد** | **2011** | **250000000** | **3.4800** | **870000000** | **875267336** | **0.993982** |
| **مصرف بغداد** | **2012** | **250000000** | **1.8000** | **450000000** | **1300654984** | **0.34598** |
| **مصرف بغداد** | **2013** | **250000000** | **2.0600** | **515000000** | **1764904558** | **0.2918** |
| **مصرف بغداد** | **2014** | **250000000** | **1.5500** | **387500000** | **1827505325** | **0.212038** |
| **مصرف بغداد** | **2015** | **250000000** | **1.1700** | **292500000** | **1479042593** | **0.197763** |
| **مصرف بغداد** | **2016** | **250000000** | **0.9100** | **227500000** | **1200424117** | **0.189516** |
| **مصرف بغداد** | **2017** | **250000000** | **0.6100** | **152500000** | **1090152647** | **0.139889** |
| **مصرف بغداد** | **2018** | **250000000** | **0.2900** | **72500000** | **1113538558** | **0.065108** |
| **مصرف بغداد** | **2019** | **250000000** | **0.3000** | **75000000** | **1132744205** | **0.066211** |
| **مصرف بغداد** | **2020** | **250000000** | **0.4100** | **102500000** | **1419528337** | **0.072207** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.276375** |

المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم( 8) ان قيمة مصرف بغداد كانت منخفضة طيلة مدة الدراسة اذ كان مقدار لسنة 2010 اقل من الواحد الصحيح حيث كانت القيمة السوقية (0.465) اي ان القيمة السوقية للمصرف كانت ضعيفة في تلك السنة مما يعني أن قيمة المصرف اقل من قيمة موجوداته وهذا يدل على انخفاض في القيمة السوقية لأسهم المصرف . كما ان قيمة المصرف اخذت بالانخفاض الى سنة 2018 و 2019 بشكل ملحوظ لتاخذ بالانخفاض لتصل الى 0.06 . الا انها بدأت بالتحسن قليلا في سنة 2020 لتصبح بمقدار 0.07 كما يشير متوسط قيمة المصرف الى ان مستوى قيمة المصرف منخفض اذ كانت قيمته بمقدار 0.0383. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل رقم (9 ) .

شكل رقم (9) يمثل قيمة مصرف بغداد

**المبحث الثالث**

**القياس والتحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية على قيمة المصرف واختبار الفرضيات**

يتناول هذا المبحث توضيح علاقة الارتباط و الاثر بين المتغير المستقل ( الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج العائد ) وبين المتغير التابع ( قيمة المصرف) من خلال توظيف النتائج التي تم الحصول عليها بواسط المعادلات الرياضية في المبحث الاول من هذا الفصل وتوظيفها في البرنامج الاحصائي, من ثم شرح نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews) من حيث علاقة الارتباط والاثر بين المتغيرات واختبار الفرضيات فيا يتعلق بقبول الفرضية أو رفضها أو استبدالها بفرضية بديلة.

ولغرض قياس الارتباط بين المتغيرات تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson وفق المعادلة الاتية:

ولان الدراسة تتوسع الى اكثر من متغير مستقل فقد تم ترميز المتغيرات لغرض استخدامها في البرنامج الاحصائي كما في الجدول رقم (9)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرمز الاحصائي** | **نوع المتغير** | **اسم المتغير** |
| **TOBINQ** | **تابع** | **قيمت المصارف التجارية** |
| **ROE** | **مستقل** | **العائد على حقوق الملكية** |
| **ROA** | **مستقل** | **العائد على الموجودات** |
| **EM** | **مستقل** | **العائد على الودائع** |
| **ROD** | **مستقل** | **منفعة الموجودات** |
| **AU** | **مستقل** | **الرافعة المالية** |
| **PM** | **مستقل** | **نسبة هامش الربح** |
| **CTI** | **مستقل** | **نسبة التكاليف الى الايرادات** |

**التحليل الاحصائي للمصارف عينة الدراسة**

قامت الباحثة بأيجاد الاحصائيات العامة والوصفية المتمثلة [اقل واعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة بهدف اعطاء صورة كاملة عن البيانات المستخدمة.

**1. التحليل الإحصائي** للمصارف عينة البحث

**أولا: تحليل الاحصاءات العامة للمتغيرات**

يبين جدول (1) الإحصاءات الوصفية العامة المتمثلة بأقل قيمة و أعلى قيمة و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمتغيرات الدراسة للمصارف عينة البحث للمدة من 2017-2020.

جدول ( 10 ) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة للمصارف عينة البحث للمدة من 2017-2020

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ت | المتغيرات | | الوسط الحسابي | أعلى قيمة | ادنى قيمة | الانحراف المعياري |
|  |  |
| 1 | **TOBINQ** | **قيمت المصارف التجارية** | 0.296 | 1.883 | 0.007 | 0.357 |
| 2 | **ROE** | **العائد على حقوق الملكية** | 0.046 | 1.270 | -0.193 | 0.195 |
| 3 | **ROA** | **العائد على الموجودات** | 0.017 | 0.086 | -0.015 | 0.018 |
| 4 | **EM** | **العائد على الودائع** | 1.765 | 14.840 | -5.324 | 2.492 |
| 5 | **ROD** | **منفعة الموجودات** | 0.029 | 0.145 | -0.042 | 0.036 |
| 6 | **AU** | **الرافعة المالية** | 0.056 | 0.136 | 0.020 | 0.025 |
| 7 | **PM** | **نسبة هامش الربح** | 0.232 | 0.630 | -0.568 | 0.248 |
| 8 | **CTI** | **نسبة التكاليف الى الايرادات** | 0.555 | 1.410 | 0.176 | 0.271 |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

يوضح الجدول المذكور أن أقل قيمة لمتغير قيمة المصارف بلغت (0.007) بينما اعلى قيمة كانت (1.883)، وبوسط حسابي مقداره (0.296) وانحراف معياري مقداره (0.357).

أن أقل قيمة بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية بلغت (-0.193) بينما اعلى قيمة كانت (1.270)، وبوسط حسابي مقداره (0.046) وانحراف معياري مقداره (0.195).

كما أن أقل قيمة متغير العائد على الموجودات بلغت (5.390981) بينما اعلى قيمة كانت (10.97031)، وبوسط حسابي مقداره (1.2541) وانحراف معياري مقداره (1.556695).

كما أن أقل قيمة متغير **العائد على الودائع** بلغت (-5.324) بينما اعلى قيمة كانت (14.840)، وبوسط حسابي مقداره (1.765) وانحراف معياري مقداره (2.492).

أما أقل قيمة متغير منفعة الموجودات بلغت (-0.042) بينما اعلى قيمة كانت (0.145)، وبوسط حسابي مقداره (0.029) وانحراف معياري مقداره (0.036).

أما أقل قيمة متغير الرافعة المالية بلغت (0.020) بينما اعلى قيمة كانت (0.136)، وبوسط حسابي مقداره (0.056) وانحراف معياري مقداره (0.025).

كما أن أقل قيمة متغير نسبة هامش الربح فقد بلغت (-0.568) بينما اعلى قيمة كانت (0.630)، وبوسط حسابي مقداره (0.232) وانحراف معياري مقداره (0.248). وأقل نسبة التكاليف الى الايرادات بلغت (0.176) بينما اعلى قيمة كانت (1.410)، وبوسط حسابي مقداره (0.555) وانحراف معياري مقداره (0.271).

**3-3-2. نتائج اختبار الفرضيات**

**3-3-2-1. نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى " لا توجد علاقة ارتباط بين الكفاءة التشغيية لشركات عينة البحث و بين قيمة المصرف "**

**3-3-2-1-1.نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الرئيسة الاولى**

تنص هذه الفرضية على " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف " , لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (11 ) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على حقوق الملكية |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.802317 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.0000 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على حقوق الملكية | | Pearson Correlation | 0.802317 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.0000 |  |
| N | 44 | 44 |
| \*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

تبين نتائج الاختبارجدول ( ) ان قوة الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و قيمة المصرف (Pearson Correlation) تبلغ (80%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين .

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف "** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-1-2.نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الاولى**

تنص الفرضية ىالفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى على ان " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"و لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson) وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على الموجودات |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.786986 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.0000 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على الموجودات | | Pearson Correlation | 0.786986 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.0000 |  |
| N | 44 | 44 |

تبين نتائج الاختبارجدول (12 ) ان قوة الارتباط بين العائد على الموجودات و قيمة المصرف (Pearson Correlation) تبلغ (79%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين .

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف "** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف.**

**3-3-2-1-3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الرئيسة الاولى**

**تنص الفرضية الفرعية الثالثة من الرئيسة الاولى " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الودائع للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصرف "**

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على الودائع |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.160524 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.4755 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على الودائع | | Pearson Correlation | 0.160524 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.4755 |  |
| N | 44 | 44 |

تبين نتائج الاختبارجدول ( 13) ان قوة الارتباط بين العائد على الودائع و قيمة المصارف (Pearson Correlation) تبلغ (16%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين الا انها علاقة ليست قوية.

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0.47) وهي اكبر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **قبول فرضية البحث الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين العائد على الودائع للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "** مما يشير الى ان ليس هناك علاقة ارتباط طردية **بين العائد على الودائع للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-1-4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الرئيسة الاولى**

نصت الفرضية الفرعية الرابعة من الرئيسة الاولى الى ان " لا توجد علاقة ارتباط بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف .

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (14) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على حقوق الملكية |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.673439 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.0006 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على حقوق الملكية | | Pearson Correlation | 0.673439 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.0006 |  |
| N | 44 | 44 |
| \*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

تبين نتائج الاختبارجدول (14 ) ان قوة الارتباط بين منفعة الموجودات و قيمة المصرف (Pearson Correlation) تبلغ (67%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيري.

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-1-5. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الرئيسة الاولى**

**تشير الفرضية الفرعية الخامسة من الرئيسة الاولى الى ان " لا توجد علاقة ارتباط بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"**

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (15) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على حقوق الملكية |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.681081 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.001 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على حقوق الملكية | | Pearson Correlation | 0.681081 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.001 |  |
| N | 44 | 44 |
| \*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

تبين نتائج الاختبارجدول (15 ) ان قوة الارتباط بين الرافعة المالية و قيمة المصارف (Pearson Correlation) تبلغ (68%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-1-6. نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة من الرئيسة الاولى**

**نصت الفرضية الفرعية السادسة من الرئيسة الاولى الى ان " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية"**

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (16) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على حقوق الملكية |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | 0.668917 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.0007 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على حقوق الملكية | | Pearson Correlation | 0.668917 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.0007 |  |
| N | 44 | 44 |
| \*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

تبين نتائج الاختبارجدول ( 16) ان قوة الارتباط بين نسبة هامش الربح و قيمة المصارف (Pearson Correlation) تبلغ (67%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين الا انها علاقة ليست قوية.

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-1-7. نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة من الرئيسة الاولى**

**نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة من الرئيسة الاولى " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة التكاليف الى الايرادات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "**

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الارتباط Correlations) Pearson**)** وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:

**جدول (17) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى**

| **Correlations** | | | |
| --- | --- | --- | --- |
|  | |  | قيمة المصرف | العائد على حقوق الملكية |
| قيمة المصرف | | Pearson Correlation | 1 | -0.691536 |
| Sig. (2-tailed) |  | 0.0004 |
| N | 44 | 44 |
| العائد على حقوق الملكية | | Pearson Correlation | -0.691536 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | 0.0004 |  |
| N | 44 | 44 |
| \*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

تبين نتائج الاختبارجدول ( 17) ان قوة الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و قيمة المصرف (Pearson Correlation) تبلغ (69%) وتشير القيمة الموجبة لهذا الارتباط الى ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

وتبين النتائج ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) بلغت (0) وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول المحدد في العلوم الاجتماعية بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض فرضية البحث الفرعية السابعة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على " لا توجد علاقة ارتباط بين نسبة التكاليف الى الايرادات للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية "** مما يشير الى ان هناك علاقة ارتباط طردية **بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث و بين قيمة المصارف التجارية.**

**3-3-2-2. نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية و فرعيتها**

**نصت الفرضية الرئيسة الثانية" لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الكفاءة التشغيلية وبين قيمة المصارف التجارية"**

لذا قبل اجراء تحليل الانحدار لاختبار هذه الفرضية فقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة (ادارة الارباح والمتغيرات الضابطة) للشركات في القطاع الفندقي والزراعي عينة البحث وذلك من خلال اختبار التداخل الخطي (Test Multicollinearity) او ما يعرف بمقياس (Diagnostics Collinearity) ، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين (VIF) (Factor Inflationary Variance) معامل القدرة على التحمل (Tolerance) وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews) كانت النتائج كالاتي:-

**جدول (18) اختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **Collinearity Statistics** | | | **Collinearity Statistics** | |
| **VIF** | **Tolerance** | | **المتغيرات** | |
| **1.016** | **.984** | | **ROE** | |
| **1.173** | **.853** | | **ROA** | |
| **1.031** | **.970** | | **EM** | |
| **1.124** | **.889** | | **ROD** | |
| **1.023** | **.978** | | **AU** | |
| **1.004** | **.996** | | **PM** | |
| **1.024** | **0.875** | | **CTI** | |

يبين جدول ( 18) ان جميع قيم معامل تضخم التباين ( VIF )اقل من 10, وان جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance اكبر من 0,1 وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة للبحث وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد**.**

كما تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الخطي المتعدد نظرًا لأن النموذج له حد ثابت ، يتم قبول افتراض أن متوسط الأخطاء هو صفر. أيضًا نظرًا لأن عدد المشاهدات مرتفع (أكثر من 30) ، يمكن قبول افتراض أن بقايا النموذج تسلك التوزيع الطبيعي. ومن خلال الشكل رقم (10) الذي يظهر توزيع بواقي النموذج والذي يتضح من خلاله ان بواقي النموذج تسلك التوزيع الطبيعي. اذ كانت معنوية الاختبار اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05



**شكل 10 يمثل النموذج يسلك التوزيع الطبيعي**

كما كانت قيمت Durbin-Watson stat بمقدار( 1.89) والتي يوضحها الجدول ( ) و هي تقع مابين قيمت ( 1.5) و (2.5) مما يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج . كما ان معنوية النموذج ككل اقل من 5% ما يدل على ان نتائج النموذج ليست كاذبة ويمكن الاستناد اليها وقابلة للتعميم . وبعد التأكد من اجتياز الشروط الواجب توفرها لاختبار الانحدار الخطي المتعدد سيتم اختبار الفرضية وفق النموذج الاحصائي الاتي والذي يمثل معادلة الانحدار الخطي المتعدد:-



حيث ان جدول ( ) يوضح متغيرات نموذج اختبار الفرضيات :

جدول ( 19)

متغيرات نموذج اختبار الفرضيات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرمز الاحصائي** | **نوع المتغير** | **اسم المتغير** |
| **TOBINQ** | **تابع** | **قيمت المصارف التجارية** |
| **ROE** | **مستقل** | **العائد على حقوق الملكية** |
| **ROA** | **مستقل** | **العائد على الموجودات** |
| **EM** | **مستقل** | **العائد على الودائع** |
| **ROD** | **مستقل** | **منفعة الموجودات** |
| **AU** | **مستقل** | **الرافعة المالية** |
| **PM** | **مستقل** | **نسبة هامش الربح** |
| **CTI** | **مستقل** | **نسبة التكاليف الى الايرادات** |

وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي EVIEWS كانت النتائج كالاتي:-

**جدول (20)**

| F | Sig | R Square | Adjusted R Square |
| --- | --- | --- | --- |
| 9.486 | 0.000 | 0.67 | 0.60 |

يبين جدول ( ) ان قيمة F)) المحسوبة بلغت 9.486وهي اعلى من قيمتها الجدولية المحسوبة عند مستوى دلالة 5% , وان مستوى معنوية الاختبار Sig كانت عالية جدا اذ بلغت 0,000 وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم **رفض الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الكفاءة التشغيلية وبين قيمة المصارف التجارية"** اي ان ذلك يعني ان هناك اثر ذو دلالة احصائية بين الكفاءة التشغيلية وبين قيمة المصارف التجارية .

يبين جدول (20) ان معامل التحديد R Square بلغ 0.67 والذي يمثل القوة التفسيرية للنموذج المستخدم اي ان متغيرات المستقلة فسرت 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) والباقي يعود الى عوامل اخرى.

**جدول (21)**

| **(Coefficientsa) معاملات دالة الانحدار** |
| --- |

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **Variable** | | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **الرمز** | **اسم المتغير** |
| **C** | **الحد الثابت** | **-0.1379** | **0.167** | **-0.8257** | **0.415** |
| **ROE** | **العائد على حقوق الملكية** | **-2.218** | **0.3855** | **-5.752** | **0.000** |
| **ROA** | **العائد على الموجودات** | **22.76** | **4.7797** | **4.762** | **0.000** |
| **EM** | **العائد على الودائع** | **0.1159** | **0.0233** | **4.983** | **0.000** |
| **ROD** | **منفعة الموجودات** | **-4.644** | **1.369** | **-3.393** | **0.0019** |
| **AU** | **الرافعة المالية** | **0.6408** | **1.471** | **0.436** | **0.666** |
| **PM** | **نسبة هامش الربح** | **-0.0636** | **0.2232** | **-0.285** | **0.778** |
| **CTI** | **نسبة التكاليف الى الايرادات** | **-0.0264** | **0.1384** | **-0.191** | **0.85** |

يبين جدول (21) معاملات دالة الانحدار **Coefficients** اثر المتغيرات المستقلة (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات، العائد على الودائع، منفعة الموجودات، الرافعة المالية ، نسبة هامش الربح، نسبة التكاليف الى الايرادات) على المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) بواسطة المعامل Bو بالشكل الاتي :-

1. ان اي زيادة في المتغير المستقل (العائد على حقوق الملكية) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار -2.218 في المتغير التابع (قيمة المصرف) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob) كانت (0.000) وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم

**رفض الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف"** اي ان ذلك يعني ان هناك اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف .

1. اشارة النتائج الى ان اي زيادة في المتغير المستقل (العائد على الموجودات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى زيادة بمقدار 22.76 في المتغير التابع (قيمة المصرف) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob.) كانت (0.000) وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف" اي ان ذلك يعني ان هناك اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف .
2. اوضحت النتائج الى ان المتغير المستقل (العائد على الودائع) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار 0.1159 في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob.) كانت (0.000) وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية" اي ان ذلك يعني ان هناك اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على الودائع للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية .
3. اتضح من خلال نتائج الاختبار ان اي زيادة في المتغير المستقل (منفعة الموجودات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار -4.644 في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob. ) كانت (0.000) وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف" اي ان ذلك يعني ان هناك اثر ذو دلالة احصائية بين منفعة الموجودات للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية .
4. ان اي زيادة في المتغير المستقل (الرافعة المالية) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى زيادة بمقدار 0.6408 في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob. ) كانت (0.666) وهي اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية" اي ان ذلك يعني ليس هناك اثر ذو دلالة احصائية بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية .
5. ان اي زيادة في المتغير المستقل (نسبة هامش الربح) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار -0.0636 في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob. ) كانت (0.778) وهي اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم قبول الفرضية الفرعية السادسة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية" اي ان ذلك يعني ليس هناك اثر ذو دلالة احصائية بين نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية .
6. ان اي زيادة في المتغير المستقل (نسبة التكاليف الى الايرادات) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى انخفاض بمقدار - 0.0264 في المتغير التابع (قيمة المصارف التجارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى . و بما ان درجة معنوية معامل الانحدار (Prob. ) كانت (0.85) وهي اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0,05 لذا يتم قبول الفرضية الفرعية السابعة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على انه " لا توجد علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصرف" اي ان ذلك يعني ليس هناك اثر ذو دلالة احصائية بين نسبة التكاليف الى الايرادات للمصارف عينة البحث وبين قيمة المصارف التجارية .

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول الاستنتاجات

1. ان قياس الكفاءة التشغيلية يسهم في تحديد الانحرافات والانشطة المصرفية وبالتالي تساهم في ايجاد المعالجات اللازمة لتلك الانحرافات فضلا عن ترشيد الانفاق عن انشطة المصرفية.
2. يسهم قياس الكفاءة التشغيلية في ترشيد الانفاق عن انشطة المصرفية من خلال الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية للمصرف .
3. اتضح من خلال نتائج البحث ان هناك علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية وقيمة المصرف عينة البحث.
4. هناك علاقة طردية بين العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وقيمة المصرف.
5. اتضح من خلال نتائج البحث ليس هناك علاقة ما بين العائد على الودائع وقيمة المصرف وذلك بسبب قلة الودائع لدى المصارف التجارية .
6. هناك علاقة طردية بين قيمة الموجودات للمصارف وقيمة المصرف.
7. هناك علاقة طردية ما بين الرافعة المالية للمصارف عينة البحث وقيمة المصارف التجارية.
8. يعتبر المصرف الاهلي العراقي ذا اعلى قيمة من بين المصارف عينة البحث وذلك لارتفاع القيمة السوقية للمصرف في سوق العراق للأوراق المالية .
9. هناك ارتباط بين هامش الربح للمصارف عينة البحث لما تحققه من استدامة في تحقيق الارباح والافصاح .
10. هناك علاقة ارتباط عكسية بين نسبة التكاليف الى الايرادات للمصارف عينة البحث وقيمة المصارف التجارية وهذا يتجلى من خلال عمل المصارف على حفض التكاليف وزيادة الايرادات , وهناك اثر عكسي للعائد على حقوق الملكية وقيمة الموجودات على القيمة السوقية كما هناك اثر للعائد على الموجودات والعائد على الودائع على قيمة المصارف التجارية .

المبحث الثاني التوصيات

1. على المصارف التجارية استخدام الوسائل الرقابية اللازمة لغرض قياس الكفاءة التشغيلية لجميع الانظمة المصرفية لغرض تحسين الاداء المصرفي ورفع قيمة المصارف.
2. ينبغي على المصارف التجارية العمل على توعية وتدريب العاملين على كيفية ترشيد الانفاق والاستخدام الامثل للموارد المالية والبشرية.
3. ضرورة تخفيض الموازنة ما بين حجم الانفاق والمنتوج وما يرافقه من عوائد متمثلة بالفوائد والعمولات مما يسهم في زيادة العوائد المتحققة للمصارف وبالتالي ينعكس ايجابا على قيمة المصرف.
4. ينبغي اعتماد سياسة مالية لدى المصارف تعمل على تحفيز الزبائن الخاصين بالمصرف على ايداع اموالهم لدى المصارف وبالتالي سوف يزيد ذلك من السيولة النقدية لدى المصارف وامكانية استخدام هذه السيولة وتحقيق عوائد مالية للمصارف.
5. على المصارف السعي لمنح الائتمان وبالتالي ضمان اعادة الاموال الممنوحة للمقترضين والتقليل من المخاطر الائتمانية .
6. على المصارف التنوع في مجالات الانشطة المصرفية واستخدام الايجاز في العمل من حيث ادخال تكنلوجيا المعلومات في عمل المصرف مما يسهم في خفض تكاليف الانشطة المصرفية وبالتالي زيادة الربحية ومن ثم انعكاس ذلك على قيمة المصارف.
7. على المصارف احداث نوع من التوازن ما بين السيولة النقدية والودائع لدى المصرف والعمل على التوظيف الامثل للودائع .
8. على المصارف التجارية ان تأخذ بعين الاعتبار اتخاذ القرارات الاستثمارية لكلفة التمويل الناجحة عن سياسات منح الائتمان والعمل على دراسة العوائد المتوقع الحصول عليها من جراء اعتماد تلك السياسة لغرض الحد من المخاطر المصرفية المتمثلة بأسعار الفائدة والتضخم وتعثر سداد القروض.

**المصادر العربية**

**- القران الكريم**

**اولاً : الكتب**

1. آل آدم، يوحنا عبد واللوزي، سليمان (2005) ، **" دارسة الجدوى الاقتصادية "** ، ط2 ،عمان، ندرأ ا: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
2. الججاوي ، طلال محمد، علي الدفاعي، مصطفى سلام (2016) , **" التقييم المحاسبي للمصارف الاسلامية "** , ط 1 دار الايام للنشر والتوزيع عمان الاردن.
3. لطفي، امين السيد احمد , (2007 ), **" المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق "** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
4. حداد، أكرم، ومشهور هذلول , ( 2005) , **" النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري "** , ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن.

**ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية**

1. ابو رحمة، سيرين سميح , (2009) , **" السيولة المصر فيه وأثرها على العائد والمخاطرة "** , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
2. الاحمدي ، مرام عبد االله راضي (2013), **" قياس كفاءة مدارس البنات الثانوية في المدینة المنورة باستخدام أسلوب التحليل الحدودي العشوائي"** ، رسالة ماجستير ، جامعة طیبة ، المملكة العربية السعودية.
3. الداوي الشيخ (1995) ، **"دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر"** ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الجزائر .
4. العبيدي, احمد بشير محمود, (2016), **" تحميل الأداء المال الاستراتيجي واثره في تحديد قيمة المنشأة " ,** رسـالة دبلـوم عـال فـي التخطـيط الاستراتيجي فـي قسـم ادارة الأعمال- كليـة الإدارة والاقتصاد- الجامعـة المستنصرية – العراق
5. العمري ، محمد فوزي محمد , (2010) **" اختبار خصائص نوعية العوائد في القوائم المالية تطبيق في عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية "** , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
6. العودات، أنس إبراهيم سالم (2015), **"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارة الاردنية لنموذج Q s 'Tobin "** , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط, عمان , الاردن .
7. المعاضيدي ، محمد عصام أحمد , (2010) , **" تحليل نوعية العوائد وعلاقتها بمخاطر تقلبات اسعار الاسهم - دراسة لعينة من اسواق الاوراق المالية الخليجية"** , اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة الموصل, العراق.
8. بكر, سرى ضيغم حازم,(2020) , **" تقييم الأداء المالي عـل وفـق نمـوذج CAMELS وانعكاس علـى قيمـة المصـرف - دراسـة تطبيقيـة فـي عـدد مـن المصـارف العراقيـة الخاصـة "** , رسـالة ماجسـتير في قسم ادارة الأعمال – كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , العراق.
9. حيمر صباح ،(2009) **, " الروح المعنوية وعلاقتها بالكفاءة الإنتاجية للعامل- دراسة ميدانية بمؤسسة المشروبات الغازية طولقة** **"** ، رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص تنمية الموارد البشرية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة , الجزائر.
10. صابر, شاكر محسن, (2018), **" اثر مبيعات العملة الأجنبية في مخاطر اسعار الصرف والقيمـة السـوقية للمصارف دراسـة تحليليـة",** رسـالة ماجسـتير في قسم ادارة الأعمال, كليـة الإدارة والاقتصاد, الجامعــة المستنصرية, العراق.
11. عبد الكريم منصوري، (2010) **" محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات "DEA - دراسة حالة الجزائر "** , مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلفايد، بولاية تلمسان، الجزائر.
12. فلــيح, مصــطفى رزاق, (2020) , **" أثــر المحــددات الداخليــة والخارجيــة علــى اســتمرارية الاربــاح والقيمــة السوقية للمصاف التجارية- دراسة تطبيقية في عينـة مـن المصـارف المدرجـة في سـوق العـراق للأوراق المالية" ,**  رسالة ماجستير في قسـم العلـوم الماليـة والمصـرفية – كليـة الادارة والاقتصـاد- جامعـة المثنـى- العراق.
13. نهاد ناهض فؤاد الهبيل،(2013) , **" قياس الكفاءة المصرفية باسـتخدام حـد التكلفـة العشـوائية SFA- دراسـة تطبيقيـة علـى المصارف المحلية في فلسطين"** ، بحث لاستكمال متطلبات الماجيستر تخصص المحاسبة والتمويل بقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين .

**ثالثاً : البحوث والدراسات والمؤتمرات**

1. بلعزوز بن علي ،(2015) , **" استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية "** ، مقال منشور بمجلة الباحث بجامعة قاصدي مربـاح ولايـة ورقلـة ، الجزائر ، العـدد 59.
2. حسین , ولید ومحمود , احمد عبد ونعمة , رسل سلمان (2016) **" اثر الاجور في تعزيز الالتزام التنظيمي للعاملين"** , مجلة كلية التراث الجامعة , العدد20.
3. الخزرجي ، ثريا بالرحيم ، وبتال ، احمد حسين ,(2012) , **" الكفاءة المصرفة بين المفهوم وطرق القياس "** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18 ، العدد66 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
4. خضير، عباس وجا، م، نبرا، (٢٠١٥)،" قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 44.
5. رايس حدة و فاطمة الزهراء نوي (2009) , **" قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)"** ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث ودراسات، العدد 26 ،المجلد الأول، فلسطين.
6. سالم عبد الله حلس، ناهض فؤاد الهبيل،(2014) , **" قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA - دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين,** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة غزة، فلسطين ،العدد 22.
7. سلمان، عامر محمد، (2008) , **" دراسة في مصداقية العائد على الاستثمار كمؤشر مالي لأسهم الشركات المدرجة في أسواق البورصة "،** جامعة بغداد، كلبة الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14/ع49 .
8. شريفة، جعدي وناصر، د. سليمان، (2013) , **" قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006 – 2010) "** , مجلة الباحث , جامعة قاصدي مرباح ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, العدد12, الجزائر .
9. الشيخ فهمي مصطفى , (2008) , **" تحليل مالي رام الله "** , مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة غزة، فلسطين ،العدد 22 .
10. عبد مولاه، وليد (2011) , **" كفاءة البنوك العربية "** ، سلسلة جسر التنمية، العدد 104 ، الكويت.
11. العجلــوني , أحمــد طــه, () , **" أثــر الربحيــة في القيمــة الســوقية للاسـهـم - دراســة تطبيقيــة في عينــة مــن المصـارف التجاريـة الاردنية المبحـوث Al-Balqa Journal for Research and Studies "** , البلقاء للبحوث ودراسات, المجلد 14 ,العدد2 .
12. العنزي ، وسام حسبن (2015) , **" قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام التحليل العشوائي للمدة (2007-2011)"** ، المجلد12 ، العدد35 ، مجلة الري للعلوم الاقتصادية والإدارية .
13. الكوري ، عز الدين مصطفى (2010) , " اثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء"، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
14. محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة،(2012) **, " قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA"** , مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، العدد 11 , الجزائر.
15. ناصر سليمان وحموي شريفة , (2013) **," قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر"** ، مقالة منشورة بمجلة الباحث بجامعة قاصدي مرباح ولاية ورفلة ،العدد 12 الجزائر .
16. اليساري، احمد کاظم، و رباط، محمد هاشم, (٢٠١٧) , **" إدارة فجوة حساسية الفائدة وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية** " ، مجلة سيرة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 9، العدد 3.

**رابعاً : شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية**

1. سامح محمد ، (2010) ، (القوائم المالية وتقييم المشاريع ، ماجستير إدارة الأعمال ، موقع الإدارة والهندسة. 19 صفحة ، <http://Samehar.Wordpress.com>

**خامساً : التقارير الاقتصادية**

1. بدراوي عبد الرضا فرج وكريم احمد عبد الله (2014 ) اثر ادارة راس المال العامل في بعض موشرات الاداء دراسة تطبيقية لعينة من شركات القطاع الصناعية العراقي المجلة الاقتصادية

**English Reference**

1. Adiputra, I. G., & Hermawan, A. (2020). The effect of corporate social responsibility, firm size, dividend policy and liquidity on firm value: Evidence from manufacturing companies in Indonesia. International Journal of Innovation, Creativity and Change, vol.11, no.6, pp325-338.
2. Akbar, T., & Lanjarsih, L. (2019). Determination of Company Profitability and Value of Banks in Indonesia Based on Risk Profile, Capital Structure, Corporate Governance and Asset Structure, Account and Financial Management Journal, vol. 4, no.11, pp 2041-2047.
3. Alan Griffiths & Stuart wall , (2000), intermediate microeconomics : theory and application , second edition , Longman Group , United kingdom: :433-434
4. Alkassim, Faisal.(2005) The Profitability of Islamic and Conventional Banking n the GCC Countries: A Comparative Study. International Bank
5. Altan, M., & Arkan, F. (2011). Relationship between firm value and financial structure: a study on firms in ISE Industrial Index. Journal of Business & Economics Research (JBER), vol.9, no.9, pp.61-66.
6. Arditti, F. D. (1967). Risk and the required return on equity. The Journal of Finance, 22(1), 19-36.‏
7. Asiri, F. M., Sutrisno, T., & Andayani, W.(2018) THE INFLUENCE OF Ownership Structure And Company Characteristics Of Dividend Policy With Sales Growth As Moderation Variable. Journal of Contemporary Business, Economics and Law.vol.15, no. 5, pp. 252-260
8. Barus, I. S. L. (2021). The Effect Of Profitability On Dividend Payment Through Income Smoothing As Moderator (Survey On Pharmaceutical Companies Registered In Indonesia Stock Exchanges in Period of 2015-2019). Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), vol.12, no.8, pp.917-926.
9. Boonlert-U-Thai, K., Saudagaran, S. M., & Sen, P. K. (2020). Fundamental Valuation in Seven Asian Countries: Role of Earnings, Book Value, and Dividends. Journal of Accounting, Auditing & Finance,vol.2, no.3, pp. 1-26.
10. Bragg, Steven M.( 2002)" Accounting Reference Desktop", 1st ed, John Wiley and Sons, USA.
11. Companies for the 2014-2018 Period). International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, vol.8, no.1, pp.245-255.
12. Dayag, A. J., & Trinidad, F. (2019). A Critical Assessment on Bank Valuation in Existing Literature in the Last Decade. International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478), vol.8, no.4, pp. 44-58.
13. Fajaria, A. Z., & Isnalita, N. I. D. N. (2018). The Effect of Profitability, Liquidity, Leverage and Firm Growth of Firm Value with its Dividend Policy as a Moderating Variable. International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR), vol.6, no.10, pp.55-69.
14. Franta M. and knecn , T. (2009) , Stochastic Frontier Analysis of Efficiency of Czech Grammar Schools , Sociologic casopis , Vol.45 , No.60 .
15. GABRIEL, SANDA GHEORGHE& CONSTANTA, ENEA,” FACTORS WHICH INFLUENCE THE PROFITABILITY”, Economy Series, Issue 4/2014, Turkish.
16. Husna, A., & Satria, I. (2019). Effects of return on asset, debt to asset ratio, current ratio, firm size, and dividend payout ratio on firm value. International Journal of Economics and Financial Issues, vol.9, no.5, pp.50-54.
17. Idris, I., & Bala, H. (2015). Firms’ specific characteristics and stock market returns (evidence from listed food and beverages firms in Nigeria). Research Journal of Finance and Accounting, vol.6, no16, pp188-201.
18. Isanzu, J. S. (2017). The impact of credit risk on financial performance of Chinese banks. Journal of International Business Research and Marketing, vol.2, no3, PP. 14- 19.
19. Isnurhadi, H., & Taufik&DeddyHerwanto, H. (2018). The Effect of Macroeconomic Fundamental Factors On Corporate Value Through Financial Performance As Intervening Variables In Manufacturing Companiesn In Indonesia Stock Exchange. Downloads/176-Article% 20Text-315-1-10-20190813. Pdf.
20. Jaara, O. O., & Elkotayni, K. A. R. (2016). The Impact of Intangible Assets Internally Developed on the Market Value of Companies ―A Field Study in the Pharmaceutical Companies in Jordan‖. Accounting and Finance Research, vol.5, no.2, pp.154-163.
21. Jensen, Jesper A.& Wittrup, Kasper.(2012).Shareholder Value in Banks. 1 st, August. Aarhus University, Business & Social Sciences, Department of Economics and Business.
22. Jihadi, m., vilantika, e., hashemi, s. M., arifin, z., bachtiar, y., & sholichah, f. (2021). The effect of liquidity, leverage, and profitability on firm value: empirical evidence from indonesia. The journal of asian finance, economics and business, vol 8, no.3, pp.423-431.
23. Kanta, A. G. A., Hermanto, H., & Surasni, N. K. (2021). The Effect of Leverage and Profitability on Firm Value with Dividend Policy as Moderation Variable (Studies in Manufacturing Companies for the 2014-2018 Period). International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, vol.8, no.1, pp.245-255.
24. Khan, S., Chouhan, V., Chandra, B., & Goswami, S. (2012). Measurement of value creation Vis-À-Vis EVA: Analysis of select BSE companies. Pacific Business Review International, vol.5, no.3, pp.114- 131.
25. Kumar, P. (2017). Impact of earning per share and price earnings ratio on market price of share: a study on auto sector in India. International Journal of ResearchGranthaalaya
26. Kumar, P. (2017). Impact of earning per share and price earnings ratio on market price of share: a study on auto sector in India. International Journal of ResearchGranthaalaya
27. Kurnianto, B., ... & Utami, S. (2021). Liquidity Effect, Profitability Leverage to Company Value: A Case Study Indonesia. European Journal of Molecular & Clinical Medicine, vol.7, no.11, pp.2800-2822
28. Kusumowardhani, W. (2020). Fundamental factors of firm value: Evidence from the cement industry in Indonesia. Jurnal Inovasi Ekonomi, vol.5, no.1, pp. 9- 14.
29. Lamtiar, S., Arnas, Y., Rusdiyanto, A. A., Kalbuana, N., Prasetyo, B., Kurnianto, B., ... & Utami, S. (2021). Liquidity Effect, Profitability Leverage to Company Value: A Case Study Indonesia. European Journal of Molecular & Clinical Medicine, vol.7, no.11, pp.2800-2822
30. Landmark, Kristin Cecilie& Møller, Søren Silas (2013),” Bursting Bubble Or Gentle Landing”, master thesis, Norwegian Housing.
31. Lind, H., & Nordlund, B. (2019). The concept of market value in thin markets and its implications for international accounting rules (IFRS). Journal of Property Investment & Finance
32. Lombardo, D., & Pagano, M. (2006). Legal determinants of the return on equity. *Corporate and institutional transparency for economic growth in Europe*, 235-270
33. Marsha, N., & Murtaqi, I. (2017). The effect of financial ratios on firm value in the food and beverage sector of the IDX. Journal of Business and Management, vol.6, no.2, pp.214-226.
34. McKinley, V., & Banaian, K. (2005). Central bank operational efficiency: meaning and measurement
35. McKinley, V., & Banaian, K. (2005). Central bank operational efficiency: meaning and measurement.
36. Mcmillan M. and Chan W. (2006) , University Efficiency : A comparison and consolidation of Result from stochastic and Non-Stochastic Methods Education Economics , Vol.14 No.1 .
37. Muhammad, Rifqi (2008)"Financial performance of Indonesia Islamic banking after fatwa on prohibition of bank interest", telaah baseness journal, volume 9, nomor1.
38. Nejad, Mohammad G., and Hooman Estelami (2012), “Pricing Financial Services Innovations,” Journal of Financial Services Marketing, 17(2), 130.
39. Nöth-Zahn, S. (2017). Enterprise Risk Management: insights on emerging risks from the German banking sector (Doctoral dissertation, Edinburgh Napier University)
40. Obradovich, J., & Gill, A. (2013). The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American firms.
41. Pratiwi, R. D. (2020). DO CAPITAL STRUCTURE, PROFITABILITY, AND FIRM SIZE AFFECT FIRM VALUE?. Jurnal Penelitan Ekonomi dan Bisnis, vol.5, no.2, pp.194-202.
42. Rahayu, I., & Pratiwi, L. (2020). The Effect of DER and Interest Rate on Company Value. In 1st International Conference on Accounting, Management and Entrepreneurship, vol. 123, pp. 84-86.
43. Rangkuti, M. M. (2019). The Effect Of Intellectual Capital And Financial Performance On Firm Value With Return On Investment As A Modeling Variable In The Mining Industry Listed On Indonesia Stock Exchange. International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance, vol.2, no.4, pp.1-11.
44. Reeve, James .M,& carl S warren(2008) Principals of financial accounting", 5st ed, Thomson south-western, mason, USA.
45. Robert T. (1995) Differences across First district banks in operational efficiency, New England economic review.
46. Rosikah, D. K. P., Muthalib, D. A., Aziz, M. I., & Rohansyah, M. (2018). Effect of Return On Asset, Return On Equity, Earning Per Share Corporate Value. The International Journal of Engineering and Science (IJES), vol.7, no.3, PP 06-14
47. Sabrin, A., Sarita, B., Takdir, D., & Sujono, C. (2016). The effect of profitability on firm value in manufacturing company at Indonesia Stock Exchange. The International Journal of Engineering and Science, vol.5, no.10, pp.81-89.
48. Salim, M. N., & Susilowati, R. (2019). The Effect of Internal Factors on Capital Structure and its Impact on Firm Value: Empirical Evidence From The Food and Baverages Industry Listed on Indonesian Stock Exchange 2013-2017. International Journal of Engineering Technologies and Management Research, vol.6, no.7, pp.173-191.
49. Sari, I. A. G. D. M., & Sedana, I. B. P. (2020). Profitability and liquidity on firm value and capital structure as intervening variable. International Research Journal of Management, IT and Social Sciences, vol.7,no.1, pp116-127.
50. Siahaan, A. P., & Hanantijo, D. (2020). The Role of Profitability on Dividend Policy in Property and Real Estate Registered Subsector Company in Indonesia. International Journal of Progressive Sciences and Technologies, vol.23, no.2, pp.376-383.
51. Steyn, B. (2018). The board of directors as a governance mechanism in South Africa: an agency theory perspective (Doctoral dissertation).
52. Subing, H. J. T., & Susiani, R. (2019). Internal factors and firm value: A case study of banking listed companies. Jurnal Keuangan dan Perbankan, vol.23, no.1, pp.73- 83.
53. Sucuahi, W., & Cambarihan, J. M. (2016). Influence of profitability to the firm value of diversified companies in the Philippines. Accounting and Finance Research, vol.5, no.2, pp149-153.
54. Tabără, N. (2013). Determinants of Economic Value Added. Empirical Evidence from Romanian Market. Revista Euro Economica.
55. Tarigan, D. (2019). anaLysis of factors affecting the firm value with divIdend policy as moderating varlables in manufacturing subsectors of consumption goods listed in indonesia stock exchange in 2012-2017. International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance, vol 2, no.3, pp1-10.
56. Toni, N. (2020). The effect of profitability and capital structure against company value with dividend policy as moderator variable in consumption companies registered on the 2014-2018 IDX. Research, Society and Development, vol.9, no.11.
57. Widhiastuti, S., Ekasaputra, B., & Jayadi, J. (2020). Analysis of the Influence of Intellectual Capital, Working Capital, and Leverage in Affecting Profitability and Its Relationship on the Value of the Company. Fokus Bisnis: Media Pengkajian Manajemen dan Akuntansi, vol.19, no.1, pp.38-53.
58. worton, , Curtis L,& Gary A porter(2009) " Inteoduction to financial accounting", 2st ed, cengage learning webtutor, CANADA,USA
59. Yuko, S. O. (2016). The effect of dividend policy on the value of firms listed at the Nairobi Securities Exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
60. Zulvina, D., & Adhariani, D. (2020). Anti-Corruption Disclosure and Firm Value: Can Female CEOs and CFOs Have Moderating Roles?. International Journal of Innovation, Creativity and Change, vol.10, no.11,pp. 771-794

للملحق رقم (1)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2010** | **0.0228** | **0.0126** | **1.8182** | **0.0261** | **0.0681** | **0.1846** | **0.7035** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2011** | **0.0308** | **0.0157** | **1.9608** | **0.0384** | **0.0694** | **0.2266** | **0.5725** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2012** | **0.1173** | **0.0540** | **2.1739** | **0.1175** | **0.0859** | **0.6283** | **0.2648** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2013** | **0.0986** | **0.0306** | **3.2194** | **0.0461** | **0.0605** | **0.5060** | **0.3037** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2014** | **0.0345** | **0.0148** | **2.3355** | **0.0269** | **0.0610** | **0.2418** | **0.3522** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2015** | **0.0084** | **0.0037** | **2.2405** | **0.0088** | **0.0631** | **0.0591** | **0.8551** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2016** | **0.0816** | **0.0406** | **2.0110** | **0.1451** | **0.0858** | **0.4734** | **0.3805** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2017** | **0.0100** | **0.0047** | **2.1113** | **0.0155** | **0.0733** | **0.0647** | **0.8439** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2018** | **-0.0307** | **-0.0151** | **2.0372** | **-0.0417** | **0.0266** | **-0.5677** | **1.4104** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2019** | **0.0357** | **0.0145** | **2.4657** | **0.0366** | **0.0546** | **0.2653** | **0.6669** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2020** | **0.0497** | **0.0223** | **2.2305** | **0.0475** | **0.0605** | **0.3682** | **0.5480** |
| **المتوسط** | | **0.0417** | **0.0417** | **0.0180** | **2.2367** | **0.0424** | **0.0644** | **0.2227** |

الملحق رقم (2)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **مصرف الخليج** | **2010** | **-0.099** | **0.0228** | **-4.3469** | **0.0326** | **0.0757** | **0.3009** | **0.6687** |
| **مصرف الخليج** | **2011** | **-0.193** | **0.0363** | **-5.3238** | **0.0435** | **0.0808** | **0.4488** | **0.4782** |
| **مصرف الخليج** | **2012** | **1.2697** | **0.0856** | **14.8401** | **0.1394** | **0.1358** | **0.6299** | **0.2236** |
| **مصرف الخليج** | **2013** | **0.0153** | **0.0072** | **2.1381** | **0.0134** | **0.1119** | **0.0640** | **0.1756** |
| **مصرف الخليج** | **2014** | **0.0797** | **0.0524** | **1.5214** | **0.0939** | **0.0997** | **0.5252** | **0.2068** |
| **مصرف الخليج** | **2015** | **0.0174** | **0.0117** | **1.4801** | **0.0230** | **0.0478** | **0.2459** | **0.4447** |
| **مصرف الخليج** | **2016** | **0.0102** | **0.0073** | **1.3892** | **0.0137** | **0.0325** | **0.2251** | **0.6430** |
| **مصرف الخليج** | **2017** | **0.0111** | **0.0070** | **1.5820** | **0.0159** | **0.0430** | **0.1630** | **0.6007** |
| **مصرف الخليج** | **2018** | **0.0016** | **0.0010** | **1.5779** | **0.0025** | **0.0287** | **0.0356** | **0.8515** |
| **مصرف الخليج** | **2019** | **-0.0158** | **-0.0072** | **2.2116** | **-0.0195** | **0.0199** | **-0.3600** | **1.1975** |
| **مصرف الخليج** | **2020** | **-0.0116** | **-0.0041** | **2.8716** | **-0.0132** | **0.0221** | **-0.1836** | **0.8449** |
| **المتوسط** | | **0.0987** | **0.0200** | **1.8129** | **0.0314** | **0.0635** | **0.1904** | **0.5759** |

الملحق رقم (3)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| اسم المصرف | السنة | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| مصرف الشرق الاوسط | **2010** | 0.0302 | 0.0174 | 1.7367 | 0.0217 | 0.0555 | 0.3131 | 0.3338 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2011** | 0.0473 | 0.0324 | 1.4604 | 0.0428 | 0.0702 | 0.4608 | 0.2670 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2012** | 0.0511 | 0.0349 | 1.4644 | 0.0464 | 0.0707 | 0.4938 | 0.2336 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2013** | 0.0593 | 0.0327 | 1.8094 | 0.0443 | 0.0747 | 0.4384 | 0.2576 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2014** | 0.0105 | 0.0063 | 1.6735 | 0.0120 | 0.0526 | 0.1194 | 0.4554 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2015** | 0.0164 | 0.0098 | 1.6684 | 0.0200 | 0.0648 | 0.1514 | 0.3356 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2016** | 0.0319 | 0.0179 | 1.7812 | 0.0467 | 0.0545 | 0.3283 | 0.5233 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2017** | -0.0012 | -0.0008 | 1.6054 | -0.0018 | 0.0349 | -0.0216 | 0.6218 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2018** | -0.0048 | -0.0029 | 1.6795 | -0.0052 | 0.0200 | -0.1436 | 0.8843 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2019** | 0.0002 | 0.0001 | 1.6920 | 0.0003 | 0.0247 | 0.0048 | 0.8218 |
| مصرف الشرق الاوسط | **2020** | 0.0083 | 0.0044 | 1.8962 | 0.0106 | 0.0220 | 0.1990 | 0.5457 |
| المتوسط | | 0.0226 | 0.0138 | 1.6788 | 0.0216 | 0.0495 | 0.2131 | 0.4800 |

للملحق رقم (4) قياس الكفاءة التشغيلية لمصرف الاهلي العراقي

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **ROE** | **ROA** | **EM** | **ROD** | **AU** | **PM** | **CTI** |
| **مصرف بغداد** | **2010** | **0.0323** | **0.0169** | **1.9174** | **0.0201** | **0.0423** | **0.3989** | **0.4372** |
| **مصرف بغداد** | **2011** | **0.0428** | **0.0285** | **1.5010** | **0.0357** | **0.0634** | **0.4499** | **0.3387** |
| **مصرف بغداد** | **2012** | **0.0324** | **0.0228** | **1.4221** | **0.0283** | **0.0481** | **0.4736** | **0.4003** |
| **مصرف بغداد** | **2013** | **0.0285** | **0.0220** | **1.2987** | **0.0278** | **0.0479** | **0.4590** | **0.3802** |
| **مصرف بغداد** | **2014** | **0.0219** | **0.0179** | **1.2245** | **0.0220** | **0.0416** | **0.4306** | **0.4371** |
| **مصرف بغداد** | **2015** | **0.0055** | **0.0044** | **1.2663** | **0.0073** | **0.0537** | **0.0812** | **0.3128** |
| **مصرف بغداد** | **2016** | **0.0204** | **0.0169** | **1.2078** | **0.0245** | **0.0613** | **0.2750** | **0.5151** |
| **مصرف بغداد** | **2017** | **0.0066** | **0.0056** | **1.1735** | **0.0086** | **0.0491** | **0.1145** | **0.6820** |
| **مصرف بغداد** | **2018** | **0.0045** | **0.0037** | **1.1982** | **0.0053** | **0.0328** | **0.1135** | **0.9624** |
| **مصرف بغداد** | **2019** | **0.0080** | **0.0064** | **1.2484** | **0.0091** | **0.0352** | **0.1830** | **0.7597** |
| **مصرف بغداد** | **2020** | **0.0170** | **0.0142** | **1.1916** | **0.0188** | **0.0427** | **0.3336** | **0.6638** |
| **المتوسط** | | **0.0200** | **0.0145** | **1.3318** | **0.0189** | **0.0471** | **0.3012** | **0.5354** |

للملحق رقم (5) القيمة المصرفية لمصرف الاهلي العراقي

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2010** | **250000000** | **0.8100** | **202500000** | **107558296** | **1.8827** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2011** | **250000000** | **0.8500** | **212500000** | **184664516** | **1.150735** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2012** | **250000000** | **0.8400** | **210000000** | **337248547** | **0.622686** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2013** | **250000000** | **0.8200** | **205000000** | **542405926** | **0.377946** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2014** | **250000000** | **0.9000** | **225000000** | **615235071** | **0.365714** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2015** | **250000000** | **0.5500** | **137500000** | **592200000** | **0.232185** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2016** | **250000000** | **0.4100** | **102500000** | **578847033** | **0.177076** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2017** | **250000000** | **0.4700** | **117500000** | **603213751** | **0.19479** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2018** | **250000000** | **0.3400** | **85000000** | **524948213** | **0.161921** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2019** | **250000000** | **0.6100** | **152500000** | **632803150** | **0.240991** |
| **المصرف الاهلي العراقي** | **2020** | **250000000** | **0.9200** | **230000000** | **893964966** | **0.257281** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.514911** |

للملحق رقم (6) يمثل قيمة المصرف الخليج

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف الخليج** | **2010** | **30000000** | **0.9000** | **27000000** | **272031632** | **0.099253** |
| **مصرف الخليج** | **2011** | **30000000** | **1.0100** | **30300000** | **343800873** | **0.088132** |
| **مصرف الخليج** | **2012** | **30000000** | **1.0900** | **32700000** | **424766297** | **0.076984** |
| **مصرف الخليج** | **2013** | **30000000** | **1.1500** | **34500000** | **781579239** | **0.044141** |
| **مصرف الخليج** | **2014** | **30000000** | **0.9000** | **27000000** | **816478797** | **0.033069** |
| **مصرف الخليج** | **2015** | **30000000** | **0.5100** | **15300000** | **800108667** | **0.019122** |
| **مصرف الخليج** | **2016** | **30000000** | **0.4500** | **13500000** | **802022034** | **0.016832** |
| **مصرف الخليج** | **2017** | **30000000** | **0.3900** | **11700000** | **603312990** | **0.019393** |
| **مصرف الخليج** | **2018** | **30000000** | **0.2000** | **6000000** | **578336519** | **0.010375** |
| **مصرف الخليج** | **2019** | **30000000** | **0.1400** | **4200000** | **549145531** | **0.007648** |
| **مصرف الخليج** | **2020** | **30000000** | **0.1400** | **4200000** | **606833121** | **0.006921** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.038352** |

للملحق رقم (7) يمثل قيمة المصرف الشرق الاوسط

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2010** | **250000000** | **1.1000** | **275000000** | **580125543** | **0.474035** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2011** | **250000000** | **1.9200** | **480000000** | **668017284** | **0.718544** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2012** | **250000000** | **1.4600** | **365000000** | **818969589** | **0.445682** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2013** | **250000000** | **1.6000** | **400000000** | **747180018** | **0.535346** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2014** | **250000000** | **0.6000** | **150000000** | **683076386** | **0.219595** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2015** | **250000000** | **0.5100** | **127500000** | **675123602** | **0.188854** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2016** | **250000000** | **0.4300** | **107500000** | **656850484** | **0.16366** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2017** | **250000000** | **0.3500** | **87500000** | **770690000** | **0.113535** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2018** | **250000000** | **0.1300** | **32500000** | **800750000** | **0.040587** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2019** | **250000000** | **0.1000** | **25000000** | **658231494** | **0.037981** |
| **مصرف الشرق الاوسط** | **2020** | **250000000** | **0.1200** | **30000000** | **647868000** | **0.046306** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.271284** |

الملحق رقم (8) يمثل قيمة مصرف بغداد

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المصرف** | **السنة** | **عدد الاسهم المكتتب بها** | **سعر الاغلاق** | **MVT** | **TABV** | **TobinQ** |
| **مصرف بغداد** | **2010** | **250000000** | **1.7900** | **447500000** | **961062610** | **0.46563** |
| **مصرف بغداد** | **2011** | **250000000** | **3.4800** | **870000000** | **875267336** | **0.993982** |
| **مصرف بغداد** | **2012** | **250000000** | **1.8000** | **450000000** | **1300654984** | **0.34598** |
| **مصرف بغداد** | **2013** | **250000000** | **2.0600** | **515000000** | **1764904558** | **0.2918** |
| **مصرف بغداد** | **2014** | **250000000** | **1.5500** | **387500000** | **1827505325** | **0.212038** |
| **مصرف بغداد** | **2015** | **250000000** | **1.1700** | **292500000** | **1479042593** | **0.197763** |
| **مصرف بغداد** | **2016** | **250000000** | **0.9100** | **227500000** | **1200424117** | **0.189516** |
| **مصرف بغداد** | **2017** | **250000000** | **0.6100** | **152500000** | **1090152647** | **0.139889** |
| **مصرف بغداد** | **2018** | **250000000** | **0.2900** | **72500000** | **1113538558** | **0.065108** |
| **مصرف بغداد** | **2019** | **250000000** | **0.3000** | **75000000** | **1132744205** | **0.066211** |
| **مصرف بغداد** | **2020** | **250000000** | **0.4100** | **102500000** | **1419528337** | **0.072207** |
| **المتوسط** | | | | | | **0.276375** |

للملحق رقم (9)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرمز الاحصائي** | **نوع المتغير** | **اسم المتغير** |
| **TOBINQ** | **تابع** | **قيمت المصارف التجارية** |
| **ROE** | **مستقل** | **العائد على حقوق الملكية** |
| **ROA** | **مستقل** | **العائد على الموجودات** |
| **EM** | **مستقل** | **العائد على الودائع** |
| **ROD** | **مستقل** | **منفعة الموجودات** |
| **AU** | **مستقل** | **الرافعة المالية** |
| **PM** | **مستقل** | **نسبة هامش الربح** |
| **CTI** | **مستقل** | **نسبة التكاليف الى الايرادات** |

Abstract

This study aims to present and analyze the theoretical and intellectual aspects of the impact of the return on equity and its impact on the value of the banking institution. Risk management, liquidity and profitability are among the main factors that affect the banking business and thus affect the value of the bank. The problem of the study was to show the impact of the impact of the return on equity and its impact on the value of the banking institution. This study was applied to a sample of commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, which were selected according to their application of international accounting standards among other banks that apply these standards, in addition to Its great activity in the banking arena, namely, the Middle East Bank for Investment (BIME), Gulf Bank (BGUC), Al-Ahly Investment Bank (BNOI), Bank of Baghdad (BBOB), for the period (2008 - 2020), and used the descriptive analytical method in describing and analyzing all variables It was measured through the actual financial data available from the study sample banks, with the aim of evaluating and measuring the independent variables (operational efficiency, return on equity and banking value) and the dependent variable (bank value), and analyzing and interpreting the correlation and impact between them. ) To measure the correlation and effect between the results of the return on risk model and the operational efficiency used in the study and the value of the bank. The study reached a number of conclusions within the framework of its main and subsidiary hypotheses, the most important of which was the existence of a relationship and impact of the model returning to property rights and the value of the banking institution.

The study also recommended based on the conclusions it reached, the most important of which was the need to urge banks not to overestimate risks in a way that leads to negative effects on the performance and profitability of banks and to adopt scientific, technical and academic studies to find an optimal way to deal with various risks, and it is preferable to use operational efficiency in a balanced manner between investment In various projects and between keeping with the aim of achieving the bank’s desire to achieve profits through the use of liquidity in investment and at the same time maintaining the necessary liquidity to meet the continuing requirements.

**University of Methane**

**College of Administration and Economics**

**Department of Finance and Banking Sciences**

Measuring operational efficiency under the return on equity model and its impact on the value of commercial banks An applied study of a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange

Master Thesis Submitted to the board of Financial and Banking Sciences department, Administration and Economic College - Muthanna University, as a part of fulfilment to obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences



Russell Sabha Abdel Khader

Supervised By

Assist .Prof: Ali Naim Jassim

2022 1444